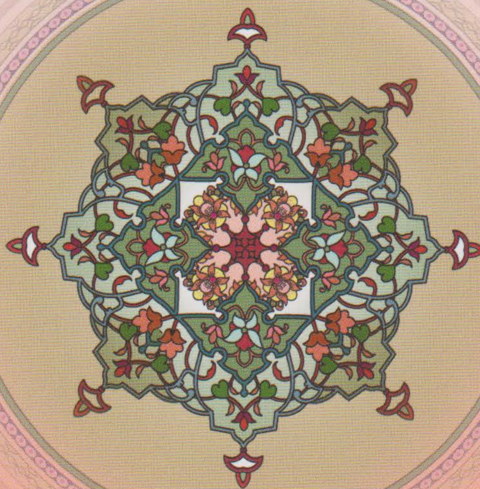
خلاصة المنطق



تأليف
العلاّمة الدكتور
عبد الهادي الفضلي



مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع

www.alqadir.net

خُلاصَةُ المَنطِق



مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع

لبنان - بيروت - حارة حريك - شارع السيد عباس الموسوي - بناية مركز الغدير

تلفاكس: ٥٥٨٢١٥ / ٠١ ـــ ٥٥٢٢٦٢ / ٠١ خليوي: ٦٤٤٦٦٢ / ٠٣

ص.ب.: ٥٠/ ٢٤ - الرمز البريدي: ١٠١٧ - ٢٠١٠ - برج البراجنة

www.alqadir.org

www.alqadir.net

الطبعة الخامسة

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



أخرجت هذه الطبعة بإشراف

لجنة مؤلفات العلامة الفضلي

www.alfadhli.org

خلاصة المنطق

العلامة الدكتور
عبد الهادي الفضلي

مركز
الغدير


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم الطبعة الثالثة

احتاج الإنسان منذ القدم إلى أن ينظّم معلوماته ومعارفه ضمن علوم محدّدة وقواعد منظّمة، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من هذه المعلومات والمعارف في إعمار الأرض وتحسين ظروف عيشه عليها.

ويعدّ اليونانيون من أوائل الشعوب التي حاولت أن تقوم بهذه التجربة، فنظّموا معارفهم تحت منظومة ما عُرِفَ آنذاك بِـ (الفلسفة) أو الحكمة.

فكانت الفلسفة اسمًا عامًّا «لجميع العلوم الحقيقية، وكانوا يقسّمونها [اليونانيون] إلى قسمين رئيسين، هما: العلوم النظرية والعلوم العملية.

فالعلوم النظرية تشمل الطبيعيات والرياضيات والإلهيات، والطبيعيات تشمل بدورها علمَ الفلك والمعادن والنبات والحيوان، وتتشعّب الرياضيات إلى: الحساب والهندسة والهيئة والموسيقى. وتنقسم الإلهيات إلى قسمين: ما بعد الطبيعة أو البحوث العامّة للوجود ومعرفة الله.

والعلوم العملية تتشعّب إلى ثلاثة أنواع، هي: الأخلاق وتدبير المنزل وسياسة المدن»[1].

---

(١) المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، محمد تقي المصباح اليزدي، ترجمة: محمد عبد المنعم الخاقاني، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م، ج١، ص ١٧ ـ ١٨.

ومع تقدّم الإنسان واتساع معارفه تقدّمت العلوم والمعارف، وما عاد التقسيم القديم ـ الذي كانت تجمعه أقسامُ الفلسفة اليونانية ـ صالحًا، فنشأت بعد ذلك تقسيمات وعلومٌ جديدة.

وقد أدرك العلماء والحكماء منذ القدم حاجتهم إلى علم يختص بتنظيم هذه العلوم وضبطها، فوضعوا ـ لأجل ذلك ـ ما عُرِفَ لاحقًا بِـ (علم المنطق).

وهو العلم الذي ينسب إلى الفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق.م.)، حيث يعدّ «أول من هذّب علم المنطق ورتّب مسائله وفصوله»[(١)]، وأول من ألف فيه[(٢)].

وانطلاقًا من وظيفة هذا العلم تعدّدت تسمياته، فكانت كلها تدور حول معنى واحد، وهو العلم الذي ينظّم قواعد التفكير العلمي الصحيح.

فـ «سَماه أرسطو بِـ (علم التحليل)، وبقي على هذا الاسم حتّى أطلق عليه شرّاح كتب أرسطو اسم (علم المنطق)، وعرف عند العرب بهذا الاسم، كما أنه عرف عندهم أيضًا بِـ (علم الميزان).

وأطلق عليه أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ = ١١١١ م) عنوان (معيار العلم)، وعنون كتابه في فن المنطق به.

وسمّي عند فلاسفة بور رويال بِـ (فنّ التفكير).

[كما] أن مجموعة كتب أرسطو في المنطق عرفت [قديمًا] بِـ (الأورگانون)، وهي كلمة يونانية معناها آلة العلوم، لأن المنطق يقوم بوظيفة المنهج العلمي العام لكل العلوم، فهو آلة ووسيلة يعتمدها العالم في تنظيم بحثه ليصل إلى نتائج علمية سليمة.

---

(١) المعجم الفلسفي، د. جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، ط ١٩٨٢ م، مادّة المنطق.

(٢) من النبذة التاريخية لعلم المنطق في مقدّمة الكتاب.

وتبعه في ذلك الشيخ الرئيس ابن سينا (٩٨٠ ـ ١٠٣٧ م) فوصفه بأنه «خادم العلوم لأنه آلة لها ووسيلة إليها»[١].

ونعته أبو نصر الفارابي بِـ (رئيس العلوم) لأنه الجذر الأساس لشجرة المعرفة، من حيث إنه المنهج العام في البحث عن تحصيل المعرفة.

وأطلق عليه الشيخ الرئيس في كتابه (منطق المشرقيين) اسم: العلم الآلي، لأنه آلة العلوم، أي منهجها العام في كل بحث»[٢].

علاقة علم المنطق ببقية العلوم

حينما يؤسَّس علم من العلوم لا بدَّ أن يراعي واضعوه بعض الخطوات التي عادةً ما تتبّع في وضع أي علم، ومن هذه الخطوات:

- التأسيس النظري لأهمّية ومبادئ العلم.
- وضع آلية محدّدة لتبويب العلم وتقسيمه.
- وضع المصطلحات العامّة له والخاصّة بكل فصل من فصوله.
- الاستدلال على النظريّات المؤسّسة له.

وغيرها من الأسس والقواعد والضوابط العلمية المتبعة.

ويشير الباحثون إلى أن التأسيس النظريّ لأهمية العلم ووضع مبادئه الفكرية أصبحت من أبرز إسهامات الجهد الفلسفي في العلوم، وهو ما يسمّى بفلسفة العلم[٣].

بينما تتولى مناهج البحث العلمي مسألة التبويب والتقسيم داخل الفصول، وإن كانت الخلفية النظرية لطبيعة وتراتب الفصول لها ارتباط بعلم المنطق وفلسفة العلوم.

---

(١) المعجم الفلسفي، مادّة المنطق.

(٢) من النبذة التاريخية في مقدّمة الكتاب.

(٣) انظر: المنهج الجديد في تعليم الفلسفة، مصدر سابق، ج١، ص ٦١ ـ ٧١.

وفيما يخص وضع المصطلحات وتعريفها والاستدلال على النظريّات وقضايا العلوم فهي من أهم إسهامات علم المنطق في خدمة بقية العلوم.

ولأنَّ أي علم من العلوم لا يبقى على الحال التي أسّس عليها بل يواصل علماؤه وباحثوه تطويره وتحديثه والزيادة فيه والنقص منه فتظل مسألة الحاجة إلى المنطق متلازمة ما بقيت هذه العلوم.

وفي هذه النقطة يقول المؤلّف: «علم المنطق يهيئ لنا قواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد المنهج أو طريقة البحث العلمي، فيعلمنا: كيف نعرِّف الأشياء تعريفًا يبيّن حقيقتها أو يوضح معناها ... ويعلمنا: كيف نستدل على صحّة الفكرة أو خطئها .. ويعلّمنا: كيف نبحث المعلومات بحثًا منظمًا يبعّد البحث عن العقم أو الوقوع في الخطأ»[١].

علم المنطق وعصمة الذهن عن الخطأ في الفكر

المناطقة في تعريفهم للمنطق يشيرون إلى الغاية من دراسته، فيقولون في تعريفه: «**المنطق**: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»[٢].

وعلم المنطق من أوائل العلوم التي يتعلّمها المختصّ في دراسة العلوم الدينية ويبدأ بها مشواره الدراسي، فعندما يواجهه تعريف المنطق بهذه الصورة عادةً ما تصيبه نشوة من الفرح والسعادة لأنه مقبل على دراسة علم ستعصمه موادّه وقواعده عن الوقوع في الخطأ في الفكر مستقبلًا.

وربما تظلّ هذه الفكرة مسيطرة عليه، لدرجة ترى البعض يتمسّك ـ في محاوراته ـ بتلك العبارات والمصطلحات المنطقية ظنًّا منه أن هذه القواعد والمصطلحات المنطقية تعصم فكره عن الوقوع في الخطأ.

---

(١) موضوع علم المنطق في مقدّمة الكتاب.

(٢) انظر: تعريفات الجرجاني: مادّة منطق. شرح الشمسية للقطب الرازي ص ١٦، والمنطق للشيخ المظفّر ١/ ١٠ وغيرها.

وفي هذه النقطة يشير المؤلّف في حوار نشرته مجلة الكلمة في عددها الـ ٥٥ إلى الخلل الموجود في هذا التعريف، فيقول: «في كتاب خلاصة المنطق لم أُشِرْ إلى هذه النقطة (عصمة الفكر عن الوقوع في الخطأ) تحت عنوان الغاية من دراسة العلم، وإنما ذكرتها كأحد القيود التي يضعها بعض المناطقة في تعريفهم للمنطق. ومن الجيّد الالتفات إلى هذه النقطة حيثُ يُغفل الإشارة إليها في تدريس المنطق، فالمناطقة في تعريفهم لعلم المنطق يعرّفونه بأنه: «آلة قانونية تعصم مراعاتها الخطأ في الفكر»، وفي مجال التطبيق نجد أن هذه النقطة غير متوفّرة من أكثر من جهة: **الأولى**: أن المنطق علم يدرس كيفية تعريف المفردات والاستدلال على القضايا، ولكنّه يدرسها شكلًا لا مضمونًا، بمعنى أن علم المنطق لا يدرس صحّة مضمون كل عبارة في التعريف، وكذلك لا يدرس صحّة مضمون كل عبارة في الاستدلال، وإنما يدرس الآلية الشكلية للتعريف أو الاستدلال، وما دام الأمر لا يطال صحّة المضمون فلا يمكن أن يعصم المنطقُ الإنسانَ من الخطأ.

والثانية: أن من يدرس المنطق لا يُعْصَم فكره من الخطأ في الواقع العملي.

ومن جهة ثالثة: كان المفترض من علماء المنطق أن يتبينُوا الغاية من علم المنطق من خلال تتبّع مفردات العلم نفسه، ومن الواضح أن علم المنطق يركّز في دراسته على نقطتين أساسيتين، هما: التعريف والاستدلال»[1].

---

(١) مجلة الكلمة، العدد ٥٥، السنة الرابعة عشرة، ربيع ٢٠٠٧ م/ ١٤٢٨ هـ **حوار مع** العلاّمة الدكتور عبد الهادي الفضلي حول تحديث نظام الدراسة الدينية، **ص ١٧٠ - ١٧١**.

علم المنطق والواقع الإسلامي

تُرجِمَت كتب أرسطو في علم المنطق «إلى العربية في القرن الثاني الهجري، وقيل في القرن الأول، من قبل النَّقَلَةِ السريان، وأشهرهم إسحاق بن حنين (ت ٩١١ م) الذي ترجم كتاب (المقولات)»[(١)].

ثم توالت الترجمات لكتب منطقية كثيرة إلى اللغة العربية، ولم يعد المنطق مجرّد علمٍ وافد، بل أصبح له حضوره الطاغي والمؤثّر في معظم علوم الحضارة الإسلامية، بما فيها العلوم الدينية.

بل يُعَدُّ حضوره في الدراسات والعلوم الدينية هو الأبرز، وبخاصة في عصرنا الحاضر، ذلك أن أكثر العلوم الحديثة قد تخلّصت ـ تقريبًا ـ من طغيان الأسلوب الفلسفي في الاستدلال، الذي يقوم ـ في واقعه ـ على المجرّدات الذهنية، وهو المنهج الذي يتعارض وأسلوب البحث العلمي الحديث الذي يقوم ـ أساسًا ـ على عدم الاكتفاء بالتحليلات الذهنية المجرّدة، وإنما تكون التجربة والملاحظة والتتبع هي قوام مسائله ونظرياته.

ولذلك ظلّ علم المنطق ـ حتّى اليوم ـ متداولًا في معاهد الدراسات والحوزات الدينية.

«خلاصة المنطق» .. حلقة في مشروع التجديد

لا يزال يشكو نظام الدراسة الدينية في الواقع الإسلامي من مسألة عدم المعاصرة وعدم كفايته بحاجة المسلم المعاصر، وذلك يعود إلى أسلوب الدراسة القديمة، التي ما زالت ـ في كثير من مواقعها ـ تدرّس بأسلوب الحلقات الجوامعية، وكذلك إلى المقرّرات الدراسية القديمة، إذ يعود تأليف معظمها إلى فترات زمنية بعيدة لا تتناسب والعصر الراهن، لا من حيث عرض المادّة

---

(١) من النبذة التاريخية لعلم المنطق في المقدّمة.

العلمية ولا من حيث المنهج المتبع في التأليف، بالإضافة إلى أن المادّة العلمية نفسها لم يُجْرَ عليها شيء من التغيير والتطوّر إلاّ القليل.

من هذه الخلفية انطلقت في منتصف القرن الماضي كثير من دعاوى التجديد في نظام الدراسة الدينية في النجف الأشرف، وكانت هذه الدعاوى تتضمّن التجديد في الأسلوب الدراسي بجانب تجديد المناهج والمقرّرات الدراسية للعلوم الدينية.

وتعدّ تجربة كلية الفقه بالنجف الأشرف أولى تلك التجارب، وهي «مؤسّسة دينية عالية، فتحت عام (١٩٥٨ م) من قبل (جمعية منتدى النشر) برئاسة الشيخ محمد رضا المظفّر (١٣٢٢ ـ ١٣٨٣ هـ) لتخريج ذوي اختصاص بالعلوم الإسلامية واللغة العربية.

ومدّة الدراسة فيها أربع سنوات»[(١)].

ولخلق بيئة علمية ملائمة لم يكتفِ الشيخ المظفّر بإحداث أسلوب جديد في الدراسة الدينية، بل وضع مقرّرات دراسية تتلاءم وهذه البيئة الحديثة، فألّف كتابه (المنطق) بديلًا عن كتب المنطق القديمة، وألّف (أصول الفقه) بديلًا عمّا كان يدرس في وقتها ككتاب معالم الدين للعاملي الجباعي (ت ١٠١١ هـ).

في جوّ هذه التجربة التحديثية يبرز دور مؤلّفنا العلاّمة الفضلي، ذلك أن «جمعية منتدى النشر» طلبت منه تأليف مقرّر دراسي يكون مقدّمة لكتاب المنطق للشيخ المظفّر، فألف سماحته خلاصة المنطق، يقول في حواره مع الكلمة: «ألفتُ خلاصة المنطق ليكون مقدّمة لكتاب المنطق للشيخ المظفّر، ومبادئ أصول الفقه كمقدّمة لأصول فقه المظفّر أيضًا»[(٢)].

---

(١) دليل النجف الأشرف للمؤلف، منشورات مكتبة التربية في النجف الأشرف، ص ٧٦.

(٢) مجلّة الكلمة، مصدر سابق، ص ١٥٩.

وعن سبب اختياره لوضع المقرّرات الدراسية من قبل «جمعية منتدى النشر» يقول موضِّحًا: «ربما كان القائمون على «جمعية منتدى النشر» يقدّرون بأني الأكثر معرفة وخبرة في مسألة الكتابة المنهجية، لأن الكتاب الدراسي لا بدَّ أن يكون منهجيًّا يجمع بين عنصري التعليم والتربية، وعلى هذا الأساس تمّ اختياري، لما يعتقدونه من أني الأقدر على تحقيق هذين العنصرين»[١].

«خلاصة المنطق» ومشروع التجديد عند العلامة الفضلي

يشير سماحة العلاّمة الدكتور الفضلي في حوار مجلة الكلمة أن العامل المساعد في أن يتوجّه هو وغيره «للاهتمام بمسألة التجديد في الحوزة ذلك الجوّ العام في النجف في ذلك الوقت، حيث كانت هناك عوامل كثيرة تحفّز بهذا الاتجاه، فهناك من يعملون ويحاولون تطوير الدراسة أو الوضع الدراسي الديني في النجف الأشرف حتى يصبح أكثر فائدة»[٢].

ولكن الشيخ الفضلي ـ في هذا الحوار ـ يلفت النظر إلى نقطتين رئيستين في مسألة تجديد المقرّرات الدينية: تتعلق المسألة الأولى منهما بالجانب التربوي في وضع المنهج الدراسي، بينما تتعلّق النقطة الأخرى بمحتوى ومضمون المنهج الدراسي.

رافضًا أن يكون مجرّد الاقتصار على تبسيط لغة العلم كافيًا لإطلاق هذا المعنى على هذه العملية، وإنما يشترط لذلك «أن يحتوي المنهج على عنصرَي:

الجانب العلمي والجانب التربوي. والتربويون يذكرون أن المناهج يجب أن يتوزّع فيها هذان الجانبان (العلمي والتربوي) بما يتلاءم والمرحلة العمرية، وذلك على النحو التالي:

---

(١) م. س، ص ١٦٥.

(٢) م. س، ص ١٥٨.

- في مقرَّرات المرحلة الابتدائية يركّز المؤلِّف فيها على العنصر التربوي أكثر، بنسبة ٧٥ ٪ لصالح الناحية التربوية، بينما يترك الـ ٢٥ ٪ لصالح الجانب العلمي.
- والمرحلة المتوسّطة يتوزّع هذان الجانبان النسبةَ بينهما، بحيث يكون لكل منهما ٥٠ ٪ من المقرّر.
- وفي الثانوية يكون للجانب العلمي ٧٥ ٪ والجانب التربوي ٢٥ ٪.
- بينما المقرّرات الجامعية يتركّز المنهج التعليمي فيها بحيث يكون الجانب العلمي فيه ١٠٠ ٪»[١].

هذا فيما يتعلّق بالجانب التربوي في المنهج، أما بخصوص محتوى ومضمون المنهج فإن الدكتور الفضلي ينبّه إلى أهمية الاستفادة ـ في مجال تحديث المناهج ـ من التجارب الحديثة وعدم الاقتصار عمّا هو موجود داخل الحوزة فقط، بل «ينفتح علماء الدين على المؤسّسات الأخرى والمؤلّفين الآخرين من الاتجاهات الأخرى ويرون ما لديهم، فيحاولون أن يستفيدوا منهم، لأن الطريقة الحوزوية هي طريقة موروثة لأكثر من ٥٠٠ عام، بينما نحن نحتاج الآن إلى الطرق والأساليب الحديثة للتعبير، ولذلك فإن أهم ما يؤخذ على هذه التجارب أنها تفتقد الاستفادة من التجارب الحديثة في تطوير المناهج الحوزوية»[٢].

انطلاقًا من هذه النظرة المتقدّمة في مسألة تحديث مقرّر الدراسة الدينية وضع العلاّمة الفضلي جميع مؤلّفاته المنهجية، ومنها خلاصة المنطق، وهو الكتاب المنهجي الثاني في سلسلة مؤلفاته الدراسية بعد كتابه الأول «التربية الدينية».

---

(١) م. س، ص ١٦٣.
(٢) م. س، ص ١٦٢.

ملامح التجديد في «خلاصة المنطق»

أ. سهولة تناول المادّة العلمية

لاشكّ أن أبرز ما تشكو منه المقرّرات الحوزوية القديمة هو تعقيد العبارة وحشوها بما هو من المادّة وما هو من خارجها، ولذلك لن تغيب هذه النقطة بالتأكيد عن علاّمتنا الفضلي وهو الحامل لواء النظرة التحديثية الأكثر تقدّمًا من بين قافلة دعاة التحديث في نظام الحوزة.

وقد برزت هذه النقطة جيدًا مع بدايات ظهور الكتاب، فكانت العامل الأبرز في سعة وسرعة انتشار الكتاب، فيرجع المؤلّف سبب انتشار كتاب خلاصة المنطق إلى: «سهولة تناول المادّة العلمية فيه من حيث التعبير ومن حيث تنظيم المادّة»[(١)].

ثمّ يبيّن بعض ملامح تسهيل المادّة العلمية فيه، فيقول: «فالمنطق كان يدرّس ولا يذكر في المقرّرات السابقة الغاية من دراسة المنطق إلا على نحو مجمل أو غير واضح، كأن يذكر في البدء أن الغاية من دراسة المنطق هو التصوّر والتصديق، من غير أن يشار إلى المقصود من هذه العبارة، ولذلك عندما قمتُ بتأليف «خلاصة المنطق» أوضحتُ أن المنطق يبحث في نقطتين أساسيتين، هما: التعريف والاستدلال، حيث يمثلان القسمين الرئيسين في المنطق، فالغاية من دراسة المنطق أن يتمكّن الدارس له من التعريف والاستدلال وفقًا للقواعد المنطقية الصحيحة»[(٢)].

ب. الهدفية في دراسة المنطق علمًا ومسائل

من المفترض أن يكون من مميّزات العلوم الحديثة ـ في مقرّراتها ـ ربط واقعها النظري بالحياة العملية، وذلك عن طريق بيان الهدف أو الفائدة العملية

---

(١) م. س. ص ١٦٩.

(٢) م. ن.

من دراسة العلم، ثم بعد ذلك بيان الفائدة العملية في كل عنوان من العناوين التي يدرسها الطالب.

وهي نقطة ركّز عليها المؤلف في حواره مع مجلة الكلمة، حيث قال هناك: «من البدايات كنت أتأمل الآية القرآنية: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ؟!﴾[1] التي يمكن اعتبارها قانونًا وسنّةً إلهية، حيث تفيد هذه الآية أن هناك خطًّا وهدفًا يمشي نحوه الإنسان، ولا يوجد ما هو عبثي في هذه الحياة، بل هناك ما يتوخّاه الإنسان من حياته التي يعيشها، وهذه الغاية ـ بالاستفادة من النصوص الأخرى ـ تكون لمصلحة الإنسان، وهذا أمر جعلني أضع أمامي هذا السؤال في كل كتاب أدرسه وكل موضوع وباب فيه، بحيث أضع نصب عيني الفائدة من دراسته وموقع هذه الفائدة داخل العلم وفي كل باب منه».

ثم يعقّب بعد فيقول: «تجد هذه النقطة واضحة جدًّا في كتاب خلاصة المنطق، حيث كنتُ أكتب في نهاية كل موضوع الفائدة من البحث. وهذه النقطة كانت مفقودة في المقرّرات القديمة، وللأسف أن هذا الأمر لا زال قائمًا في كثير من المقرّرات الدراسية التي تظهر مؤخَّرًا، فطالب الحوزة يبدأ دراسته الحوزوية بغرض الدراسة، ولا تجد لديه هدفًا وراء ذلك»[2].

ج. الاستفادة من التجارب الحديثة

لم يبقِ العلاّمة الدكتور الفضلي أبواب المنطق في هذا الكتاب على ما كانت عليه، بل أضاف إليها ما وجد الحاجة إلى إضافته، وأنقص منها ما رأى في وجوده عدم الفائدة.

(١) المؤمنون: ١١٥.

(٢) مجلة الكلمة، مصدر سابق، ص ١٥٧.

فأضاف بابين جديدين، هما: «التحليل والتركيب» و«مناهج البحث العلمي»، وذلك استفادة من مقرّرات المنطق الحديث، وهي نقطة يوضحها جيدًا في الحوار، يقول: «استفدتُ إضافة هذين البابين [«التحليل والتركيب» و«مناهج البحث العلمي»] من كتب المنطق الحديثة، التي كانت تُدرَّس في ثانويات مصر والبلاد العربية الأخرى، وقد لجأتُ إلى كتب المنطق الحديثة لأنها تحاول أن تجمع ـ إلى حدٍّ ما ـ بين المنطق القديم والحديث، حيث تأخذ قدرًا بسيطًا من المنطق القديم، فتأخذ بمبادئ القياس والاستقراء وتطعّمها بالمصطلحات والأبواب الحديثة، مثل باب مناهج البحث العلمي. وقد حاولتُ أن أطعّم كتابي «خلاصة المنطق» بما هو سائد في الحوزة، ومما هو في كتب المنطق الحديثة، حيث استفدتُ من كتاب عفيفي: المنطق التوجيهي الذي كان يدرّس في ثانويات مصر»[1].

وحذف باب «الصناعات الخمس» التي «ما عادت من المنطق الآن، وأصبح لكل صناعة منها المناهج الخاصة التي تتناولها، [فلا يرى] من داعٍ لإدراجها ضمن أبواب المنطق»[2].

د. التجديد بين القطيعة والامتداد

ألّف الشيخ الفضلي خلاصة المنطق لكلّية الفقه، وهي كلية أكاديمية أسّسها الشيخ المظفّر في مدينة النجف ـ حاضرة العلوم الدينية وَفق المذهب الجعفري، وكانت تجربة كلية الفقه ـ كما سبق أن أوضحنا ـ من التجارب العملية لتحديث نظام الدراسة الدينية.

وفي تلك الفترة كان الجوّ العام في النجف ينحو باتجاه التطوير، ولكن عملية التطوير والتغيير تتطلّب قبولًا من المحيط الذي يحتضنها، وهذا الأمر

---

(١) م. س، ص ١٦٩.

(٢) م. ن.

يتطلّب ألاّ يكون هناك قطيعة تامّة بين الجديد والقديم، وإلا سيرفض من قبل محيطه.

وهذه نقطة كان يتنبّه لها العلاّمة الشيخ الفضلي جيّدًا، فتجده متوازنًا فيما يطرحه فلا يقطع صلته بالقديم، وإنما يستفيد منه ويطعّمه بما هو جديد.

وهو أمر نلحظه جيدًا في كتاب «خلاصة المنطق»، وأستشهد لذلك بمثالين أشار إليهما المؤلّف في حواره مع الكلمة، الأول منهما يرتبط بتعريفه لعلم المنطق، إذ يقول في ذلك: «في تعريفي لعلم المنطق اتخذتُ طريقًا وسطًا بين ما يذكره القدماء وبين واقع العلم، فعرّفته بقولي: «**المنطق**: دراسة قواعد التفكير الصحيح»، فهذا التعريف لعلم المنطق يتوافق بشِكْل قريب مع التعريف القديم، وكذلك يتوافق بشِكْل غير صريح مع واقع العلم، لأن تعلُّم تعريف المفردات والاستدلال على القضايا بصورة صحيحة يشكّل قاعدة مهمّة من قواعد التفكير العلمي الصحيح»[١].

والشيخ الفضلي أراد بهذا أن لا يصدم جمهور طلبة العلوم الدينية ـ في ذلك الوقت ـ برفض التعريف القديم لعلم المنطق، وفي الوقت نفسه أراد ألاّ يقرّ ذلك التعريف الخطأ ـ حسبما يرى ـ في مقرّر يدعو فيه إلى تصحيح الوضع القائم في المقرّرات القديمة.

والمثال الآخر يرتبط ببحث الدلالة، حيث إن الدكتور الفضلي يرى أن المناطقة أسرفوا في تناولهم لهذه المسألة، إذ المنطقي ليس بحاجة إلا لبحث الدلالة الوضعية اللفظية، ولا حاجة له ببحث بقية الأنواع الخمسة الأخرى، ولكن الشيخ الفضلي بحثها كما جرت عادة القوم. ويرجع سماحته سبب ذلك إلى أنه «كان بغرض أن لا تنفصل مقرّرات الحوزة عن القديم تمامًا، خصوصًا عندما يكون الإبقاء على بعض القديم لا يضرّ كثيرًا بفهم العلم والاستفادة

---

(١) م. س، ص ١٧١.

الحقيقية منه، هذا بالإضافة إلى أنني أشرتُ إلى المخالفة المنهجية في الكتاب، وهذا بحدّ ذاته إلفاتة جيدة للطالب»[1].

إننا نرى العلاّمة الفضلي في مسألة التجديد فيما يخصّ عرض المادّة العلمية للمنطق والاستفادة من التجارب الحديثة نراه يضبط إيقاع هذا التغيير بحيث لا ينفصل تمامًا عن القديم، بل يظلّ على امتداده له (اتصال به)، وهذا أمر مطلوب خصوصًا فيما له علاقة بالدراسات الدينية التي يكون التغيير فيها أمرًا صعبًا ويحتاج إلى وقت أطول من بقية الدراسات المتعلّقة بالعلوم والمعارف الأخرى.

علم المنطق بين القياس والاستقراء

قامت النهضة الأوروبية الحديثة على مبدأ رفض المنطق الأوروبي القديم (المنطق الأورسطي).

وهو المنطق القائم على الأساس العقلاني في معالجة القضايا والاستدلال عليها.

وللاستدلال في هذا المنطق ثلاث طرق مباشرة: القياس والاستقراء والتمثيل. ولكن ما يوصل منها للنتيجة اليقينية هو القياس فقط، فالاستقراء والتمثيل غاية ما يوصلان إليه الظن.

ولذلك يعدّ القياس عمدة طرق الاستدلال ـ كما يعبّر الشيخ المظفر[2].

والصناعة التي تكون نتائجها يقينية هي صناعة البرهان، وهي أُولى الصناعات الخمس، ولكي يكون القياس برهانيًّا لا بدَّ أن يكون قياسه منتجًا

---

(١) م. س، ص ١٧٠.

(٢) المنطق، الشيخ محمد رضا المظفّر، دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت، ط ٣، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، ج٢، ص ٢٠٢.

من حيث الشكل، ومن حيث المضمون يجب أن تكون قضاياه من الأوليات (اليقينية) أو ما يرجع إليها.

والخلاف مع المنطق الحديث يقع في مسألة قيمة الاستقراء، ذلك أن النهضة العلمية الحديثة قائمة على نتائج التتبع والملاحظة والتجربة التي تُمارَس ضمن نطاق الاستقراء، كما أن المنهج العلمي الحديث يرفض ذلك المنهج العقلاني الصِّرف الذي يعتمد التفكير الذهني المجرّد الذي لا يقوم على أساس من التجربة والملاحظة.

وتعطي هذه النهضة الأهمية الكبرى لما يُكْتَشَف من خلال التجربة والملاحظة، وهذا سيجعلهم يعطون الجانب الأكبر للاستقراء، والقياس ما هو إلاّ مرحلة من مراحل الاستنتاج وما يتطلّبه وَضْعُ القوانين والقواعد العامّة التي يُنْتِجُها القياس المنطقي[1].

وعندما نطالع كتاب «خلاصة المنطق» نجد العلاّمة الفضلي يضع تصوّرًا متوازنًا في مسألة طرق الاستدلال، فلا يبخس القياس حقّه وقيمته في المجال العلمي، وكذلك لم يبخس الاستقراء حقّه، بل عدّه من طرق الاستدلال المباشرة الرئيسة كما القياس تمامًا.

بل أضاف إليه عنوانًا مهمًّا لا تتطرّق إليه كتب المنطق القديمة، وهو كيفية الاستدلال بالاستقراء، ذاكرًا المراحل العملية لذلك: (١) التجربة أو الملاحظة. (٢) الفرض. (٣) القانون.

وإنه ليمكننا أن نقدّر أهمية الإضافة النوعية التي أضافها العلاّمة الفضلي في هذا الباب إذا قابلنا العناوين التي طرقها المؤلّف فيه ببقية مقرّرات المنطق،

---

(١) انظر: أصول البحث للمؤلّف، منشورات الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ـ **لندن، ط** ١، ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م، ص ١٣ ـ ٢٠.

فالشيخ المظفّر في تناوله للاستقراء بحثَ تعريفه وقسميه التام والناقص، وناقش شبهة حوله فيما لا يتجاوز الأربع صفحات[١].

وكذلك حاشية ملا عبد الله على التهذيب، حيث لم يبحث ـ في موضوع الاستقراء هناك ـ سوى التعريف وذكر القسمين[٢].

ونجد ذلك أيضًا في أحد المقرّرات الجامعية الحديثة، وهو كتاب «المنطق الصوري» للدكتور يوسف محمود ـ مدرّس الفلسفة والعقيدة بجامعة قطر، إذ يتناول الاستقراء فيه بالطريقة القديمة نفسها[٣].

بل نجد نجم الدين القزويني في الرسالة الشمسية يعدّ الاستقراء مجرّد لاحق من لواحق القياس، ولا يعدّه طريقًا مستقلًا من طرق الاستدلال يوازي القياس[٤].

ويشير إلى هذه الإشكالية الدكتور عبد الكريم سروش في قراءته النقدية لكتاب السيد محمد باقر الصدر «الأسس المنطقية للاستقراء»، فيقول: «مشكلة عقم الدليل الاستقرائي ليست جديدة، فمنذ بداية تدوين المنطق والمنطقيون مذعنون دائمًا: بأن مجرّد مشاهدة اقتران (أ) و(س) في موارد معدودة لا تسمح لنا في الحكم بصدق هذا الاقتران في سائر الموارد، فَنَسْتَلَّ حكمًا كليًّا من خلال

---

(١) انظر: المنطق للشيخ المظفّر، ج٢، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٧.

(٢) انظر: حاشية ملا عبد الله التهذيب، تعليق: السيد مصطفى الدشتي، مؤسسة أهل البيت (ع) ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م، ص ١٧١ ـ ١٧٤.

(٣) انظر: المنطق الصوري التصوّرات والتصديقات، الدكتور يوسف محمود، دار الحكمة ـ الدوحة، ط١، ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤ م، ص ٢٢١ ـ ٢٢٧.

(٤) تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت ٧٦٦ هـ) شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني (ت ٤٩٣ هـ)، حاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، مكتبة أحمد عيسى الزواد ـ سيهات، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

مشاهدة الجزئيات. ومن هنا عدُّوا «القياس» ـ في باب الحجّة ـ الدليل الوحيد، بينما عدّوا التمثيل والاستقراء عقيمين.

ليس هناك خلاف حول ما تقدّمَ بين المناطقة القدامى والمحدثين، إنما تبدأ بينهما المشكلة حيث إن هناك قسمًا كبيرًا من القضايا الكلية التي تستعمل في العلوم ليس لها مصدر ومنبع سوى الحسّ والمشاهدة. وإذا كان عمل الحسّ مشاهدةَ الجزئيات واستقراءها، وكان الاستقراء عقيمًا عندنا فسوف تتزلزل كل هذه القضايا الكلية، ويضحي صدقها وصحّتها موضع شكّ وتردّد»[1].

وقد أفرد السيد عمّار أبو رغيف الفصل الأول من كتابه «منطق الاستقراء» بعنوان: «الاستقراء ما قبل نظرية الاحتمال» لبحث هذه الإشكالية تعرض فيه لبحث الموضوعات التالية: «الاستقراء عند أرسطو» و«الاستقراء في المدرسة الأرسطية» و«الاستقراء منذ النهضة الأوروبية الحديثة».

إننا إذا أدركنا هذه المفارقة جيدًا علمنا مقدار الوعي الذي امتلكه العلاّمة الدكتور الفضلي منذ ما يزيد على أربعين سنة في خصوص هذه النقطة، وندرك ـ كذلك ـ ما قام به من تجسير العلاقة بين القديم والحديث والمساهمة في ردم الهوّة الفاصلة بينهما، خصوصًا إذا وازنّا بين محتوى الخلاصة وسائر كتب ومقرّرات المنطق الأخرى.

«خلاصة المنطق» في طبعته الجديدة

ألّف الشيخ الفضلي خلاصة المنطق بطلب من القائمين على كلية الفقه بالنجف الأشرف ليكون كتابه مقدّمة لكتاب المنطق للشيخ المظفّر يدرسه المنتسبون لهذه الكلية.

---

(١) مناظرة في الأسس المنطقية للاستقراء في ضوء دراسة الدكتور سروش، **السيد عمّار أبو** رغيف، مؤسسة العارف للمطبوعات ـ بيروت، ط ٢، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، ص ١٧

ولكن الخلاصة سرعان ما وجدت طريقها ـ كمقرّر دراسي ـ إلى حلقات الدراسة الحوزوية والمعاهد الدينية، وهذا ما يفهم من تقديم المؤلّف للطبعة الثانية من الكتاب، يقول فيها: «كانت المحاولة في وضع هذا الكتاب متمشيًّا ومنهج الدراسة الحديثة تجربة أجريت في تدريسه في مجالات الحلقات الدينية وفي عدّة من المعاهد العلمية الحديثة من رائدة وغيرها، وخلال سنوات أربع»[١].

إن سعة انتشار الكتاب في ظرف لا يتجاوز سنوات أربع وفي مؤسسات تعليمية عدّة نجاح كبير له، يدل على النقلة النوعية التي أضافها المؤلّف إليه، وكذلك إلى مقدار القبول الواسع الذي حظي به في أوساط الحوزات والمعاهد.

وهذا ما أكده المؤلف في حوار مجلة الكلمة في حديثه عن الخلاصة.

وقد تعدّدت طبعات الكتاب في العراق ولبنان وقم بإيران منذ ظهوره، ودون علم من المؤلّف في معظمها. وما زال الكتاب يطبع بطبعات جديدة إلى الآن.

وقد رأى العلاّمة الفضلي إجراء بعض التعديلات والإضافات إليه فأعاد صياغة الكتاب حين طلبت منه اللجنة الدائمة للمناهج والكتب بالجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ـ لندن الكتابة في علم المنطق، فَـ «أضاف إليه مادّة غير قليلة مما يتطلّبه منهج دراسة هذه المادّة في هذه الجامعة العامرة، وموضحًا بعضًا منها، ومبقيًا البعض الآخر على ما كان عليه»[٢].

وبسببٍ من هذه التغييرات والتعديلات على الكتاب غيّر المؤلّف اسمه، فسمَّاه «مذكّرة المنطق».

---

(١) طبعة ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م عن دار الفردوس ـ بيروت، ص ٧.

(٢) مذكرة المنطق للمؤلّف، الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية ـ لندن، ط ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م، ص ٥.

ومع انطلاق مشروع إعادة طبع جميع مؤلّفات العلاّمة الفضلي بإشراف لجنة خاصّة تُعنى بمؤلّفاته ارتأى القائمون على هذه اللجنة إعادة طبع خلاصة المنطق وإجراء التعديلات والإضافات التي أضافها المؤلّف في مذكّرة المنطق مع إبقاء الاسم الأول ـ وهو «خلاصة المنطق» ـ عليها.

وبناءً على توجيهات المؤلّف ـ حفظه الله ـ تمّ حذف الجزء الخاص بِـ (القضايا الموجّهة) من هذه الطبعة، وذلك لعدم أهميتها ـ حسب رأي المؤلّف ـ، وما عدا هذا التعديل فإن هذه الطبعة مطابقة تمامًا لمذكّرة المنطق.

لجنة مؤلفات العلامة الفضلي

في العام ١٤٢٦ هـ تأسست لجنة تهتم بطباعة ونشر مؤلّفات العلاّمة الفضلي بالتنسيق المباشر مع سماحته، وقد رأى العلاّمة الدكتور أن تطبع هذه المؤلّفات على شِكْل مجموعات علمية، وقد خرجت للنور مجموعة أصول الفقه كأول مجموعة منها، حيث اشتملت على الكتب التالية:

١. مبادئ أصول الفقه.
٢. الوسيط في فهم النصوص الشرعية.
٣. دروس في أصول فقه الإمامية ـ جزءان.
٤. التقليد والاجتهاد.

وسيكون كتاب «خلاصة المنطق» هذا ضمن كتب المجموعة الثانية، وهي «مجموعة المعارف العقلية»، التي ستشمل المؤلّفات التالية:

١. التربية الدينية.
٢. خلاصة المنطق.
٣. خلاصة علم الكلام.
٤. خلاصة الحكمة الإلهية ـ وهو من آخر مؤلّفات العلاّمة **الفضلي**، الذي ألّفه ليستكمل به هذه المجموعة.

وقد قامت اللجنة بإعداد هذه المؤلّفات ومراجعتها ومطابقتها مع الأصول، وذلك بإشراف مباشر من المؤلف مع ما يمرّ به من ظروف صحيّة صعبة.

وكنت قد أجريت مع المؤلّف ـ حفظه الله ـ مقابلة خاصة حول تحديث نظام الدراسة الدينية (نشرت في العدد ٥٥ من مجلّة الكلمة السنة الرابعة عشرة عن ربيع ٢٠٠٧ م/ ١٤٢٨ هـ)، خصّصتُ جانبًا منها للحديث عن كتاب «خلاصة المنطق»، فرأيت من المناسب وضع هذا الحوار كملحق في خاتمة الكتاب، وذلك لما فيه من فائدة علمية تمسّ جانبًا مهمًّا من الكتاب وتسلّط الضوء على تجربة المؤلّف الخاصّة في وضع المناهج والخلفية النظرية التي يستند عليها في ذلك.

آملين من العليّ القدير أن يمنّ على سماحة العلاّمة الدكتور الفضلي بالصحة والعافية ومديد العمر، وأن يوفقنا لاستكمال مشروع نشر جميع مؤلّفاته خدمةً لهذا الدين الحنيف الذي وطّن سماحة العلاّمة عمره في خدمته وبَذَلَ جلّ جهده وفاءً له.

إنه تعالى ولي التوفيق وهو الغاية.

حسين منصور الشيخ
لجنة مؤلّفات العلاّمة الفضلي
www.alfadhli.org

مقدّمة المؤلّف لمذكّرة المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد:

فبعد ربع قرن مضى على صدور كتابي «خلاصة المنطق» وبدعوة كريمة من «الجامعة العالمية للعلوم الإسلامية» أعود ثانية إلى الكتابة في علم المنطق مكررًا تجربتي السابقة مضيفًا إليها غير قليل مما يتطلّبه منهج دراسة هذه المادّة في هذه الجامعة العامرة، وموضحًا بعضًا منها، ومبقيًا البعض الآخر على ما كان عليه، لتكون بين يدي الدارس العزيز هذه المذكّرة المتواضعة، التي أرجو أن أكون قد وفّقتُ ـ عن طريقها ـ إلى تغطية مفردات المنهج وفق المطلوب، والله تعالى ولي التوفيق وهو الغاية.

٠١/ ١١/ ١٤٠٩هـ

عبد الهادي الفضلي

نبذة في تاريخ علم المنطق

يأتي علم المنطق في طليعة العلوم العقلية التي أفرزتها الحضارة الإغريقية، وفي طليعة العلوم التي انتشرت انتشارًا واسعًا لدى الحضارات الأخرى..

كما أنه ـ مع قدمه ـ لا يزال في طليعة العلوم التي ما فتأت تنال حظًّا وافرًا في عالم التعليم والبحث.

ويرجع هذا لما له من أهمية علمية تتمثل في افتقار العلوم كافّة إليه ـ كما سنتبين هذا فيما يأتي.

وكان «أرسطو» الفيلسوف الإغريقي (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق. م) «أول من هذّب علم المنطق ورتّب مسائله وفصوله»[1]، وأول من ألّف فيه، وتعرف مجموعة مؤلفاته بـ «الأورغانون Organon»، وتضم الكتب التالية:

- كتاب المقولات.
- كتاب العبارة.
- كتاب التحليلات الأولى.
- كتاب التحليلات الثانية.
- كتاب الجدل.

---

(١) المعجم الفلسفي، مادة المنطق

- كتاب السفسطة.

«وقد يضاف إليها:

- كتاب الخطابة.
- كتاب الشعر»[1].

ولما قام به أرسطو من اهتمامات في خدمة هذا العلم لُقِّبَ بِـ (المعلّم الأول).

وبعده ألف فرفوريوس الصوري (٢٣٣ ـ ٢٠٤ ق. م) كتابه الموسوم بِـ (إيساغوجي Isagoge)، وهي كلمة يونانية معناها (المدخل) وهو الاسم الثاني لهذا الكتاب، لأنه يبحث في الكليات الخمسة، ونقله إلى العربية أبو عثمان الدمشقي وكان ذلك في القرن التاسع الميلادي واختصره أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري المتوفى سنة ٦٦٣ هـ = ١٢٦٤ م.

وقبله كانت كتب أرسطو في المنطق قد ترجمت إلى العربية في القرن الثاني الهجري، وقيل في القرن الأول، من قبل النقلة السريان، وأشهرهم إسحاق بن حنين (ت ٩١١ م) الذي ترجم كتاب (المقولات).

وأشهر من أَوْلَى المنطق عناية فائقة من فلاسفة العرب وأعلامهم أبو نصر الفارابي (ت ٩٥٠ م)، قال عنه القاضي صاعد الأندلسي في كتابه (طبقات الأمم): إنه «بذّ جميع الفلاسفة في صنعة المنطق وأربى عليهم في التحقيق بها، فشرح غامضها، وكشف سرّها وقرب تناولها، وجمع ما يحتاج إليه منها في كتب صحيحة العبارة، لطيفة الإشارة، منبهة على ما أغفله الكندي وغيره من صناعة التحليل وأنحاء التعليم، وأوضح القول فيها عن مواد المنطق الخمس، وأفاد

---

(١) م. ن.

وجوه الانتفاع بها، وعرف طرق استعمالها، وكيف تعرف صورة القياس في كل مادّة، فجاءت كتبه في ذلك الغاية الكافية، والنهاية الفاصلة»[١].

ولقب الفارابي بـ (المعلم الثاني).

وسمى أرسطو هذا العلم بـ (علم التحليل)، وبقي على هذا الاسم حتّى أطلق عليه شرّاح كتب أرسطو اسم (علم المنطق)، وعرف عند العرب بهذا الاسم، كما أنه عرف عندهم أيضًا بـ (علم الميزان).

وأطلق عليه أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ = ١١١١ م) عنوان (معيار العلم)، وعنون كتابه في فن المنطق به.

وسمّي عند فلاسفة بور رويال بـ (فنّ التفكير).

وتقدّم أن مجموعة كتب أرسطو في المنطق عرفت بـ (الأوركَانون)، وهي كلمة يونانية معناها آلة العلوم، لأن المنطق يقوم بوظيفة المنهج العلمي العام لكل العلوم، فهو آلة ووسيلة يعتمدها العالم في تنظيم بحثه ليصل إلى نتائج علمية سليمة.

وتبعه في ذلك الشيخ الرئيس ابن سينا (٩٨٠ ـ ١٠٣٧ م) فوصفه بأنه «خادم العلوم لأنه آلة لها ووسيلة إليها»[٢].

ونعته أبو نصر الفارابي بـ (رئيس العلوم) لأنه الجذر الأساس لشجرة المعرفة، من حيث إنه المنهج العام في البحث عن تحصيل المعرفة.

وأطلق عليه الشيخ الرئيس في كتابه (منطق المشرقيين) اسم: العلم الآلي، لأنه آلة العلوم أي منهجها العام في كل بحث.

ولكنه اشتهر وعرف من بين هذه الأسماء بـ (علم المنطق)، ولفظ (المنطق) مأخوذة من (النطق)، والنطق كما يطلق في اللغة العربية على التكلّم يطلق

(١) تاريخ فلاسفة الإسلام، محمد لطفي جمعة، ص ١٧.

(٢) المعجم الفلسفي، مادّة المنطق.

كذلك على الفهم وإدراك الكليات، ومنه عبّر الفلاسفة القدماء عن النفس الإنسانية بالنفس الناطقة أي المدركة للمعقولات.

فعبارة (علم المنطق) تعني (علم التفكير) أو (فن التفكير) كما سماه به فلاسفة بور رويال استخلاصًا للتسمية من واقعه وطبيعته.

ويقسم (المعجم الفلسفي) المنطق إلى قسمين:

- المنطق الصوري.
- والمنطق العام.

ويعرّف المنطق الصوري بأنه «النظر في التصورات والقضايا والقياسات من حيث صورتها لا من حيث مادّتها»، ويقول عنه بأنه «يطلق ـ في العادة ـ على منطق أرسطو، أو على المنطق القياسي بوجه عام».

«أما المنطق العام فهو البحث عن طرق الانتقال الفكري لمعرفة أي طريق منها يوصل إلى الحقيقة وأيّها يوصل إلى الخطأ، وهو لا يقتصر على دراسة الصور التي تتألف منها البراهين، بل يدرس الموادّ التي يتمّ بها تأليفها، وأوضح طرق هذا المنطق المادّي طرق الملاحظة والفرضية والتجربة والاستقراء، وغيرها من طرق البحث العلمي»[(١)].

إلا أنه قد يلاحظ على هذا التقسيم بأن المنطق الصوري أيضًا يدرس موادّ القضايا، وذلك في ما يعرف بِـ (مبحث الصناعات) وكذلك يدرس الاستقراء، ويُعِدُّه طريقًا من طرق الاستدلال.

نعم، الملاحظة والتجربة قد لا نجد لهما ـ بمعناهما المعروف حديثًا ـ ذكرًا في المنطق الصوري القديم لأنهما من مواليد الفكر الحديث.

ومع هذا أدخلا في الدراسات المنطقية الحديثة للمنطق الصوري في أكثر من مؤلَّف.

---

(١) المعجم الفلسفي، مادّة المنطق.

وعليه: لا أرى وجهًا مهمًّا لهذا التقسيم.

ووصف هذا المنطق بِـ (الصوري) نسبة إلى الصورة في مقابلة المادّة، لأنه يُعنى بصور وأشكال وقوالب نظم التفكير الإنساني فما اشتهر منه وهو مبحث التصورات ومبحث التصديقات.

ولأنه ـ كما ألمحت ـ يبحث أيضًا في موادّ القضايا، فيما يسمى بمبحث الصناعات يكون وصفه بالصوري من باب التغليب.

وبعد هذه الإلمامة بشيء من تاريخ وبعض شؤون هذا العلم ننتقل إلى دراسة مقدمته العلمية.

مقدمة علم المنطق

ألمحتُ إلى أن علم المنطق يقوم بدور أو وظيفة تنظيم التفكير الإنساني وفق قواعده المنطقية التي يقدمها لنا .. فكما تعنى قواعده بتنظيم ما لدينا من معلومات لنتوصّل عن طريقها إلى مجهولات وتصبح بعد ذلك معلومات جديدة تضاف إلى معلوماتنا ـ أو بتعبير آخر فكما تعرفنا قواعده كيفية تنظيم خطوات البحث، كذلك تعرفنا كيفية تدوين البحث ليأتي منظمًا تنظيمًا عضويًّا مترتبًا ومتسلسلًا، فيعلّمنا أن نبدأ عندما نريد تدوين علم من العلوم كمقرر دراسي وتأليف تعليمي بتقديم مقدّمة له، تشتمل على الأمور التالية:

- تعريف العلم.
- بيان موضوع العلم الذي يبحث فيه وتدور دراساته داخل إطاره.
- ذكر غاية العلم أو بيان الفائدة المتوخاة من تعليمه وتعلّمه.

وفي ضوء هذا لا بدَّ أن يبدأ المنطق بنفسه فيطبّق ما يدعو إليه على مقرراته الدراسية ومدوناته العلمية.

ومن هنا نقول: إن مقدّمة علم المنطق تبحث في تعريفه وبيان موضوعه والغاية من دراسته، أخذًا بما قرّره، ومماثلة للعلوم الأخرى.

تعريف علم المنطق

إن أقدم وأشهر تعريف لعلم المنطق هو التعريف القائل بأنه: «آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر»[1].

ويوضح القطب الرازي في (شرح الرسالة الشمسية) عبارة «آلة قانونية» من التعريف المذكور بقوله: «والقانون: أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرّف أحكامها منه ... وإنما كان المنطق آلة لأنه واسطة بين القوّة العاقلة وبين المطالب الكسبية في الاكتساب وإنما كان قانونًا لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على سائر جزئياتها».

وهو بهذا يعني أن المناطقة الذين عرّفوا المنطق بهذا التعريف كانوا يهدفون إلى بيان أن المنطق من العلوم الآلية التي لا تدرس كغاية ولذاتها وإنما يتعلّمها المتعلّم كوسيلة إلى علم آخر أو معرفة أخرى.

فآلة ـ هنا ـ تعني وسيلة، وذلك لأن الإنسان يتوسّل به ويتّخذ منه واسطة يحصل عن طريقها بتنظيم ما لديه من معلومات وفق قوانينها أو قواعدها على معلومات أخرى.

---

(١) انظر: تعريفات الجرجاني: مادّة منطق. شرح الشمسية للقطب الرازي ص ١٦، والمنطق لشيخنا المظفّر ١/ ١٠ وغيرها.

كما أنهم يريدون من القانون القاعدة العامّة كما هو واضح من تعريفه له.

وفي ضوء شرحه هذا يمكننا أن نقول: إن علم المنطق: مجموعة من القواعد العامّة التي متى ما التزمها الإنسان حالة التفكير للحصول على معلومات جديدة يضيفها إلى ما لديه من معلومات تعصم ذهنه عن الوقوع في الخطأ.

غير أن التعريف هذا ـ كما تراه ـ فيه شيء غير قليل من الضغط في التعبير .. ومن المظنون قويًّا أن هذا جاء من المترجم ومحاولته الاختصار.

ولهذا عدل بعضهم عنه فعرّف علم المنطق بأنه «علم بقوانين تفيد معرفة طرق الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها، بحيث لا يعرض الغلط في الفكر»(١).

وكأن القائل بهذا التعريف حاول أن يعدّل في عبارة التعريف السابق وإزالة ما طرأ عليه من غموض بسبب محاولة الاختصار.

ومن التعريف الأصل والتعريف المصحح له من حيث التعبير نخلص إلى التعريف التالي:

علم المنطق هو: علم يبحث فيه عن القواعد العامّة للتفكير الصحيح.

أو قل مختصرًا:

المنطق: دراسة قواعد التفكير الصحيح.

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: مادّة منطق.

موضوع علم المنطق

حدّد الشيخ الرئيس موضوع علم المنطق في كتابه «منطق المشرقين»[١] بقوله: «وموضوعه: المعاني من حيث هي موضوعة للتأليف الذي تصير به موصولة إلى تحصيل شيء في أذهاننا ليس في أذهاننا لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان كجواهر أو كميات أو كيفيات أو غير ذلك».

وحدّده النجم القزويني في «الرسالة الشمسية»[٢] بقوله: «المبحث الثاني في موضوع المنطق: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو، أي لذاته أو لما يساويه أو لجزئه، فموضوع المنطق: المعلومات التصوّرية والتصديقية».

وحدّده السعد التفتازاني في متن «التهذيب»[٣] بقوله: «وموضوعه: المعلوم التصوّري والتصديقي من حيث إنه يوصل إلى مطلوب تصوّري فيسمّى معرِّفًا أو تصديقي فيسمّى حجّة».

---

(١) ص٣١.
(٢) ص ٢٢.
(٣) ص ٣.

وفي حاشية الملاَّ عبد الله اليزدي على متن التهذيب المذكور يحدِّد الملاَّ موضوع المنطق بقوله: «الموصل إلى تصوّر (الإنسان).

اعلم: أن موضوع المنطق هو: المعرِّف والحجّة».

ثمَّ يعرّف المعرِّف والحجّة بقوله:

«أما المعرّف فهو: عبارة عن المعلوم التصوّري، ولكن لا مطلقًا بل من حيث إنه يوصل إلى المجهول التصوري كـ (الحيوان الناطق) الموصل إلى تصور الإنسان.

وأمّا المعلوم التصوري الذي لا يوصل إلى المجهول التصوّري فلا يسمّى معرِّفًا، والمنطقي لا يبحث عنه كالأمور الجزئية المعلومة نحو زيد وعمرو.

وأما الحجّة فهي: عبارة عن المعلوم التصديقي، ولكن لا مطلقًا أيضًا، بل من حيث إنه يوصل إلى المجهول التصديقي كقولنا: (العالم متغيِّر + وكل متغيِّر حادث) الموصل إلى التصديق بقولنا: (العالم حادث).

وأما ما لا يوصل كقولنا: (النار حارّة) ـ مثلًا ـ فليس بحجة، والمنطقي لا ينظر فيه، بل المنطقي يبحث عن المعرِّف والحجة من حيث إنهما كيف ينبغي أن يترتّبا حتّى يوصلا إلى المجهول»[1].

وبإلقاء نظرة تحليلية على هذه النصوص المنقولة ننتهي إلى النتائج التالية:

١. أن ابن سينا حدّد مجال بحث علم المنطق في المعاني الكلية، ونفهم هذا من قوله: «لا من حيث هي أشياء موجودة في الأعيان» القيد الذي احترز به لإخراج الجزئيات عن حريم موضوع المنطق.

٢. أن المعاني الكلية الموجودة المخزونة في أذهاننا لا تعد موضوعًا لبحث المنطقي على نحو الإطلاق، بل بشرط أن توصلنا إلى مجهولات.

---

(١) ص ٤٤ ـ ٤٥.

٣. أن النجم القزويني عبّر عن المعاني الكلية بالمعلومات لأنها موجودة في الذهن الذي هو موطن العلم فتكون معلومات، ثم نوّعها إلى تصوّرية وتصديقية.

٤. أما السعد التفتازاني فاشترط للمعلوم التصوّري ليكون موضوعًا لبحث المنطقي أن يوصلنا إلى مطلوب تصوّري كان مجهولًا لدينا، وكذلك في المعلوم التصديقي لا يكون موضوعًا لبحث المنطقي إلاّ بشرط الإيصال إلى مطلوب تصديقي كان مجهولًا لدينا.

٥. وأشار إلى أن المعلوم التصوّري الموصل إلى المطلوب التصوّري يسمّى (معرِّفًا) ـ بصيغة اسم الفاعل.

٦. وإلى أن المعلوم التصديقي الموصل إلى المطلوب التصديقي يسمّى (الحجة).

وأوضح الملاّ اليزدي هذا بما لا يحتاج إلى توضيح لا شرحًا ولا تمثيلًا.

ونخلص من هذا إلى:

أن المنطق يبحث في أمرين هما: المعرِّف والحجة.

فموضوعه ـ إذن ـ هو: المعرِّف والحجة.

ويريد المناطقة بالمعرِّف: التعريف، وبعبارة أدقّ: طريقة التعريف. وبالحجّة: الدليل، وبتعبير أكثر تحديدًا: طريقة الاستدلال.

بمعنى أن المنطق يدرس طرق تعريف الأشياء، وطرق الاستدلال لإثبات صحّة أو بطلان الأفكار.

وإذا علمنا أن علم المنطق كما يدرس طرق التعريف وطرق الاستدلال يدرس في خاتمته أيضًا كيفية تنظيم البحث وتدوين العلم نعرف أنه يبحث أيضًا في مناهج البحث العلمي، ومن هنا يمكن تحديد موضوعه بالأمور الثلاثة التالية:

١. التعريف

٢. والاستدلال

٣. ومناهج البحث.

ولتوضيح ذلك نقول إن علم المنطق يهيئ لنا قواعد التعريف وقواعد الاستدلال وقواعد المنهج أو طريقة البحث العلمي، فيعلمنا: كيف نعرِّف الأشياء تعريفًا يبيّن حقيقتها أو يوضح معناها ... ويعلمنا: كيف نستدل على صحّة الفكرة أو خطأها .. ويعلّمنا: كيف نبحث المعلومات بحثًا منظمًا يبعّد البحث عن العقم أو الوقوع في الخطأ.

الغاية من تعلّم المنطق

أوضح ابن سينا الفائدة المطلوبة من دراسة وتعلّم المنطق في كتابه (منطق المشرقيين)[1] بقوله: «نريد أن نبيّن أنّا كيف نسلك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا نستخلصها بتلك الأولى».

وقال في كتابه الآخر (النجاة)[2] تحت عنوان: «في منفعة المنطق»: «فالمنطق هو الصناعة النظرية التي:

- تعرف أنه من أي الصور والمواد يكون الحدّ الصحيح الذي يسمّى بالحقيقة حدًّا، والقياس الصحيح الذي يسمّى بالحقيقة برهانًا.
- وتعرف أنه عن أي الصور والمواد يكون الحد الإقناعي الذي يسمّى رسمًا.
- وعن أي الصور والمواد يكون القياس الإقناعي الذي يسمّى ما قوي منه وأوقع تصديقًا شبيهًا باليقين جدليًّا، وما ضعف منه وأوقع ظنًّا ـ غالبًا ـ خطابيًا.

---

(١) ص ٢٩.

(٢) ص ٤٤.

- وتعرف أنه عن أي صورة ومادّة يكون الحدّ الفاسد .. وعن أي صورة ومادّة يكون القياس الفاسد الذي يسمّى مغالطيًّا وسوفسطائيًّا، وهو الذي يتراءى أنه برهاني أو جدلي، ولا يكون كذلك.
- وأنه عن أي صورة ومادّة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقًا البتة، ولكن تخييلًا يُرَغِّب النفس في شيء أو ينفّرها ويقززها أو يبسطها أو يقبضها وهو القياس الشعري.

فهذه فائدة صناعة المنطق.

ونسبتها إلى الروّية نسبة النحو إلى الكلام والعروض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة والذوق السليم ربّما أغنيا عن تعلّم النحو والعروض وليس شيء من الفطر الإنسانية بمستغنٍ في استعمال الروّية عن التقدّم بإعداد هذه الآلة إلا أن يكون إنسانًا مؤيَّدًا من عند الله تعالى».

فابن سينا ـ هنا ـ يقرّر أن الحاجة إلى علم المنطق حاجة أساسية وماسّة لا يستغني عنها أحد إلا من كان مسدّدًا في تفكيره من قبل الله تعالى.

ويرجع هذا إلى أننا عن طريق معرفتنا لقواعد المنطق نستطيع أن ننظم معلوماتنا على وفقها فتوصلنا إلى مجهولات تصبح معلومات أخرى جديدة نضيفها إلى المعلومات التي أوصلتنا إليها.

هذا ما عناه في (منطق المشرقيين)، ثم فصّله تفصيلًا وافيًا في نص (النجاة).

وبلملمة ما ذكره المناطقة لفائدة المنطق ومن خلال تجارب المتعاملين مع المنطق دراسة وتطبيقًا نستطيع أن نقول: إن الفائدة المتوخاة من دراسة المنطق والمنفعة المقصودة من تطبيقه في حياتنا العلمية تتمثل في النقط التالية:

١. من الواضح أن جميع العلوم نتاج التفكير الإنساني، ومن الواضح أيضًا أن الإنسان حينما يفكّر قد يهتدي إلى نتائج صحيحة ومقبولة وقد ينتهي إلى نتائج خاطئة وغير مقبولة.

فالتفكير الإنساني ـ إذن ـ معرّض بطبيعته للخطأ والصواب، ولأجل أن يكون التفكير سليمًا وتكون نتائجه صحيحة، أصبح الإنسان بحاجة إلى قواعد عامّة تهيئ له مجال التفكير الصحيح متى سار على ضوئها.

والعلم الذي يتكفّل بوضع وإعطاء القواعد العامّة للتفكير الصحيح هو علم المنطق.

فإذن حاجتنا إلى دراسة علم المنطق شيء ضروري لا بدَّ منه، وذلك لأجل أن يكون تفكيرنا العلمي صحيحًا وذا نتائج مقبولة.

٢. إننا بتعلمنا قواعد المنطق نستطيع أن ننقد الأفكار والنظريات العلمية فنتبيّن أنواع الخطأ الواقع فيها ونتعرّف أسبابها.

٣. كذلك نستطيع أن نميز المناهج العلمية السليمة التي تؤدي إلى نتائج صحيحة من المناهج العلمية غير السليمة التي تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.

٤. نستطيع أيضًا أن نفرّق بين قوانين العلوم المختلفة وأن نقارن بينها ببيان مواطن الالتقاء والشبه ومواطن الاختلاف والافتراق.

والخلاصة:

إن القيمة الدراسية لعلم المنطق هي بتوفّره على تكوين قدرة التفكير السليم في البحث والنقد، وتقييم الآراء والأفكار وتقدير الأدلة والبراهين في مختلف مجالات الفكر الإنساني.

هذه (أعني التعريف وبيان الموضوع وتوضيح الفائدة) ما يتطلّبه المنطق من المؤلفين أن يذكروه في مقدّمات كتبهم العلمية.

ولمزيد الفائدة نضيف إليها الأمور التالية لحاجة الطالب للاطلاع عليها، وهي:

- تصنيفه.
- علاقته بالعلوم الأخرى.
- تبويبه.

تصنيف علم المنطق

يقسّم الأقدمون العلوم من حيث الحاجة إليها والفائدة المقصودة من تعلّمها ودراستها إلى قسمين:

١. العلوم الآلية.
٢. العلوم الاستقلالية.

ويريدون بالعلوم الآلية: تلك العلوم التي لا تطلب لذاتها أو كغاية، وإنما تدرس آلة ووسيلة إلى علوم أخرى كعلم النحو بالنسبة لمن يريد التخصص بعلم الفقه والاجتهاد فيه، فإنه يدرس النحو كوسيلة من الوسائل التي يستعين بها على فهم النصوص الشرعية الواردة في القرآن الكريم والسنة الشريفة، فعلم النحو بالنسبة إليه ولغايته من دراسته علم الفقه يعدّ علمًا آليًّا.

ويقصدون بالعلوم الاستقلالية: تلك العلوم التي تطلب لذاتها لا آلة أو واسطة ووسيلة لعلم آخر، مثل علم الفقه لمن يريد التخصص فيه والاجتهاد به لأنه غايته المنشودة.

وفي ضوء هذا ولحاجة جميع العلوم إلى المنطق صنف العلماء المنطقيون علم المنطق في عداد العلوم الآلية.

ويرجع هذا إلى أن كل علم من العلوم ـ نظريًا كان أو غير نظري ـ له مفاهيمه ومصطلحاته، وهي ـ بدورها ـ تحتاج إلى تعريف ولا تعرف كيفية التعريف وطرائقه إلا من علم المنطق.

وكذلك في كل علم مسائل وقضايا تحتاج إلى البرهنة على صحتها أو بطلانها، ولا تعرف طرق الاستدلال إلا من علم المنطق.

فكان علم المنطق بهذا وسيلة أساسية لكل علم من العلوم، بل آلة الآلات العلمية.

وبهذا يأتي إدراجه في قائمة العلوم الآلية أمرًا طبيعيًّا وضروريًّا لا بدَّ منه.

علاقة علم المنطق بالعلوم الأخرى

ومما تقدّمه عرفنا علاقة علم المنطق بالعلوم الأخرى، وهي مجيئه آلة ووسيلة لجميع العلوم ليقوم بوظيفة تزويد العاملين فيها بقواعد التعريف وقواعد الاستدلال.

وله رأينا ـ فيما سبق ـ اعتبار الفارابي المنطق رئيس العلوم واعتبار ابن سينا له خادم العلوم، ورئيس القوم خادمهم.

فعلاقة علم المنطق بجميع العلوم علاقة الجذر الأساس بالشجرة: ساقها وفروعها وورقها وثمرها.

ومن هنا وضع في شجرة المعرفة موضع الجذر، والفلسفة موضع الساق أو الجذع، والعلوم الأخرى موضع الفروع والأوراق والثمار.

تبويب علم المنطق

يبوّب الأقدمون كتب علم المنطق وبخاصة المقررات الدراسية كالتالي:

١. المقدّمة

ويضمنونها: تعريف علم المنطق، وبيان موضوعه الذي يبحث فيه، ثم ذكر الفائدة المنشودة من تعلّمه ومدى الحاجة العلمية إليه.

٢. مبحث الألفاظ

ويستعرضون فيه المصطلحات المنطقية العامّة تعريفًا وتمثيلًا.

٣. مبحث التصوّرات

ويحتوي موضوع التعريف: أقسامه ومجالاتها.

٤. مبحث التصديقات

ويشتمل على دراسة القضايا وأحكامها، وموضوع الاستدلال: **أقسامه** ومجالاتها.

٥. مبحث الصناعات

وهي خمس: صناعة البرهان وصناعة الجدل وصناعة الخطابة وصناعة الشعر وصناعة المغالطة. وهي التي تعرف بمواد القضايا التي تستعمل في صور الاستدلال.

٦. الخاتمة

ويعرضون فيها لأجزاء العلوم: منهج البحث وتنظيم كتابة البحث.

وقد يطلق بعضهم على مبحث التصوّرات: مبحث المعرِّف، وعلى مبحث التصديقات: مبحث الحجّة.

وقد يلحق بعضهم بمبحث المعرّف: القسمة ـ كما صنع أستاذنا الشيخ المظفّر في كتابه المنطق.

كما أن المعرِّف قد يسمى (القول الشارح).

ونظرًا لأهمية بعض الموضوعات ومشاركتها لموضوعات المنطق القديم في حاجة جميع العلوم لها أدرجها علماء المنطق المحدثون في قائمة محتوياته، وهي أمثال:

- التقسيم.
- التصنيف.
- أصول البحث.

ومن هنا رأيت أن أبوِّب هذه المذكرة التبويب التالي لأجمع بين القديم والحديث، ولتضم هذه المذكّرة أهم ما ينبغي للطالب أن يلم به ويعرفه لحاجته إليه في دراساته التخصصية، مستبعدًا من المنطق القديم الموضوعات التي لا يحتاجها الطالب، أو يحتاجها ولكن حاجته إليها قليلة جدًّا .. وهو كالتالي:

١. المقدّمة.

٢. المصطلحات العامّة.

٣. التعريف.
٤. التقسيم.
٥. التصنيف.
٦. الاستدلال.
٧. التحليل.
٨. التركيب.
٩. مناهج البحث العلمي.

المصطلحات المنطقية العامة

في كل علم من العلوم مصطلحات، وهي مجموعة من الألفاظ يصطلح أهل العلم على تحديد دلالاتها في معانيها العلمية.

وتنقسم المصطلحات إلى قسمين: عامّة وخاصَّة.

والخاصة: هي التي تختص بفصل أو باب أو موضوع معيّن من العلم وتعرّف وتبين دلالتها في موضعها الخاص بها.

والعامّة: هي التي لا تختص بموضوع معين من العلم، وإنما تعمّ أكثر من موضوع أو باب أو فصل.

وقد دأب المؤلفون العلميون على وضع باب تمهيدي بعد المقدّمة العلمية يعرّفون فيه المصطلحات العامّة للعلم.

كما دأب القدماء على تسمية هذا الباب التمهيدي بعنوان (مبحث الألفاظ)، وهم يعنون بالألفاظ المصطلحات العامّة.

وعلى هذا يأتي ترتيب الكتاب الدراسي كالتالي:

١. المقدّمة

وتتضمن ـ كما تقدّم ـ تعريف ذلك العلم، وبيان موضوعه، **وذكر الفائدة** من دراسته.

٢. الباب التمهيدي

ويعقد لتعريف المصطلحات العامّة لذلك العلم.

٣. الأبواب العلمية

وهي التي تخصص لبحث موضوع ذلك العلم.

فالباب التمهيدي ليس من موضوع العلم ـ كما هو واضح من الترتيب المذكور في أعلاه.

ولكن لا بدَّ من ذكره لتوقف معرفة المعاني العلمية للمصطلحات العامة عليه، يقول الملاَّ عبد الله اليزدي في (حاشيته على التهذيب)[١]: «قد علمتَ أن نظر المنطقي بالذات إنما هو في (المعرِّف) و(الحجّة) وهما من قبيل المعاني[٢]، لا الألفاظ، إلا أنه كما تعارف ذكر الحدّ والغاية والموضوع في صدر كتب المنطق، ليفيد بصيرة في الشروع (بدراسة المنطق)، كذلك تعارف إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدّمة ليعين على الإفادة والاستفادة، وذلك بأن يبين معاني الألفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات أهل هذا العلم من: المفرد والمركّب والكلِّي والجزئي والمتواطئ والمشكِّك، وغيرها».

ولأن المصطلحات العلمية ألفاظ لها دلالتها اللغوية، ولها أيضًا دلالاتها العلمية التي أضافها إليها العلماء كان من اللازم أن يميز بين دلالتها اللغوية ودلالاتها العلمية، ولا يتم هذا إلا ببيان معانيها العلمية التي يقصد أن تدل عليها في لغة العلم ارتأى المناطقة أن يعرّفوا (الدلالة) بصفة عامّة، ثم ينتقلوا

---

(١) ص ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) يعلّق زميلنا الكريم السيد مصطفى الحسيني الدشتي على قول الملاَّ (وهما من قبيل المعاني) بقوله: «وذلك لأن ما يعرف ماهية (الإنسان) ـ مثلًا ـ إنما هو معنى (الحيوان الناطق) لا لفظها، ولولا ذلك لكان (لفظ) التعريف مفيدًا بالنسبة إلى من لا يعرف معنى الحيوان الناطق».

إلى تعريف دلالاتها اللفظية على معانيها سواء كانت في لغة المجتمع أو لغة العلم ليخلصوا بعد ذلك إلى كيفية استفادة المعنى المقصود للمتكلّم من اللفظ الذي يستعمله.

وكان من الأفضل ـ منهجيًّا ـ الاقتصار على تعريف الدلالة اللفظية كما صنع بعضهم ـ لأن المصطلحات ألفاظ ـ كما تقدّم ـ والمنطقي يتعامل مع مصطلحاته المنطقية باعتبارها ألفاظًا لها دلالتها المنطقية العلمية.

وبما أن مجاراة أكثر القوم في سلوكهم تكون مغتفرة أحيانًا وإن كان فيها ما يشير إلى المخالفة المنهجية رأيت المجاراة، وهي ـ كما ألمحت ـ تدعو إلى بحث موضوع الدلالة بصورة عامّة.

الدلالة

<u>تعريفها</u>

عرّف القطب الرازي الدلالة بقوله: «هي: كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»[١].

وعرّفها الملاّ اليزدي بقوله: «الدلالة: وهي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»[٢].

وعرّفها أستاذنا الشيخ المظفّر بقوله: «الدلالة: هي كون الشيء بحالة إذا علمتَ بوجوده انتقل إلى وجود شيء آخر»[٣].

وكما ترى أن التعريفات الثلاثة تلتقي عند **نقطة** واحدة، هي إشارتها إلى التلازم بين الدالّ والمدلول أو الاقتران بينهما.

وبتعبير أوضح: إنها تريد أن تقول: الدلالة: **هي العلاقة** القائمة بين الدالّ والمدلول بحيث لو علمت بالدال علمتَ **بالمدلول**.

وقد يشكل عليها بأن هذا يتم في الصور **الواقعية لا** الاعتبارية.

---

(١) شرح الشمسية ص ٢٨.

(٢) حاشية التهذيب ص ٤٦.

(٣) المنطق، ١/ ٣٣.

فمثلًا: لو رأيت دخانًا علمتَ بوجود نار، لأن الدخان طبيعيًّا يأتي من النار.

ولكنك لو سمعتَ لفظًا من ألفاظ اللغة الفرنسية ـ مثلًا ـ وأنت لا تعرف شيئًا من اللغة الفرنسية، لا ينتقل ذهنك إلى معناه رغم وجود العلاقة والتلازم بين هذا اللفظ الفرنسي ومعناه.

فإذن، التعاريف المذكورة غير دقيقة في شمولها للدلالة التي نريدها هنا، وهي الدلالة اللفظية الوضعية.

ويرجع هذا ـ فيما أقدّر ـ إلى أن معنى الدلالة من المفاهيم التي يتعامل معها الإنسان في كل لحظات حياته وبعددها، فهي كمفهوم الوجود ومفهوم الحياة، وهكذا مفاهيم تكون من الجلوة والوضوح لدى الإنسان بشكل لا يجد من التعريفات ما يكون أجلى وأوضح منها ليستعمله في تبيينها وتوضيحها، فتراه ـ مثلًا ـ يقول: هذا الزي يدل على أن صاحبه عسكري وهذه الإشارة المرورية الخضراء تدلّ على الانطلاق، وسرعة النبض تدل على ارتفاع درجة الحرارة، وحمرة الوجه تدل على الخجل، وهكذا ...

ولكن حينما تسأله ما هي الدلالة لا يستطيع أن يعرب لك عن معناها الموجود في ذهنه بسبب وضوحه جليًّا.

فالدلالة هي: العلاقة بين الشيئين اللذين يدلّ أحدهما على الآخر.

سواء علمنا بهما معًا أو بأحدهما أم لم نعلم بهما ..

وسواء انتقل ذهننا من الدال إلى المدلول أم لم ينتقل ..

وسواء كانتْ على نحو التلازم أم على نحو الاقتران.

أقسامها

يقسّم المناطقة الدلالة إلى ثلاثة أقسام، هي:

١. الدلالة العقلية

وهي التي يحكم العقل بوجودها بين الدالّ والمدلول بالشكل الذي تكون بينهما ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي، وذلك مثل العلاقة القائمة بين العلّة والمعلول، فإنه عندما يوجد المعلول يحكم العقل بوجود العلّة، ذلك للملازمة الذاتية في وجودهما الخارجي.

وهي على قسمين: لفظية وغير لفظية.

أ. **الدلالة العقلية اللفظية**، مثل دلالة سماع كلام يأتي من خارج الدار ـ مثلًا ـ على وجود متكلِّم خارج الدار.

ب. **الدلالة العقلية غير اللفظية**، مثل: دلالة الدخان على وجود نار.

٢. الدلالة الطبعية

وهي العلاقة بين الدال والمدلول بسبب اقتضاء طبعهما لها.

وتنقسم أيضًا إلى: لفظية وغير لفظية.

أ. **الدلالة الطبعية اللفظية**، مثل: دلالة لفظ (آخ) على التألّم، فإن من طبيعة الإنسان أنه إذا تألم قد يطلق لفظ (آخ)، معربًا ومنفسًا عن ألمه.

ب. **الدلالة الطبعية غير اللفظية**، مثل: دلالة سرعة حركة النبض على وجود الحمّى، وذلك من طبع الإنسان إذا ارتفعت درجة حرارة بدنه تزداد سرعة حركة نبضه.

والفرق بين الدلالتين العقلية والطبعية هو لابدّية الدلالة في العقلية وعدمها في الطبعية، وذلك أنه متى وجد الدال في الدلالة العقلية لا بدَّ من وجود المدلول لتلازمهما في الوجود وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر.

والأمر في الطبعية ليس كذلك، فقد يقول الإنسان (آخ) وهو ليس بمتألم، وقد يتألم ولا يقول (آخ) فيعبّر عن ألمه بالسكوت وقد يعبّر عن ألمه بالإضراب عن الأكل.

ففي هذه الدلالة تختلف الدوال، وتتخلّف عن مداليلها باختلاف طباع الناس.

٣. الدلالة الوضعية

وهي العلاقة الناشئة بين الدال والمدلول بسبب التواضع والاصطلاح.

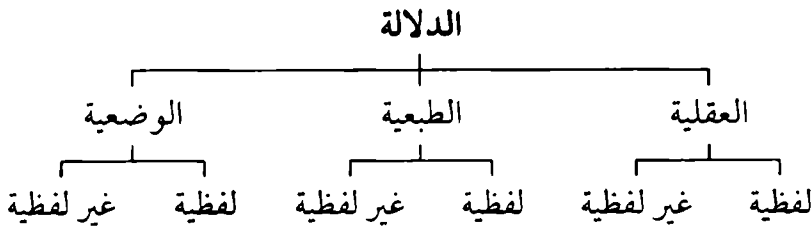
وكذلك تقسّم إلى قسمين: لفظية وغير لفظية.

أ. **الدلالة الوضعية غير اللفظية**، مثل: دلالة إشارات السير أو المرور الكهربائية (الضوئية) حيث تواضعت واصطلحت هيئات المرور والسير العالمية على أن الضوء الأحمر يدل على المنع من السير والضوء الأخضر يدل على السماح بالمرور، والضوء الأصفر يدل على أخذ الاستعداد للوقوف.

ب. **الدلالة الوضعية اللفظية**، وهي: دلالة الألفاظ على معانيها اللغوية أو العلمية، فإن أبناء المجتمع يتواضعون تلقائيًّا على أن هذا اللفظ المعين يدل على هذا المعنى، وكذلك أهل العلم يصطلحون على أن هذا اللفظ يراد به هذا المعنى العلمي.

وهذه الدلالة هي المقصودة هنا، والتي يبحث فيها منطقيًّا.

الخلاصة



الدلالة الوضعية اللفظية

تعريفها

مما تقدّم نستطيع أن نعرّف هذه الدلالة بأنها: **العلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه بسبب وضع اللفظ للمعنى، بحيث متى علم بهذا الوضع ينتقل الذهن من سماع اللفظ أو قراءته إلى المعنى الموضوع له.**

أقسامها

تنقسم الدلالة الوضعية اللفظة إلى ثلاثة أقسام، **هي**:

المطابقية والتضمّنية والالتزامية.

١. الدلالة المطابقية

وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الذي وضع له.

ويأتي هذا فيما إذا كان المعنى مؤلفًا من أجزاء وأريد به مجموع الأجزاء كاملة.

فمثلًا: الصفّ الدراسي يتألف عادة من غرفة وسبورة وكراسي وطلاب، فإذا أطلق متكلم ما كلمة (صف) وأراد به مجموع هذه الأشياء التي يتألف منها الصف وفهم السامع منه ذلك كانت الدلالة مطابقية لأن اللفظ فيها طابق المعنى، أي استوعبه واستوفاه.

٢. الدلالة التضمنية

وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له.

ويأتي هذا أيضًا فيما إذا كان المعنى مؤلفًا من أجزاء وأريد منه عند إطلاق لفظه بعض أجزائه فقط كلفظ (الصف) إذا أريد به الطلاب فقط، فمثلًا: لو قال مدير المدرسة: (على الصف الأول أن يطلبوا من أولياء أمورهم الحضور في المدرسة غدًا) فإن مقصوده من (الصف) هنا (الطلاب) الذين هم جزء الصف وليس الصف كله، وفهمنا هذا من قرينة السياق.

وسميت هذه الدلالة بالتضمنية لأن المعنى متضمّن للجزء المطلوب.

٣. الدلالة الالتزامية

وهي دلالة اللفظ على معنى ملازم للمعنى الموضوع له.

ويأتي هذا ـ غالبًا ـ في الاستعمالات المجازية، نحو دلالة لفظ (حاتم) ـ عند العرب ـ على الكرم.

فمثلًا: حينما يقال: (خالد حاتم) لا يراد بكلمة (حاتم) هنا (حاتم الطائي) وإنما يراد وصف خالد بالكرم الملازم لحاتم الطائي.

فكلمة (حاتم) هنا استعملت في المعنى الملازم (وهو الكرم) للمعنى الذي وضع له اللفظ (وهو حاتم الطائي).

ويشترط في استعمال الألفاظ للدلالة الالتزامية: أن يكون السامع أو القارئ عالمًا بالملازمة بين المعنى الذي وضع له اللفظ وبين المعنى الملازم له الذي استعمل فيه اللفظ.

فائدة البحث

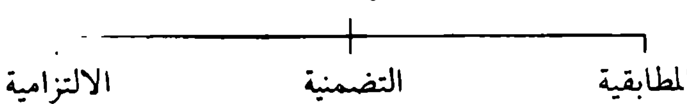
قلت إن الذي يهم المنطقي بحثه من الدلالة هو الدلالة الوضعية اللفظية، وغايته من ذلك أو الفائدة التي يرمي إليها المناطقة من بحث الدلالة الوضعية اللفظية بأقسامها الثلاثة هي معرفة كيف نستفيد نوع الدلالة من اللفظ على معناه عندما نراه مستعملًا ـ أو إذا أردنا أن نستعمله ـ في جملة وكلام له علاقة

بالتعريف أو الاستدلال أو غيرهما، هل هي بالمطابقة أو التضمّن أو الالتزام، فنقول: إن القاعدة هي:

١. إذا كان اللفظ مقرونًا بقرينة تدل على نوع الدلالة مطابقة أو تضمنًا أو التزامًا يحمل اللفظ على المعنى الذي تدل عليه القرينة.
٢. وإذا كان اللفظ مجردًا عن القرينة يحمل على المعنى المطابقي؛ لأنه الأصل، بمعنى أن الأصل في اللفظ أن يوضع للمعنى المطابقي.
٣. إذا أريد من اللفظ المعنى التضمّني لا بدَّ للمتكلّم من اعتماد القرينة لذلك.
٤. وكذلك إذا أراد المتكلّم من اللفظ الالتزامي لا بدَّ له من الاعتماد على القرينة لذلك.
٥. وفي حالة الشك فيما هو المعنى المقصود للمتكلّم، إمّا لعدم نصبه قرينة على مقصوده أو لغموض القرينة التي اعتمدها، يرجع إلى الأصل، وهو (أعني الأصل) يقرر حمل اللفظ على المعنى المطابقي.

الخلاصة

الدلالة الوضعية اللفظية



أنواع اللفظ

ينقسم اللفظ باعتبار المعنى الموضوع له أو المستعمل فيه إلى: مختص، مشترك، منقول، مرتجل، حقيقة، ومجاز.

١. المختص

هو اللفظ الذي له معنى واحد، مثل: حديد، حيوان، شجر، إنسان، جماد.

٢. المشترك

وهو اللفظ الذي له عدّ معانٍ، مثل: عين، خال، جون، قرء.

٣. المنقول

وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثمّ استعمل في معنى آخر لوجود مناسبة بين المعنيين وهجر استعماله في المعنى الأول الذي وضع له.

ويدخل فيه كل الألفاظ التي نقلت من قبل أبناء المجتمع (العرف العام) من معناها اللغوي إلى معنى تواضع عليه العرف، كلفظ (سيارة)، فإنه في اللغة العربية للجماعة من الناس يسيرون من مكان إلى آخر، ولكن العرف نقلوه إلى

وسيلة النقل المعروفة بِـ (السيارة = العربة البخارية Motor Car) واشتهر استعماله فيها وهجر استعماله في المعنى اللغوي.

وكذلك يدخل فيه الألفاظ الشرعية كالصلاة والصوم والحج والزكاة ... إلخ.

وأيضًا يدخل فيه المصطلحات العلمية في لغة أهل العلم.

٤. المرتجل

وهو اللفظ الذي وضع لمعنى ثم استعمل في معنى آخر مع عدم المناسبة بينهما، مثل: حارث أسد، فضل، نعمان، غسّان، (من أسماء الأعلام).

٥. الحقيقة

وهي اللفظ المستعمل في معناه الذي وضع له، مثل لفظ (أسد) عندما يستعمل في الحيوان المعروف.

٦. المجاز

وهو اللفظ المستعمل في غير معناه الذي وضع له لوجود علاقة بين المعنى المستعمل فيه والمعنى الموضوع له، مثل لفظ (أسد) حينما يستعمل في الرجل الشجاع، لعلاقة المشابهة بين الرجل الشجاع والأسد في الجرأة والإقدام.

<u>فائدة البحث</u>

والقاعدة التي علينا أن نلتزم بها عندما نتعامل مع هذه الأنواع المذكورة في التعريفات وكذلك في الاستدلال هي:

١. أن اللفظ المختص إذا لم يقترن بما يصرفه عن الحمل على معناه يحمل على معناه.

٢. أما المشترك فإنه لا يصح استعماله إلا مقترنًا بقرينة تعين المعنى المراد للمتكلّم ومتى أهمل المتكلم القرينة التي تعين مراده نهمل اللفظ فلا نحمله على أي معنى من معانيه.

٣. والمنقول ينسب إلى ناقله، فيقال: (منقول عرفي) إذا كان الناقل له أبناء المجتمع كلفظ (السيارة)، و(منقول شرعي) إذا كان الناقل له الشارع مثل لفظ (الصلاة) ومنقول علمي منسوبًا للعلم الذي هو من مصطلحاته، فيقال (منقول نحوي) إذا كان الناقل له النحاة مثل لفظ (الفاعل) وهكذا.

وعندما يستعمل المنقول مجردًا من القرينة وكان من المنقولات العرفية يحصل على المعنى الثاني، وإذا أريد منه المعنى الأول لا بدَّ من قرنه بما يدل عليه.

ومثل المنقول الشرعي.

أما إذا كان من المصطلحات العلمية ففي لغة علمه وحوارات علمائه يحمل على المعنى الثاني، وإذا استعمل لدى أبناء العرف العام ولم يقرنوه بما يدل على إرادة المعنى الثاني (العلمي) يحمل على المعنى الأول.

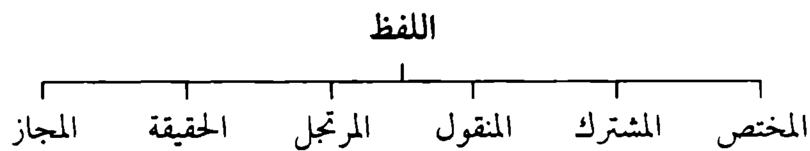
٤. والمرتجل لا يصح حمله على أحد معنييه إلاّ مع القرينة الدالة عليه، وكذلك لا يصح استعماله إلاّ مع الاعتماد على القرينة المعيّنة لأحد المعنيين.

٥. واللفظ ذو المعنى الحقيقي يحمل على المعنى الحقيقي إذا كان مجرّدًا من القرينة الصارفة عنه إلى المعنى المجازي.

وكذلك إذا خفيت القرينة أو غمضت يحمل على المعنى الحقيقي لأنه الأصل، أي إن الأصل في اللفظ أن يوضع للمعنى الحقيقي.

٦. واللفظ ذو المعنى المجازي لا يحمل على المعنى المجازي إلاّ إذا قرنه المتكلّم بقرينة تصرف اللفظ عن الدلالة على المعنى الحقيقي إلى الدلالة على المعنى المجازي.

الخلاصة



النسبة بين الألفاظ

إذا نسب لفظ إلى لفظ آخر باعتبار ما يدل عليه من معنى، لا تخرج النسبة بينهما من أن تكون نسبة ترادف أو نسبة تباين.

يقول النجم القزويني: «وكل لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر مرادف له إن توافقا في المعنى، ومباين له إن اختلفا فيه»[١].

١. الترادف

هو اتفاق لفظين أو أكثر في الدلالة على معنى واحد مثل (إنسان وبشر) و(هرّة وقطّة وسنورة).

٢. التباين

هو: اختلاف الألفاظ في الدلالة بحيث يدل كل لفظ منها على معنى هو غير ما يدلّ عليه اللفظ الآخر، مثل: أرض، سماء، منضدة، حائط.

---

(١) الرسالة الشمسية ص ٤١.

تقسيم التباين

وتقسّم الألفاظ المتباينة باعتبار ما بين معانيها من تغاير إلى ثلاثة أقسام: المتماثلة، المتخالفة، المتقابلة.

أ. نسبة التماثل

هي: أن يكون معنى أحد اللفظين مماثلًا لمعنى اللفظ الآخر، بمعنى أن يشتركا في حقيقة واحدة، نحو: (زينب) و(فاطمة) فإنهما مشتركان في الإنسانية، و(البلبل) و(الأرنب) فإنهما مشتركان في الحيوانية، وهكذا.

ويصطلح منطقيًّا على مثل هذين اللفظين بِـ (المثلين).

ب. نسبة التخالف

هي: أن يكون معنى أحد اللفظين مغايرًا ومخالفًا لمعنى اللفظ الآخر بأن يكون كل منهما حقيقة غير حقيقة الآخر وَلُحِظَا بما هما كذلك لا بما هما مشتركان في حقيقة أخرى أعلى من حقيقتهما، مثل (الفيل والحصان)، وهكذا.

ويصطلح منطقيًّا على مثل هذين اللفظين بِـ (المتخالفين).

ج. نسبة التقابل

وهي: أن يكون بين معنيي اللفظين تنافر معنى أنهما لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد مثل (السواد والبياض).

ويصطلح منطقيًّا على مثل هذين اللفظين بِـ (المتقابلين).

أقسام التقابل

ويقسّم التقابل إلى أربعة أقسام هي:

١. تقابل النقيضين

والنقيضان هما: شيئان وجودي وعدمه.

والتقابل بينهما هو تقابل إيجاب، وسلب ذلك الإيجاب، مثل: (إنسان) و(لا إنسان).

والنقيضان ـ كما هو معلوم بالبداهة ـ لا يجتمعان ولا يرتفعان، فكل شيء ـ تطبيقًا لمثالنا المتقدّم ـ إمّا إنسان أو لا إنسان، ليس غير هذا.

٢. تقابل الملكة والعدم

ويُراد بالمَلَكة ـ هنا ـ: الوجود، وبالعدم: عدم ذلك الوجود الخاص الذي هو الملكة، كالتقابل بين البصر والعمى، فالبصر هو الوجود أو الملكة والعمى هو عدمه، ولكن هذا العدم لا يكون إلاّ فيمن من شأنه أن يكون بصيرًا.

والملكة والعدم أيضًا لا يجتمعان ولكن يجوز أن يرتفعا عمّن لا شأنية ولا قابلية فيه للملكة.

٣. تقابل الضدّين

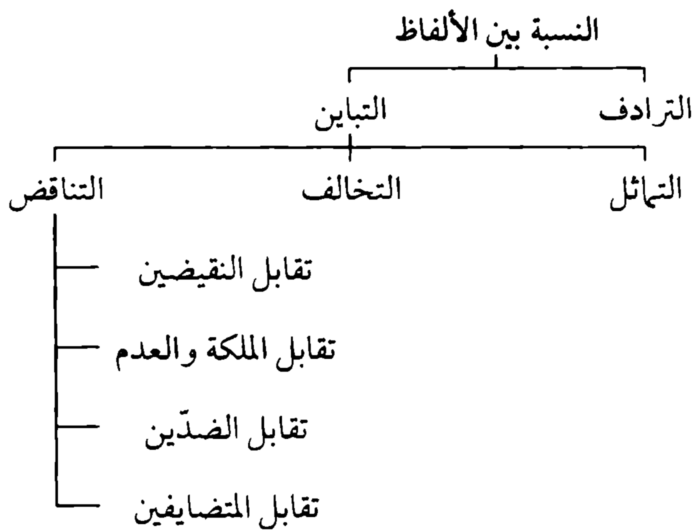
والضدان هما: الوصفان الوجوديان اللذان لا يجتمعان في محل واحد ولكن يجوز أن يرتفعا عنه معًا، مثل السواد والبياض.

٤. تقابل المتضايفين

وهما كالضدّين، وصفان وجوديان لا يجتمعان في محل واحد، ويجوز أن يرتفعا عنه معًا، مع فارق أن تصور وتعقّل أحد المتضايفين متوقّف على تصوّر وتعقّل الآخر، وليس الأمر هكذا في الضدّين، فإنه يمكننا أن نتصوّر أحدهما من دون أن نتصوّر الآخر.

ومثال المتضايفين: الأبوّة والبنوّة، والفوق والتحت، فإننا لا نستطيع أن نتصوّر أبًا من غير ابن أو ابنًا من غير أب، كما أنهما لا يجتمعان في شخص واحد فيكون أبًا وابنًا لشخص واحد.

الخلاصة


النسبة بين الألفاظ
الترادف
التباين
التماثل
التخالف
التناقض
تقابل النقيضين
تقابل الملكة والعدم
تقابل الضدّين
تقابل المتضايفين

المفرد والمركّب

وينقسم اللفظ باعتبار دلالته على معناه إلى قسمين: مفرد ومركّب.

١. المفرد

وينوّعه المناطقة إلى نوعين:

اللفظ المفرد المكوَّن من حرف هجائي واحد، مثل الباء الجارّة و(قِ) فعل أمر من وقى يقي.

فالباء وَ(قِ) لأن كلًّا منهما مؤلَّف من حرف هجائي واحد يكون غير مركّب لأنه لا جزء له.

ب. اللفظ المفرد المؤلَّف من أكثر من حرف هجائي مثل (محمد) أو المؤلَّف من أكثر من كلمة مثل (عبد الله) ـ اسمًا لشخص ـ إذا كان معناه واحدًا مركبًا أي له أجزاء، فإن أجزاء اللفظ ـ كما هو واضح ـ لا يدلّ شيء منها على شيء من أجزاء المعنى، وإنما اللفظ بكامله يدلّ على المعنى بكامله.

فاللفظ ـ هنا ـ لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه.

وهذا يعني أن المركبات النحوية إذا كانت أسماء أعلام هي في رأي المناطقة مفردات لا مركّبات، وكذلك المثنيات والجموع وأسماء الجموع وأسماء الأجناس، فإنه ليس شيء منها يدل جزؤه على جزء معناه.

والخلاصة:

أن اللفظ المفرد عند المناطقة هو: ما لا جزء له، وما لا يدل جزؤه على جزء معناه.

ويعرّفه النصير الطوسي بـ «اللفظ الذي لم يجعل لأجزائه فيه دلالة أصلًا»[(١)].

وتعريفه هذا أقرب إلى طبيعة اللغة، ذلك أن الدلالة تنشأ إمّا بالوضع وإمّا بالاستعمال، والحروف الهجائية التي يتكوّن منها لفظ المفرد إذا كان كلمة واحدة لم تحمل أية دلالة لا وضعًا ولا استعمالًا وإنّما الذي حمل الدلالة الكلمة بمجموعها.

وكذلك الكلمات التي يتألف منها لفظ المفرد مثل (عبد الله) ـ اسمًا لشخص ـ لم تحمل أية دلالة حين وضع اللفظ اسمًا للشخص وإنما حمل المجموع ـ كمجموع ـ بدلالة واحدة هي تعيين الشخص المسمى بهذا الاسم.

٢. المركب

وهو اللفظ الذي يدل جزؤه على جزء معناه إذا كان معناه مركبًا أيضًا نحو (محمد نبي) فإن لفظ (محمد) يدل على معناه وهو (شخص محمد)، ولفظ (نبي) يدل على معناه وهو (المتصف بالنبوة).

أقسام المفرد

يقسّم المناطقة المفرد إلى ثلاثة أقسام هي: الاسم، الكلمة، الأداة.

أ- الاسم: هو الاسم النحوي، مثل: محمد، كتاب، معهد.

ب- الكلمة: هي الفعل النحوي، مثل: يحمد، كتب، اعهد.

---

(١) تجريد المنطق، ١٠.

ج- الأداة: هي الحرف النحوي، مثل: هل، لن، عن، والتسمية بالأداة نجدها عند نحاة الكوفة فإنهم يسمون الحرف أداة.

وللمقارنة: إننا نقول في علم النحو: الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، ولكن في علم المنطق نقول: المفرد ينقسم إلى اسم وكلمة وأداة.

أقسام المركب

وينقسم المركّب ـ منطقيًّا ـ إلى قسمين: تام، ناقص.

أ- **المركب التام**: هو الجملة النحوية التامة، نحو: (علي إمام) و(أعتقد بإمامة علي).

ب- **المركب الناقص**: هو الجملة النحوية الناقصة، نحو: (قيمة كل امرئ ...) و(إذا جاء نصر الله ...).

أقسام التام

وينقسم المركب التام إلى قسمين أيضًا هما: الخبر، الإنشاء. ويقوم تقسيم المركّب التام إلى هذين القسمين على أساس أن الجملة التامّة أو المركّب التام له نسبة قائمة بين طرفيه (المسند إليه والمسند) وظيفتها الربط بينهما، وهي ما يعرف في النحو العربي بـ(الإسناد).

وهذه النسبة تنقسم بحسب الواقع الاستعمالي وبحسب مقصود المتكلم منها إلى:

- نسبة وقوع.
- نسبة إيقاع.

أ. نسبة الوقوع

وهي النسبة التي تخبر عن وقوع شيء أو لا وقوعه مثل: (زيد شاعر) فنسبة الشاعرية إلى زيد ـ في هذه الجملة ـ تخبر عن وقوع أو حدوث أو تحقق اتصاف زيد بالشاعرية.

ومثل: (ليس زيد شاعرًا) حيث تخبر النسبة ـ هنا ـ عن عدم وقوع أو حدوث أو تحقق اتصاف زيد بالشاعرية.

وهذه النسبة عندما يطلقها المتكلّم قد تأتي مطابقة للواقع من حيث الوقوع، أو عدم الوقوع، وقد تأتي غير مطابقة.

فإن طابقت الواقع كان الخبر صدقًا والمخبر صادقًا، وإن لم تطابق كان الخبر كذبًا والمخبر كاذبًا.

وهذه النسبة هي ما يعبر عنه المناطقة بِـ (الخبر).

ومن هنا عرّفوه بِـ (المركب التام الذي يحتمل الصدق والكذب).

وذلك أن هذه الجملة إذا لحظت قبل معرفة السامع لمطابقتها أو عدمها ومن غير أن يلحظ قائلها من حيث كونه صادقًا أو كاذبًا يحتمل فيها المطابقة فتكون صدقًا ويحتمل فيها اللامطابقة فتكون كذبًا.

وهو معنى قولهم (يحتمل الصدق والكذب).

ب. نسبة الإيقاع

وهي النسبة التي يقصد فيها إيقاع أو إيجاد أو إنشاء شيء غير واقع.

مثل: جملة الأمر، نحو: (اقرأ درسك) فإن القراءة حال التكلم بهذه الجملة لا واقع لها، أي غير موجودة في الواقع الخارجي، وإنما الآمر طلب من المأمور أن يوقعها ويوجدها.

وهكذا بقية صيغ الطلب كالنهي والاستفهام والنداء والتمني والترجي والعرض والتحضيض.

وكذلك صيغ التعجّب.

ومثلها صيغ العقود والإيقاعات الشرعية، أمثال: صيغ الإجارة والبيع والزواج، وصيغ الطلاق والعتق والوقف.

فعندما يقول من يريد طلاق زوجته: (أنتِ طالق) يقصد إيقاع الطلاق وإيجاده، لا الإخبار عن وقوعه.

وكذلك عندما يقول البائع: (بعتكَ داري هذه بكذا دينار) فإنه لا يقصد الإخبار عن بيع قد وقع سابقًا، وإنما يرمي إلى إيقاع بيع لم يقع قبل التلفّظ بهذه الصيغة.

وهذه النسبة لأنه لا واقع لها قبل إجراء الصيغة لا يصح وصفها بصدق أو كذب لأن الصدق مطابقة الواقع والكذب عدم مطابقة الواقع وهذه لا واقع لها حتى تطابقه أو لا تطابقه.

ومن هنا قالوا: الإنشاء: هو المركب التام الذي لا يحتمل الصدق والكذب.

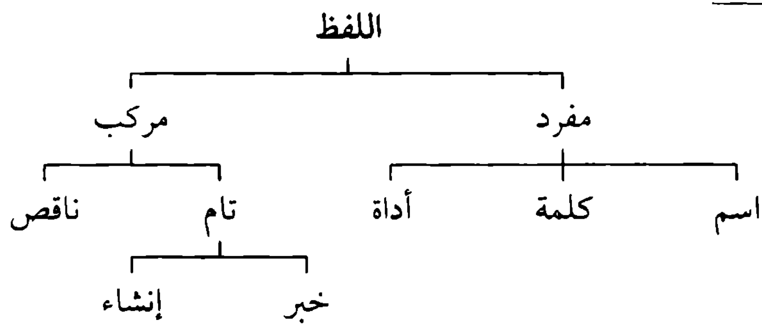
وسميت هذه النسبة بالإنشاء لأن المتكلم بها أو بواسطتها ينشئ الفعل ويوجده ويوقعه.

وكما أطلقنا على النسبة الأولى بأنها نسبة الوقوع وعلى الثانية بأنها نسبة الإيقاع، يمكننا كذلك أن نطلق على الأولى نسبة الوجود وعلى الثانية نسبة الإيجاد، إذ المعنى واحد.

فائدة البحث

ينصب اهتمام علم المنطق على المركب الخبري من نوعي المركب التام ومن هنا كان البحث فيهما ليميز الخبر من الإنشاء.

الخلاصة



أنواع المعنى

ينقسم المعنى باعتبار وجوده إلى قسمين، هما: المفهوم والمصداق.

١. المفهوم

هو المعنى الموجود في الذهن.

وتسميته (مفهومًا) تدلّ على ذلك، إذ هو اسم مفعول من (الفهم)، والفهم مصدر، معناه: تصوّر الشيء وإدراكه، تقول: (فهم زيدٌ الشيءَ) فالشيء مفهوم، أي علم زيد الشيء فهو معلوم، ومن المعلوم والمفهوم أن المعلوم والمفهوم موطنهما الذهن.

٢. المصداق

هو المعنى الموجود في الخارج.

ويعني المناطقة بِـ (الخارج): خارج الذهن، ويعبرون عنه بِـ (العالم الخارجي)، وهو كل العالم أو الكون بكامله خارج إطار الذهن.

وكلمة (مصداق) أخذت بطريق النحت اللغوي عن عبارة (ما صَدَق) و(مَنْ صَدَق).

ولإيضاح هذا نقول: معنى (حيوان ناطق) يصدق على (زيد) الموجود في الخارج لأنه إنسان، فزيد ـ على هذا ـ يكون هو (مَنْ صَدَق) عليه المعنى، بمعنى انطبق عليه بصدق .. ونقول: (هذا السائل الذي في الكأس غير نجس)، فيصدق عليه أنه طاهر، فهو (ما صَدَق) عليه وانطبق بصدق مفهوم أو معنى طاهر.

واختصارًا غُلِّبَت (ما) لغير العاقل على (من) هي للعاقل فصار يقال: (ما صدق)، ثم أدخلت الألف واللام للتعريف، فقيل: (الماصدق)، ثم وبطريق النحت اللغوي قيل: (المصداق)، أي ما يصدق عليه المفهوم بمعنى ينطبق عليه بصدق.

ولأجل أن نستوضح معنى المفهوم والمصداق أكثر نأخذ مثالًا: (الإنسان):

إن أفراد الإنسان الموجودين في الخارج مثل: محمد وخالد وزكي وفاطمة وسعاد، كل واحد هو مصداق.

والمعنى الموجود في أذهاننا الذي نحمله للإنسان ونعرّفه به هو المفهوم.

فالعلاقة بين المفهوم والمصداق هي علاقة انطباق المفهوم على صداقه.

فمثلًا: (الإنسان: حيوان ناطق) مفهوم، و(محمد وخالد وزكي وفاطمة وسعاد) ـ الذين ينطبق على كل واحد منهم أنه حيوان ناطق ـ مصاديقه.

أنواع المفهوم

ينقسم المفهوم إلى قسمين، هما: الجزئي والكلي.

الجزئي

تعريفه

الجزئي هو: المفهوم الذي يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد، مثل: جعفر، موسى، بغداد.

أقسامه

ينقسم الجزئي إلى قسمين أيضًا، هما: الحقيقي والإضافي.

أ- **الجزئي الحقيقي** هو: الجزئي الذي تقدّم تعريفه أعلاه.

ب- **الجزئي الإضافي** هو: المفهوم المندرج تحت مفهوم أوسع منه، مثل: قحطان، إنسان.

فالجزئي الإضافي قد يكون جزئيًا حقيقيًا، مثل: (قحطان)، فباعتبار انطباق تعريف الجزئي الحقيقي عليه هو جزئي حقيقي، وباعتبار اندراجه تحت مفهوم (إنسان) الذي هو أوسع منه هو جزئي إضافي.

وقد يكون كليًّا، مثل (إنسان) لاندراجه تحت مفهوم (حيوان) الذي هو أوسع منه.

الكلي

تعريفه

الكلي هو: المفهوم الذي لا يمتنع انطباقه على أكثر من مصداق واحد، مثل: إنسان، كتاب، مدرسة.

تقسيمه ـ ١

ينقسم الكلي إلى قسمين أيضًا، هما: المتواطئ والمشكِّك.

١. **المتواطئ** هو: الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتساوي، مثل: الإنسان، الذهب.
٢. **المشكِّك** هو: الكلي الذي ينطبق على مصاديقه بالتفاوت، مثل: الوجود، البياض.

يقول أستاذنا الشيخ المظفَّر في بيان معنى الانطباق بالتساوي والانطباق بالتفاوت:

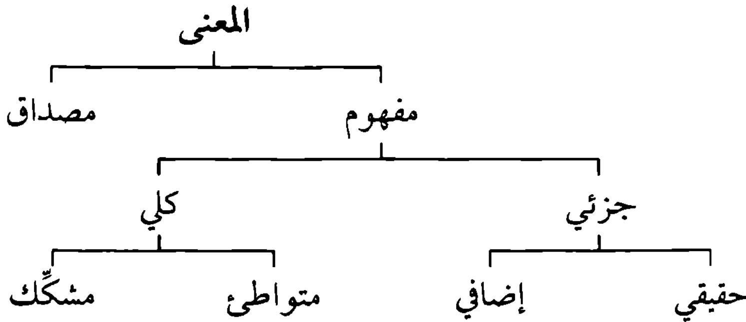
«أولًا: إذا لاحظتَ كليًّا مثل الإنسان والحيوان والذهب والفضَّة وطبّقته على أفراده، فإنك لا تجد تفاوتًا بين الأفراد في نفس صدق المفهوم عليه، فزيد وعمرو وخالد إلى آخر أفراد الإنسان من ناحية الإنسانية سواء، من دون أن تكون إنسانية أحدهم أولى من إنسانية الآخر، ولا أشدّ، ولا أكثر، ولا أيّ تفاوت آخر في هذه الناحية، وإذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الإنسانية كالتفاوت بالطول واللون والقوّة والصحة والإخلاص وحسن التفكير ... وما إلى ذلك.

وكذا أفراد الحيوان والذهب ونحوهما .. مثل هذا الكلي المتوافقة أفراده في مفهومه يسمّى (الكلي المتواطئ) أي المتوافقة أفراده فيه، والتواطؤ هو: التوافق والتساوي.

ثانيًا: إذا لاحظتَ كليًّا مثل مفهوم البياض والعدد والوجود وطبّقته على أفراده، تجده على العكس من النوع السابق، متفاوتًا بين الأفراد في صدق المفهوم عليها: بالاشتداد، أو الكثرة أو الأولوية أو التقدّم، فنرى بياض الثلج أشد بياضًا من بياض القرطاس، وكل منهما بياض، وعدد الألف أكثر من عدد المئة، وكل منهما عدد، ووجود الخالق أولى من وجود المخلوق، ووجود العلّة متقدّم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر، ولكل منهما وجود.

وهكذا الكلي المتفاوتة أفراده في صدق مفهومه عليها يسمّى (الكلي المشكِّك) والتفاوت يسمّى تشكيكًا»[١].

الخلاصة



تقسيمه ـ ٢

وينقسم الكلي إلى قسمين أيضًا، هما: الذاتي والعرضي.

وينقسم الذاتي إلى: النوع والجنس والفصل.

وينقسم العرضي إلى: الخاصة والعرض العام.

---

(١) المنطق، ١/ ٩٥.

وتعرف هذه الكليات بِـ (الكليات الخمسة)، وهي كالتالي:

الكليات الخمسة

تنقسم الكليات الخمسة إلى قسمين هما: الذاتي والعرضي.

الذاتي

تعريفه

الذاتي هو: الكلي الذي يعد حقيقة مستقلّة، أو جزء حقيقة مثل: (الإنسان) الذي يعدّ حقيقة مستقلّة، و(الحيوان) الذي يعدّ جزء حقيقة الإنسان المؤلفة من (الحيوان والناطق)، و(الناطق) الذي يعدّ جزء حقيقة الإنسان أيضًا.

تقسيمه

ينقسم الذاتي إلى ما يلي:

أ- **النوع**، وهو: الكلي المنطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة. مثل: (الإنسان) المنطبق على: خالد وعلي وأحمد وما ماثلها من الجزئيات المتفقة في حقيقة الإنسانية.

ب- **الجنس**، وهو: الكلي المنطبق على أنواع مختلفة، مثل: **(الحيوان)** المنطبق على: الإنسان والطير والسمك.

ج- **الفصل**، وهو: الكلي المميَّز للنوع عن الأنواع المشاركة له في الجنس، مثل: (الناطق) المميز لنوع (الإنسان) عن الأنواع المشاركة له في جنس (الحيوان) كنوع الأسد، ونوع الطير، ونوع الفيل ونوع السمك.

العرضي

تعريفه

العرضي هو: الكلي الذي يعدّ وصفًا للحقيقة، مثل: (الضاحك) الذي يعدّ وصفًا للإنسان ومثل (الماشي) الذي يعدّ وصفًا للإنسان والفرس.

تقسيمه

ينقسم إلى ما يلي:

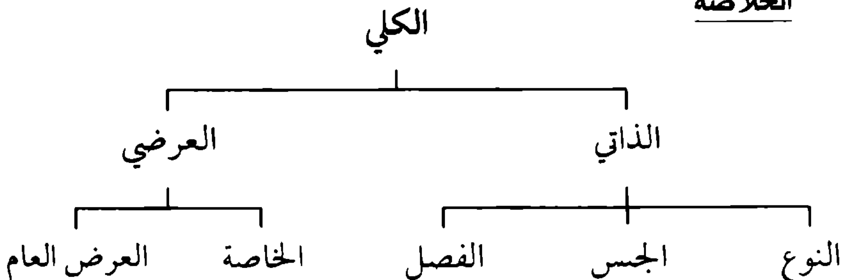
١. **الخاصة**، وهي: الكلي المختص وصفًا لنوع واحد، مثل: (الضاحك) المختص صفةً للإنسان.
٢. **العرض العام**،وهو: الكلي العام وصفًا لأنواع مختلفة، مثل: (الماشي) العام صفةً للإنسان والفرس والأسد والفيل.

نتائج

ويستنتج ـ على ضوء ما تقدّم ـ النتائج التالية:

أ- النوع: يتألف من الجنس والفصل.
ب- الجنس هو: الجزء العام لحقيقة النوع.
ج- الفصل هو: الجزء الخاص لحقيقة النوع.

الخلاصة



تقسيم الجنس

ينقسم الجنس إلى ما يلي:

١. **الجنس القريب**، وهو: أقرب جنس إلى نوعه، مثل: (الحيوان) بالإضافة إلى الإنسان.

٢. **الجنس البعيد**، وهو: ما يقع بعد الجنس القريب، مثل: (الجسم الحي) بالإضافة إلى الإنسان. فإنه يقع بعد الحيوان (الإنسان ⇦ حيوان ⇦ جسم حي).

تقسيم الفصل

وينقسم الفصل إلى ما يلي:

١. **الفصل القريب**، وهو: أقرب فصل إلى نوعه. مثل: (الناطق) بالإضافة إلى الإنسان.

٢. **الفصل البعيد**، وهو: ما يقع بعد الفصل القريب، مثل: (الحسَّاس المتحرِّك بالإرادة) ـ الذي هو فصل لنوع الحيوان ـ بالإضافة إلى الإنسان.

النسب الأربع

ويراد بها النسبة بين الكليين في مجال انطباق كل واحد منهما على مصاديق الآخر.

مثلًا: النسبة بين الطائر والحيوان هي: أن الحيوان ينطبق على كل مصاديق الطائر والطائر ينطبق عل بعض مصاديق الحيوان (وهي مصاديق الطائر نفسه).

والنسب بين الكليين أربع، هي:

١. التساوي

وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على جميع مصاديق الآخر.

مثل: الإنسان والناطق.

فإن مفهوم الإنسان ينطبق على كل مصاديق الناطق ... وكذلك مفهوم الناطق ينطبق على كل مصاديق الإنسان، فيقال:

(كل إنسان ناطق).

و(كل ناطق إنسان).

٢. التباين

وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين لا ينطبق كل واحد منهما على شيء من مصاديق الآخر.

مثل: الحيوان والجماد.

فإن مفهوم الحيوان لا ينطبق على شيء من مصاديق الجماد، وكذلك مفهوم الجماد لا ينطبق على شيء من مصاديق الحيوان ... فيقال:

(لا شيء من الحيوان بجماد).

و(لا شيء من الجماد بحيوان).

٣. العموم والخصوص مطلقًا

وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق أحدهما على جميع مصاديق الآخر، وينطبق الآخر على بعض مصاديقه.

مثل: الحيوان والطائر.

فإن مفهوم الحيوان ينطبق على كل مصاديق الطائر.

ومفهوم الطائر لا ينطبق إلا على بعض مصاديق الحيوان (وهي مصاديق الطائر نفسه)، فيقال:

(كل طائر حيوان).

و(بعض الحيوان طائر).

٤. العموم والخصوص من وجه

(أي من جانب)، وتقع هذه النسبة بين الكليين اللذين ينطبق كل واحد منهما على بعض مصاديق الآخر ... ويفترق كل منهما في الانطباق على مصاديق أخرى.

مثل: الحيوان والأبيض.

فإن مفهوم الحيوان ينطبق على بعض مصاديق الأبيض (وهي الحيوانات البيضاء).

ويفترق عن مفهوم الأبيض في انطباقه على الحيوانات غير البيضاء.

ومفهوم الأبيض ينطبق على بعض مصاديق الحيوان (وهي الحيوانات البيضاء).

ويفترق عن مفهوم الحيوان في انطباقه على الأشياء البيضاء غير الحيوان.

فنقطة الالتقاء بين مفهومي الأبيض والحيوان هي: الحيوانات البيضاء.

ونقطة افتراق الحيوان عن الأبيض هي: في الحيوانات غير البيضاء ونقطة افتراق الأبيض عن الحيوان هي: في الأشياء البيضاء غير الحيوان، فيقال:

(بعض الحيوان أبيض).

و(بعض الحيوان ليس بأبيض).

و(بعض الأبيض حيوان).

و(بعض الأبيض ليس بحيوان).

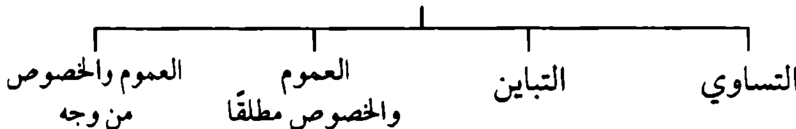
فائدة البحث

نفيد من نتائج هذا البحث في استخدامها في التعريفات العلمية فالكلي الأخص لا يصلح لأن يكون معرِّفًا للأعم.

وكذلك الكلي المباين لا يصح أن يعرف به المباين الآخر، وهكذا كما ستعرفه بوضوح عند عرضنا لشرائط التعريف.

الخلاصة

النسبة بين الكليين



الحمل

تعريفه

الحمل هو: نسبة شيء إلى آخر.

وسمي حملًا لأنه يقع بين الموضوع (المسند إليه) والمحمول (المسند) ويتم بحمل المحمول على الموضوع، أي بنسبته وإسناده إليه.

فالحمل هو ما يعرف في علم النحو بـ (الإسناد).

شرطه

واشترط المناطقة لكي يقع الحمل صحيحًا الشرطين التاليين:

الاتحاد بين الموضوع والمحمول من جهة.

والتغاير بينهما من جهة أخرى.

ومن هنا قالوا: «لا يصحّ الحمل بين المتباينين إذ لا اتحاد بينهما. ولا يصح حمل الشيء على نفسه، إذ الشيء لا يغاير نفسه»[١].

تقسيمه-١

يقسّم الحمل إلى قسمين، هما: الذاتي الأولي، والشائع الصناعي.

---

(١) المنطق ١/ ٨٠-٨١.

١. الحمل الذاتي الأولي

هو ما كان الاتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المفهوم والتغاير في الاعتبار.

مثل: (الإنسان حيوان ناطق)، فمفهوم الإنسان ومفهوم حيوان ناطق واحد، فهما متحدان في المفهوم.

والتغاير الاعتباري بينهما في أن (الإنسان) بالنسبة إلى (حيوان ناطق) مجمل، و(حيوان ناطق) بالنسبة إلى (الإنسان) مفصَّل، فالتغاير بينهما في الإجمال والتفصيل.

أو قل: إن التغاير الاعتباري بينهما في كون الإنسان معرَّفًا وحيوان ناطق تعريفًا أو معرِّفًا.

٢. الحمل الشائع الصناعي

هو ما كان الاتحاد فيه بين الموضوع والمحمول في المصداق والتغاير في المفهوم.

مثل: (الإنسان حيوان) فإن مفهوم (الإنسان) غير مفهوم (حيوان)، ولكنهما في المصداق واحد أو متحدان، إذ كل إنسان حيوان.

وسمي هذا الحمل بالشائع الصناعي «لأنه الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم»[1].

تقسيمه ـ ٢

وينقسم الحمل إلى قسمين آخرين، هما: حمل المواطاة، وحمل الاشتقاق.

---

(١) المنطق ١/ ٨١.

١. حمل المواطاة

ويسمّى أيضًا حمل (هو هو)، بمعنى أن الموضوع هو المحمول، أي «أن ذات الموضوع نفس المحمول، وإذا شئت فقل معناه: هذا ذاك»[١].

مثل: (الإنسان ضاحك).

ويدخل فيه حمل الكليات الخمسة بعضها على بعض، كما في المثال المذكور حيث حمل الخاصة على النوع.

٢. حمل الاشتقاق

ويسمى حمل (ذو هو)، «كحمل (الضحك) على (الإنسان) فإنه لا يصح أن تقول: (الإنسان ضحك) بل (الإنسان ضاحك) أو (الإنسان ذو ضحك) وسمي حمل اشتقاق، وحمل ذو هو لأن هذا المحمول (وهو الضحك في مثالنا) بدون أن يشتق منه اسم كـ (الضاحك) أو يضاف إليه (ذو) لا يصح حمله على موضوعه، فيقال للمشتق كالضاحك محمولًا بالمواطاة، وللمشتق منه كالضحك محمولًا بالاشتقاق.

والمقصود بيان أن المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في أقسام الكليات الخمسة، فلا يصحّ أن يقال:

الضحك خاصة للإنسان، ولا اللون خاصة للجسم ولا الحس فصل للحيوان، بل الضاحك والملوَّن هو الخاصة، والحسَّاس هو الفصل .. وهكذا»[٢]. وهذه هي فائدة هذا البحث.

---

(١) م. ن.

(٢) م. ن.

التصوّر والتصديق

يعتدّ هذان المصطلحان (التصور والتصديق) أهم المصطلحات المنطقية العامّة، لأنهما موضوع علم المنطق، ذلك أن علم المنطق ـ كما تقدّم ـ يبحث في المعلوم التصوّري وهو المعرِّف ـ أو التعريف ـ بأنواعه من أجل أن يوصلنا إلى مجهول تصوّري، ويبحث في المعلوم التصديقي، وهو الحجّة ـ أو الدليل ـ بأنواعه من أجل أن يوصلنا إلى مجهول تصديقي.

فالتصوّر والتصديق هما مدار الدرس المنطقي، وفيهما وعليهما تقوم بحوثه.

وإلى هذا يشير ابن سينا بقوله: «كل معرفة وعلم فإمّا تصوّر وإمّا تصديق.

والتصور هو العلم الأول، ويكتسب بالحد وما يجري مجراه، مثل تصورنا ماهية الإنسان.

والتصديق إنما يكتسب بالقياس أو ما يجري مجراه مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ.

فالحد والقياس آلتان بهما تكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالروية»[1].

---

(١) النجاة، ٤٣.

ونظرًا إلى أهميتها هذه قد يكون من حقهما التقديم على جميع المصطلحات التي تقدّم عرضها وتعريفها، ولكن لأنهما المدخل المباشر لموضوع علم المنطق، أخرتهما إلى هنا لندخل عن طريقهما وبهما مبحثي التعريف والاستدلال أو المعرِّف والحجة، بشكل مباشر.

التصوّر

للتصور إطلاقان في المصطلح المنطقي، هما:

- التصور المطلق.
- التصوّر الساذج.

١. التصوّر المطلق

ويرادف المنطقيون بينه وبين العلم، فالتصوّر المطلق هو العلم. ويعرِّف بعضهم التصوّر المطلق أو العلم بِـ:

«حضور صورة الشيء عند العقل»[(١)] بمعنى انطباعها في العقل.

و«حصول صورة الشيء في العقل»[(٢)].

و«الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل»[(٣)].

وذهب بعضهم إلى أن العلم في غنى عن التعريف لأن معناه مشهور عند الناس ومستفيض.

وذهب آخر إلى أنه لا يمكن أن يعرف لبداهة تصوّره، فهو كالوجود والجوع والعطش التي هي من الوضوح بحيث لا يوجد ما هو أوضح منها ليوضحها لنا.

---

(١) المنطق ١/ ١٣.

(٢) الشمسية ٧.

(٣) الحاشية ٣٨.

وأيًّا ما كان الأمر، فالعلم هو العلم بما نفهمه عنه، وربما كان التعريف اللغوي له أقرب إلى حقيقته، وهو: «إدراك الشيء بحقيقته أو بوجه ما»[(١)].

تقسيمه ـ ١

وهذا العلم أو التصوّر المطلق ينقسم إلى قسمين، هما:

- التصوّر الساذج.
- التصديق.

٢. التصوّر الساذج

وهو: الإدراك المجرّد من الحكم أي الذي لم يتبع بحكم ووصف الساذج يشير إلى هذا.

وبغية أن نستوضح هذا أكثر نقول: إننا عندما نشاهد أول مرة ساعة بيك بن Big Ben الشهيرة في لندن وتنطبع صورتها في ذهننا، هذا الانطباع هو إدراكنا لها، وهو التصوّر وكذلك لو كنّا بعدُ لّما نزر لندن وحدثونا عن ساعة بيك بن، وحملنا لها فكرة في أذهاننا، هذه الفكرة هي إدراكنا وتصورنا لها، ومثله لو مسنا الجوع أول مرة وشعرنا وأحسسنا به وحملنا من هذا الشعور والإحساس فكرة عن الجوع في أذهاننا، هذه الفكرة هي إدراكنا وتصورنا له.

من هذا ندرك أن التصور هو الإدراك الذي لم يتبع بحكم.

ويراد بالحكم هنا ـ معناه الآتي في تعريف التصديق فانتظر قليلًا جزيت خيرًا ـ لتكفى مؤنة المراجعة.

وأيضًا من هذا نعلم أن التصور يكون مقسمًا للتصديق وهو التصوّر المطلق، ويكون قسيمًا له وهو التصوّر الساذج يقول القطب الرازي: «التصور

---

(١) المنجد، مادة: علم.

كما يطلق فيما هو المشهور على ما يقابل التصديق أعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصوّر»[1].

التصديق

اختلفوا في تعريف التصديق لاختلافهم في حقيقته بين البساطة والتركيب.

فمن ذهب إلى أنه معنى بسيط ـ كالحكماء (الفلاسفة القدامى) ومن تبعهم ـ عرَفه بِـ (الاعتقاد) بالنسبة الخبرية الثبوتية أو السلبية.

ومن هؤلاء السعد التفتازاني، قال في (التهذيب):

«العلم إن كان إذعانًا للنسبة فتصديق»[2].

ومن ذهب إلى أنه معنى مركّب ـ كالفخر الرازي ـ قال إنه يتألف من أربعة أجزاء، وهي:

- تصور المحكوم عليه.
- وتصوّر المحكوم به.
- وتصور النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به.
- والرابع الإذعان والحكم.

ويقارن القطب الرازي بين المذهبين وينتهي إلى النتائج التالية في الفرق بينهما، يقول: «والفرق بينهما من وجوه:

ـ أحدها: أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام (الرازي).

---

(١) شرح الرسالة الشمسية ص ٨.

(٢) التهذيب، المقدّمة.

- **وثانيها: أن** تصور الطرفين (المحكوم عليه والمحكوم به) والنسبة (بينهما) شرط للتصديق، خارج عنه على قولهم (يعني الحكماء) وشطره (يعني جزؤه) الداخل فيه على قوله (يعني الرازي).

- **وثالثها: أن** الحكم نفس التصديق على زعمهم، وجزؤه الداخل على زعمه»[1].

والقائلون بأن التصديق هو الاعتقاد (الإذعان) اختلفوا في متعلَق الإذعان على قولين، هما:

متعلق الإذعان، الذي يقع عليه الاعتقاد هو النسبة الخبرية القائمة بين المحكوم عليه والمحكوم به.

وإليه ذهب الأقدمون.

متعلّق الإذعان هو وقوع النسبة أو لا وقوعها.

وإليه ذهب المتأخرون.

ويقوم خلافهم هذا على أساس من اختلافهم في عدد أجزاء القضية المنطقية أهي أربعة أم ثلاثة؟

فذهب القدماء إلى التثليث فقالوا: أجزاؤها ثلاثة:

هي:

١. المحكوم عليه.
٢. والمحكوم به.
٣. والنسبة القائمة بين المحكوم عليه والمحكوم به، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

والنسبة ـ التي هي الجزء الثالث ـ هي التي يقع عليها الاعتقاد وتكون متعلقًا للإذعان.

---

(١) شرح الشمسية ص ٩.

وذهب المتأخرون إلى التربيع فقالوا: أجزاء القضية المنطقية أربعة، هي:

١. المحكوم عليه.

٢. المحكوم به.

٣. النسبة القائمة بين المحكوم عليه والمحكوم به.

٤. وقوع النسبة التقييدية (الإضافية) أو لا وقوعها[1].

والمقصود بها إضافة المحكوم به بعد تأويله بالمصدر إلى المحكوم عليه، ففي قولنا: (زيد قائم) تكون النسبة الإضافية هي: (وقوع قيام زيد).

فوقوع النسبة في القضية الإيجابية، ولا وقوعها في القضية السلبية هو محطّ الاعتقاد ومتعلّق الإذعان.

هذا ما ذكره المناطقة، ولكننا نستطيع أن نقول من خلال ما نستشعره وجدانًا وما نشاهده عيانًا: إن التصديق هو الإيمان بصحّة النسبة أو لا صحتها.

فعندما يقال: (زيد كريم) فإن إيماننا بهذه القضية ينصب على صحة نسبة الكرم إلى زيد، فإذا دلنا الوجدان على ذلك أو قام البرهان اعتقدنا وآمنا بصحة هذه النسبة، وإذا دل الوجدان أو قام البرهان على العكس آمنا واعتقدنا بعدم صحة هذه النسبة.

ولكي نتبين معنى التصديق أكثر نقول: إننا إذا أقمنا البرهان على صحة نظرية ما وأثبتنا بالبرهان صحتها واعتقدنا بها هذا الاعتقاد هو التصديق، أو أقمنا البرهان على بطلانها وأثبتنا ذلك واعتقدنا به، إن اعتقادنا هذا هو التصديق.

---

(١) النسبة التقييدية أو الإضافية هي: ما يعرف بالمركب الناقص كالموصوف ووصفه، والمضاف والمضاف إليه، والشبيه بالمضاف، والموصول وصلته.

واسم التصديق يملي علينا ذلك إذ التصديق معناه الإيمان والاعتقاد بصدق الشيء، فقد نصدق بصحة شيء وقد نصدق ببطلانه وفي كلتا الحالين هو التصديق.

تقسيمه ـ ٢

وينقسم التصور المطلق أو العلم إلى قسمين أيضًا، هما:

- الضروري
- النظري

ومعنى هذا أن كل واحد من قسميه (التصور الساذج والتصديق) ينقسم إلى هذين القسمين، كما سنرى في الأمثلة أدناه.

١. **الضروري**، وهو: الإدراك البديهي الذي لا يتطلب تفكيرًا.

٢. **النظري**، هو: الإدراك غير البديهي الذي يتطلّب تفكيرًا.

أمثلة

أ- التصور الضروري: كتصورنا معنى لاشيء، وتصورنا معنى الوجود.

ب- التصور النظري: كتصورنا حقيقة الكهرباء.

ج- التصديق الضروري: كتصديقنا بأن الواحد نصف الاثنين.

د- التصديق النظري: كتصديقنا بأن الأرض متحرّكة وتصديقنا بأن زوايا المثلث تساوي زاويتين قائمتين.

التعريف

تعرفنا فيما تقدّم من مقدّمة وتمهيد أن علم المنطق يبحث في المعرِّف والحجّة.

وأوضحنا هناك أن المراد بالمعرِّف هو التعريف، وله نجد النجم القزويني يعنون هذا المبحث في كتابه (الرسالة الشمسية) بِـ (التعريف).

فهذا الباب من أبواب علم المنطق يتوفّر على دراسة وبحث كيفية وطرق تعريف المفاهيم الفكرية والمصطلحات العلمية وكافّة الأشياء الأخرى مما نتعامل معه في هذه الحياة من محسوسات ومعقولات، ماديات ومعنويات.

ولا إخال أن هناك علمًا من العلوم يخلو من المفاهيم والمصطلحات العلمية أو أن ما فيه من مفاهيم ومصطلحات علمية لا يحتاج إلى التعريف بالكشف عن أو على الأقل ببيان معناه ولو بوجهٍ من الوجوه.

ولهذا وأيضًا لئلاً يقع الاضطراب، وتعم الفوضى في تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية كانت الحاجة ماسّة لوضع نظام للتعريف ينطوي على قواعد وشرائط إن اتبعناها تبعد بنا عن الخطأ والاضطراب والفوضى.

وكان هذا النظام هو علم المنطق في بابه هذا الموسوم بمبحث (التصورات) أو (التعريفات) أو (المعرِّف) أو (التعريف) كما سميناه، ما شئت فعبر، فكلها أسماء تشير إلى مسمى واحد هو التعريف.

تعريفه

عرّف النجم القزويني التعريف بقوله: «المعرف للشيء: هو الذي يستلزم تصوره تصوّر ذلك الشيء وامتيازه عن كل ما عداه»[1].

ويعني (بذلك الشيء) المعرف ـ بصيغة اسم المفعول ـ مفهومًا فكريًّا كان أو مصطلحًا علميًّا أو أيَّ شيء آخر.

فمتى ما تصورنا المعرِّف (التعريف) وعرفناه وعلمنا به عرفنا الشيء المعرَّف.

فإذا قلنا في تعريف الكلمة النحوية (الكلمة: قول مفرد)، وعرفنا معنى (قول مفرد) الذي هو التعريف عرفنا معنى الكلمة.

والتعريف مأخوذ ـ فيما يبدو لي ـ من (عَرَّفَ الشيءَ) إذا جعله معرفة بعد أن كان نكرة، أي جعله معروفًا بعد أن كان غير معروف.

وربما كان مأخوذًا من قولهم (عرَّفَهُ الشيءَ) بمعنى أعلمه إياه إذ ـ التعريف يجعل الشيء معلومًا بعد أن كان مجهولًا. ولعله الأقرب إلى طبيعة الاشتقاق.

والخلاصة:

إننا نستطيع أن نعرف التعريف بأن نقول التعريف: هو بيان حقيقة الشيء أو إيضاح معناه ولو بوجه ما.

أقسامه

ينقسم التعريف إلى الآتي:

---

(١) الشمسية ٧٨.

١. الحدّ التام

وهو: التعريف بالجنس والفصل القريبين.

مثل: (الإنسان: حيوان ناطق).

٢. الحدّ الناقص

وهو: التعريف بالجنس البعيد والفصل القريب أو بالفصل وحده.

مثل: (الإنسان: جسم حي ناطق)، أو (الإنسان: ناطق).

٣. الرسم التامّ

وهو: التعريف بالجنس والخاصّة.

مثل: (الإنسان: حيوان ضاحك).

ملحق ـ ١

ومن الرسم التام: التعريف بالمثال.

والتعريف بالمثال هو: التعريف بذكر مصداق من مصاديق الشيء المعرَّف.

كقولنا: (الإنسان: مثل محمد وخالد وعبد الله).

٤. الرسم الناقص

وهو التعريف بالخاصة وحدها.

مثل: (الإنسان: ضاحك).

ملحق ـ ٢

ومن الرسم الناقص: التعريف بالتشبيه.

والتعريف بالتشبيه هو: التعريف بذكر ما يشبه الشيء المعرَّف.

مثل: (الكليان المتباينان: كالخطّين المتوازيين).

ملحق ـ ٣

ومن الرسم الناقص أيضًا: التعريف بالقسمة.

والتعريف بالقسمة هو: التعريف بذكر أقسام الشيء المعرَّف.

مثل: (الكلمة: اسم وفعل وحرف).

وفي ضوئه:

لا يجوز التعريف بما تتوقف معرفته على معرفة نفس الشيء المعرَّف.

مثل: (الشمس: كوكب يرى في النهار).

في حين أن معرفتنا للنهار تتوقف على معرفتنا للشمس لأن النهار هو زمان رؤية الشمس.

أن يكون التعريف بألفاظ واضحة المعاني، غير مبهمة أو غامضة.

التقسيم والتصنيف

التقسيم

تعريفه

التقسيم أو «القسمة» هو تجزئة الشيء إلى أنواعه أو تحليله إلى عناصره.

فمثلًا:

إذا قلنا: (الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي: الاسم والفعل والحرف). فإننا بهذا نكون قد جزأنا الكلمة إلى أنواعها الثلاثة المذكورة.

وإذا قلنا: (الماء ينحلُّ إلى عنصرين، هما: الأوكسجين والأيدروجين) نكون قد حللنا الماء إلى عنصريه اللذين تركب منهما.

تلك التجزئة وهذا التحليل هو القسمة (أو التقسيم).

أساسه

لأجل أن يكون التقسيم ذا فائدة لا بدَّ من أساس يقوم عليه، والأساس هو الغاية التي يهدف إليها المقسِّم. والصفة التي يلاحظها أثناء التقسيم ويتخذ منها مقياسًا عامًّا في تقسيمه.

فمثلًا: إذا قسمنا الحيوانات إلى آكلة اللحوم وآكلة النبات، كان أساس التقسيم نوع الغذاء الذي يأكله الحيوان.

وإذا قسمنا المثلث إلى متساوي الأضلاع ومتساوي الساقين ومختلف الأضلاع كان أساس القسمة هو نوع الأضلاع التي يتألف منهما المثلث.

تنبيه

قد يقسم الجنس الواحد بتقسيمات مختلفة إلى أنواع مختلفة وذلك لاختلاف الأسس التي يراعيها المقسِّم عند التقسيم.

فقد يقسم الإنسان على أساس اللون إلى أسود وأبيض.

وقد يقسم على أساس الشعب إلى عربي وفارسي وهندي.

وقد يقسم على أساس المجتمع الذي يعيش فيه إلى بدوي وحضري ... وهكذا.

أنواعه

تتنوع القسمة إلى نوعين، هما: القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية.

١ . القسمة الطبيعية

هي تحليل الشيء إلى أجزائه التي يتألف منها.

مثل: تقسيم الماء إلى عنصري الأوكسجين والهيدروجين، وقسمة الزجاج إلى عنصري الرمل وثاني أوكسيد السلكون وهكذا.

٢ . القسمة المنطقية

هي تحليل الشيء إلى أنواعه التي ينطبق عليها.

مثل: تقسيم الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف .. وقسمة الزاوية إلى الحادّة والقائمة والمنفرجة.

شروط القسمة المنطقية

يشترط في القسمة المنطقية ما يلي:

١. فرض أساس واحد للتقسيم

فلا تصح قسمة الشيء الواحد على أكثر من أساس في آن واحد.

٢. مساواة مصاديق الأقسام إلى مصاديق المقسم

ويراد به أن كل مصداق ينطبق عليه القسم لا بدَّ أن ينطبق عليه المقسم.

فمثلًا لفظة (المدرسة) وهي مصداق الاسم الذي هو قسم من الكلمة ينطبق عليها الاسم، فيقال: (المدرسة اسم) وتنطبق عليها الكلمة التي هي المَقْسَم للاسم فيقال (المدرسة كلمة) وهكذا.

٣. عدم تداخل الأنواع

فمثلًا لا يصحّ تقسيم الحيوان ذي العمود الفقري إلى ما له رئة وما له ثدي، لأن الثدييات من ذوات الرئة.

٤. اتصال حلقات السلسلة

فلا يصح قطع سلسلة القسمة في بعض حلقاتها .. كتقسيم الكلمة إلى أقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف) وتقسيم الفعل إلى المرفوع والمنصوب والمجزوم، وترك تقسيمه إلى الماضي والمضارع والأمر. لأن المرفوع والمنصوب والمجزوم أنواع للفعل المعرب، وهو المضارع فقط.

الفرق بين القسمتين

يتلخّص الفرق بين القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية بما يلي:

١. يصح حمل القسم على المقسم وحمل المقسم على القسم في القسمة المنطقية فيصح أن يقال: (الاسم كلمة) و(هذه الكلمة اسم). ولا يصح ذلك في القسمة الطبيعية. فلا يصحّ أن يقال: (الأوكسجين ماء) و(هذا الماء أوكسجين).

٢. القسمة المنطقية عملية تنازلية يبدأ فيها من الجنس إلى أنواعه ومن النوع إلى أصنافه ومن الصنف إلى أفراده.

أساليب التقسيم

لأجل أن تكون القسمة صحيحة وجامعة لجميع الأقسام. هناك طريقتان تسميان بأسلوبي التقسيم، هما: الطريقة الثنائية والطريقة التفصيلية.

١ . طريقة القسمة الثنائية

وهي طريقة الترديد بين النفي والإثبات.

ويعنى بها: تقسيم الشيء تقسيمًا دائرًا بين إثبات القسم ونفيه، مثل: تقسيم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق، والناطق إلى الرجل وغير الرجل، والرجل إلى العالم وغير العالم، والعالم إلى العربي وغير العربي، وهكذا.

ويرجع إلى هذه الطريقة ـ عادة ـ في القسمة المطوّلة لأجل الاختصار.

٢. طريقة القسمة التفصيلية

وهي قسمة الشيء إلى جميع أقسامه تفصيلًا.

مثل: تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، والاسم إلى معرب ومبني .. إلخ.

أهمية التقسيم

لا أظن أن هناك من لا يدرك أهمية القسمة وفائدتها .. لأننا لولا القسمة لا نستطيع أن نفهم تسلسل الأشياء ومبادئها.

فمثلًا بالتقسيم الطبيعي المعروف في علم الحيوان نستطيع أن نعرف أن فصيلة الأسد من طائفة الضواري، وأن طائفة الضواري من صنف اللبائن وأن صنف اللبائن من الشعبة الفقرية.

ومثله في علم النبات فمثلًا لولا القسمة لا نستطيع أن نعرف أن البكتيريا من الفطريات الانشطارية، وأن الفطريات الانشطارية من الفطريات غير الحقيقية.

التصنيف

تعريفه

التصنيف هو: وضع الأفراد في مجموعات متميّزة على أساس خاص.

توضيحه

إذا قمنا بتنظيم مكتبة المدرسة - مثلًا - فجعلنا مجلدات الكتب مجموعات متميّزة على ضوء موضوعاتها العلمية فوضعنا كتب الاجتماعيات في مجموعة وكتب الطبيعيات في مجموعة وكتب الرياضيات في مجموعة وكتب اللغات في مجموعة .. فإننا نكون قد صنفنا المكتبة.

وهكذا حينما يقوم عالم الحيوان بتفريق الطيور إلى مجموعتين: الطيور القديمة والطيور الحديثة، ويفرّق مجموعة الطيور الحديثة إلى ثلاث مجاميع: الطيور المسنّة البائدة والطيور الرمثية، والطيور الجؤجؤية، فإنه بهذه العملية من التفريق يكون قد قام بتصنيف الطيور.

أساسه

ولا يختلف التصنيف عن التقسيم في وجوب قيامه على أساس موحّد معيّن، لنفس الأسباب التي ذكرت هناك.

تقسيمه

وينقسم التصنيف إلى قسمين، هما:

١. التصنيف العلمي

وهو: الذي يقصد منه وضع الأشياء في نظام واحد يميّز بعضها عن بعض، ويوضّح نقاط الالتقاء بين أنواعها ونقاط الافتراق.

٢. التصنيف غير العلمي

هو: ما يعتمد فيه على ملاحظة الصفات الخارجية للأشياء كالشكل والحجم ولا يراعى فيه ـ عادة ـ غاية علمية خاصّة.

أهمية التصنيف

إن نظرة واحدة تلقى على علمي الحيوان والنبات فقط، وإلى التصنيفات الموجودة فيهما كافية في بيان فائدة التصنيف وأهميته في حياتنا العلمية.

الفرق بين التصنيف والتقسيم

الفرق بين التصنيف والتقسيم هو أن التقسيم يبدأ فيه ـ كما تقدّم ـ بالجنس إلى الأنواع ثمّ من الأنواع إلى الأصناف ثم من الصنف إلى الفرد.

والتصنيف بعكسه تمامًا يبدأ فيه بالأفراد إلى الصنف ومن الأصناف إلى النوع ومن الأنواع إلى الجنس.

فالعملية في التقسيم متنازلة من الأعلى إلى الأسفل وفي التصنيف متصاعدة من الأسفل إلى الأعلى.

الاستدلال

الاستدلال

تعريفه

الاستدلال: إقامة الدليل لإثبات المطلوب.

تقسيمه

ينقسم الاستدلال إلى قسمين، هما:

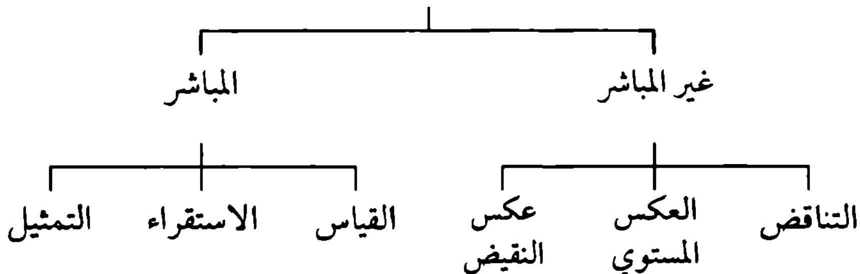
الاستدلال غير المباشر

وله ثلاث طرائق، هي: التناقض، العكس المستوي، عكس النقيض.

الاستدلال المباشر

وله ثلاث طرائق أيضًا، هي: القياس، الاستقراء، التمثيل.

الخلاصة



القضايا

لا بدَّ من دراسة القضايا قبل دراسة طرق الاستدلال، لأن القضايا هي موادّ الاستدلال وعناصره التي يتألف منها.

تعريفها

قال ابن سينا: «القضية والخبر هو: كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب»(١).

فقوله «فيه نسبة بين شيئين» يعني به أن القضية مركّب تامّ، لأن الذي يتركّب من طرفين (محكوم عليه ومحكوم به) ونسبة بينهما هو المركّب التامّ ـ كما تقدّم.

وقوله: «يتبعه حكم صدق أو كذب» يعني به الخبر (الجملة الخبرية) لأنها التي تحتمل الصدق والكذب.

ومن هنا عرفها أستاذنا الشيخ المظفّر بِـ «المركب التامّ الذي يصح أن نصفه بالصدق والكذب»(٢).

ويمكننا أن نختصر التعريف فنقول: القضية هي: الجملة الخبرية التامّة.

---

(١) النجاة ص ٥٠.

(٢) المنطق ٢/ ١٢٧.

ثمّ إن التعبير عنها بـ (القول) لبيان أن المراد بالقضية ـ منطقيًّا ـ ما يشمل القضية الملفوظة والقضية المعقولة، وهي التي موطنها الذهن، وذلك قبل أن يتلفّظ بها إذ هي أيضًا محطّ بحث المنطقي لأن القول ـ منطقيًّا ـ يشمل الاثنين: الكلام الملفوظ والكلام المعقول، يقول الملا عبد الله: «القول في عرف هذا الفن (يعني المنطق) يقال للمركّب (التام) سواء كان مركبًا معقولًا أو ملفوظًا، فالتعريف (يعني تعريف التهذيب القائل بأن القضية: قول يحتمل الصدق والكذب) يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة»[١].

كما أنهم يقصدون بِـ (الصدق) المطابقة للواقع وبِـ (الكذب) اللامطابقة للواقع[٢].

تقسيمها ـ ١

تنقسم القضية إلى قسمين، هما: الحملية والشرطية

١. الحملية

تعريفها

الحملية هي ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء عن شيء.

مثل: (خالد حاضر)، (طالب ليس بغائب).

وتتألف القضية الحملية من ثلاثة أركان، هي:

١. المحكوم عليه، ويسمى (الموضوع).
٢. المحكوم به،ويسمى (المحمول).
٣. الحكم، ويسمى (النسبة).

ففي المثالين المتقدّمين:

---

(١) الحاشية ٨٩.

(٢) انظر: م. س.

الموضوع: خالد، طالب.

المحمول: حاضر، غائب.

النسبة: في المثال الأول: ثبوت الحضور لخالد.

في المثال الثاني: نفي الغياب عن طالب.

تنبيه

يقول النصير الطوسي: «وكل قضية تشتمل على جزئين:

- ما يحكم عليه.
- وما يحكم به.

والتأليف الأول يكون من مفردات تام الدلالة، وجزئاه موضوع ـ هو اسم لا محالة ـ ومحمول تربطه به رابطة، ربما لا يتلفّظ بها وتكون القضية ثنائية، كقولنا: (زيد كاتب) (أو) يتلفّظ بها فتصير ثلاثية، كقولنا: (زيد هو كاتب).

وفي الفارسية لا بدَّ منها، وهي لفظ (است) بلغتهم»[١]. وقال الملا اليزدي: «اعلم أن الرابطة تنقسم إلى زمانية تدلّ على اقتران النسبة الحكمية بأحد الأزمنة الثلاثة وغير زمانية بخلاف ذلك أي لا تدلّ على اقترانها بالزمان»[٢].

وذكر الفارابي أن الحكمة الفلسفية لمّا نقلت من اللغة اليونانية إلى العربية وجد القوم أن الرابطة الزمانية في اللغة العربية في هي الأفعال الناقصة، ولكن لم يجدوا في تلك اللغة (العربية) رابطة غير زمانية تقوم مقام (است) في الفارسية و(استين) في اليونانية فاستعاروا للرابطة الغير زمانية لفظة (هو) و(هي) ونحوهما مع كونها في الأصل أسماء لا أدوات.

---

(١) التجريد ١٧.

(٢) من تعليقة السيد الحسيني الدشتي على الحاشية ٩٠.

وقد يذكر للرابطة الغير الزمانية أسماء مشتقّة من الأفعال الناقصة وغيرها من الأفعال العامة كوجد وثبت[١]، نحو (كائن) و(موجود) في قولنا: (زيد كائن قائمًا) و(هوميروس موجود شاعرًا)[٢] ..

ولتوضيح ما ذكر نقول: تقدّم أن أشرت في مدخل المذكّرة إلى: أن المنطق ولد يونانيًّا ونشأ كذلك ثم نقل إلى اللغة العربية عن اليونانية وعن الفارسية.

والذي يبدو أن الجملة في اللغة اليونانية ثلاثية التركيب أي مؤلفة من ثلاثة عناصر، هي المسند إليه والمسند ورابطة تربط المسند بالمسند إليه وهي (أستين) ـ كما ورد في الحاشية.

وكذلك هي في اللغة الفارسية مؤلفة من مسند إليه ومسند ورابطة هي (أست).

فلما نقل المنطق من هاتين اللغتين اليونانية والفارسية وقف المناطقة العرب ـ عند ما يشبه المشكلة وهو أن الجملة في اللغة العربية ثنائية التركيب أي أنها تتألف من مسند إليه ومسند، فليس فيها رابطة يتلفّظ بها.

ويرجع هذا إلى أن العرب ـ اختصارًا ـ اعتمدوا على نفس التركيب للقيام بوظيفة الإسناد والنسبة.

ولكن المترجمين لم يلتفتوا إلى هذا وذهبوا يفتّشون عن الرابطة في اللغة العربية فأشاروا إلى أفعال الكينونة ومشتقّاتها من أسماء وإلى ضمير الفصل بفروعه.

والواقع أن أفعال الكينونة في اللغة العربية لا تقوم بدور الربط كما هو الشأن في اللغة الإنجليزية وإنّما تقوم بوظيفة إضافة العنصر الزماني للجملة فقط.

---

(١) من تعليقة السيد الحسيني على الحاشية ٩١.

(٢) الحاشية ٩٠ ـ ٩١.

كما أنها ليست بأدوات (حروف) في عرف النحو العربي، وإنما هي أفعال، والرابطة لا تكون إلا أداة.

وكذلك ضمائر الفصل لا دور لها بالربط، وإنما تستعمل لتأكيد خبرية الخبر في حالة التباسه بالوصف وإن ذهب غير واحد من النحاة العرب إلى أنها أدوات (حروف) لا أسماء، أما مشتقّات أفعال الكينونة كما مثل به الملا اليزدي فهذا التركيب ليس من أسلوب الجملة العربية في شيء.

والذي ينبغي أن يقال هنا ـ وبها يتمشّى وطبيعة اللغة العربية وأصول الترجمة ـ هو أن الجملة العربية أو القضية في اللغة العربية ثنائية التركيب من حيث اللفظ وثلاثية من حيث النظام والأسلوب، وذلك لقيام تركيب الجملة أو هيئة القضية بدور الرابطة.

٢. الشرطية

تعريفها

الشرطية هي: ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو عدم وجود نسبة بينهما.

مثل: (إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود).

و(ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس).

تأليفها

تتألف القضية الشرطية من ثلاثة أركان، هي:

المقدّم، وهو في المثال الأول: (أشرقت الشمس)، وفي المثال الثاني: (دقّ الجرس).

التالي، وهي: في المثال الأول: (النهار موجود) وفي المثال الثاني: (قد حان وقت الدرس).

الرابطة: وهي أدوات الربط، كإذا والفاء في المثال الأول، وكلما والفاء في المثال الثاني.

تقسيم القضية ـ ٢

وتنقسم القضية ـ حملية كانت أو شرطية إلى قسمين هما الموجبة والسالبة.

١. **الموجبة**، هي: القضية المثبتة. مثل: (المدرسة كبيرة) و(إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود).

٢. **السالبة**، هي: القضية المنفية. مثل: (خالد ليس بغائب) و(ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس).

تقسيم الحملية ـ ١

وتنقسم الحملية ـ موجبة كانت أو سالبة ـ باعتبار موضوعها إلى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة.

١. **الشخصية**، وهي: ما كان موضوعها جزئيًا، مثل:

(البصرة ميناء العراق) و(محمود ليس بمجتهد).

٢. **الطبيعية**، وهي: ما كان موضوعها كليًا ووجهنا الحكم فيها عليه بصفته كليًا، مثل:

(الإنسان نوع) و(الضاحك ليس بجنس).

٣. **المهملة**، وهي: ما كان موضوعها كليًا ووجهنا الحكم فيها على مصاديقه مع إهمال بيان كمية المصاديق المحكوم عليها، مثل:

(الإنسان في خسر) (الطالب المجد لا يرسب).

٤. **المحصورة**، وهي: ما كان موضوعها كليًا ووجهنا الحكم فيها على مصاديقه مع حصر كمية المصاديق المحكوم عليها كلاً أو بعضًا، مثل:

(كل نبي مبعوث من قبل الله) (بعض الطلاب فقراء).

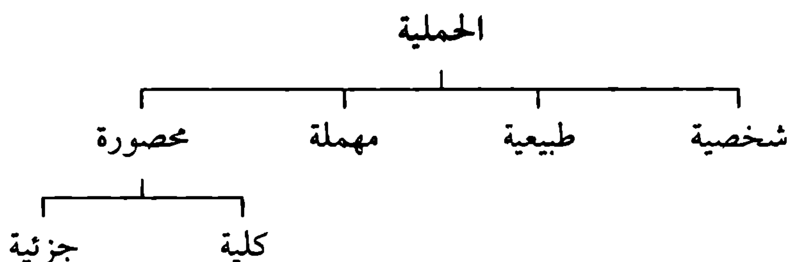
تقسيم المحصورة

وتنقسم القضية المحصورة إلى قسمين، هما: الكلية والجزئية:

١. **الكلية**، وهي: ما حكم فيها على جميع المصاديق، مثل: (كل نفس ذائقة الموت) (لا شيء من الكسل بنافع).

٢. **الجزئية**، وهي: ما حكم فيها على بعض المصاديق، مثل: (بعض المدارس أهلية) (بعض الطلاّب ليسوا بمجتهدين).

الخلاصة



تقسيم الحملية الموجبة

وتنقسم الحملية الموجبة فقط على اعتبار مواقع وجود موضوعها إلى ثلاث أقسام، هي:

١. **الذهنية**، وهي: ما كان موقع موضوعها الذهن، مثل:

(شريك الخالق مستحيل).

فإن مفهوم شريك الخالق لا موقع له إلا الذهن لأنه ليس له مصداق في الواقع الخارجي.

٢. **الخارجية**، وهي: ما كان موضوعها الخارج.

ومعناه أن الحكم فيها يوجه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج، مثل:

(كل طالب يحضر درسه غدًا).

فإن المقصود بكل طالب هنا: الطلاب الموجودون حاليًّا.

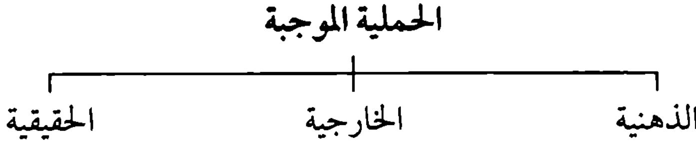
٣. **الحقيقة**، وهي: ما كان موقع موضوعها الخارج الحاضر والمستقبل.

ومعناه أن الحكم فيها يوجّه إلى مصاديق الموضوع الموجودة في الخارج الحاضر والتي ستوجد في المستقبل، مثل:

كل من قال: (لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مسلم).

فإن المقصود بذلك كل من قال كلمة الشهادة من الناس الموجودين في الخارج الحاضر والذين سيوجدون في المستقبل.

الخلاصة



تقسيم الحملية ـ ٢

وتنقسم القضية الحملية باعتبار التصريح بكيفية نسبة المحمول إلى الموضوع القائمة بينهما في نفس الأمر والواقع، وعدم التصريح بها إلى قسمين: الموجهة والمطلقة.

١. **الموجهة** هي: التي يصرح فيها بالجهة.

٢. **المطلقة** هي: التي لا يصرّح فيها بالجهة.

ويصطلح على كيفية النسبة القائمة في نفس الأمر والواقع بـ (مادة القضية.

ويصطلح على اللفظ الدال على مادّة القضية في القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالّة على مادّة القضيّة في القضيّة المعقولة بِـ (جهة القضية) ومن هنا سميت القضية بالموجهة.

أقسام الشرطية

تنقسم القضية الشرطية إلى: متّصلة ومنفصلة.

١. المتصلة

تعريفها

المتصلة هي: ما حكم فيها بالاتصال بين قضيتين أو بنفي الاتصال بينهما.

مثالها

(إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود)، و(ليس كلما دقّ الجرس فقد حان وقت الدرس).

تقسيمها

تنقسم المتصلة إلى ما يلي:

أ. **اللزومية**، وهي: التي بين مقدّمها وتاليها اتصال حقيقي. مثل: (إذا سخن الماء فإنه يتمدّد).

ب. **الاتفاقية**، وهي: التي ليس بين مقدّمها وتاليها اتصال حقيقي. مثل: (كلما دقّ الجرس تأخر زكي قليلًا عن الدخول إلى الصف) ـ إذا اتفق ذلك دائمًا.

٢. المنفصلة

تعريفها

المنفصلة هي: ما حكم فيها بالانفصال بين قضيتين أو بنفي الانفصال بينهما.

مثالها

(العدد إمّا أن يكون فردًا أو زوجًا).

(ليس الإنسان إمّا أن يكون كاتبًا أو شاعرًا).

تقسيمها ـ ١

تنقسم المنفصلة إلى ما يلي:

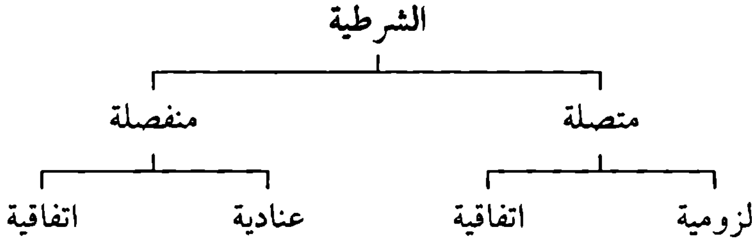
أ. **العنادية**، وهي: التي بين مقدّمها وتاليها تنافٍ وعناد حقيقي، مثل:

(العدد الصحيح إمّا أن يكون زوجًا أو فردًا).

ب. **الاتفاقية**، وهي: التي بين مقدّمها وتاليها تنافٍ اتفاقي وغير حقيقي. مثل:

(إمّا أن يكون المدرّس الذي في الصف الأول عليًّا أو أحمد) ـ إذا اتفق أن غيرهما من المدرسين لا يأتون إلى الصف الأول.

الخلاصة



تقسيم المنفصلة

وتنقسم المنفصلة على أساس من استحالة اجتماع طرفيها (المقدّم والتالي) واستحالة ارتفاعهما وإمكان اجتماعهما وإمكان ارتفاعهما إلى ما يلي:

١. **الحقيقية**، وهي: ذات فرعين هما:

أ. **الحقيقية الموجبة** هي: ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما، مثل:

(العدد الصحيح إمّا أن يكون زوجًا أو فردًا).

فالزوج والفرد لا يجتمعان في عدد فيكون زوجًا وفردًا، ولا يرتفعان عنه فيكون لا زوجًا ولا فردًا.

ب. **الحقيقية السالبة** هي: ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما، مثل:

(ليس الحيوان إمّا أن يكون ناطقًا وإمّا أن يكون قابلًا للتعليم). فالناطق والقابل للتعليم يجتمعان في الإنسان لأنه ناطق وقابل للتعليم، ويرتفعان في غيره من الحيوان فإنها ليست بناطقة وغير قابلة للتعليم.

٢. **مانعة الجمع**: وهي ذات فرعين ـ أيضًا ـ وهما:

أ. **مانعة الجمع الموجبة**، وهي: ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما. مثل:

(إمّا أن يكون الجسم أبيض أو أسود).

فالأبيض والأسود يستحيل اجتماعهما في جسم واحد ويمكن أن يرتفعا عنه كما في الجسم الأخضر، فإنه لا أبيض ولا أسود.

مانعة الجمع السالبة، وهي: ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما، مثل:

(ليس إمّا أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود).

فإن غير الأبيض وغير الأسود يجتمعان في الجسم الأخضر ولا يرتفعان معًا عن الجسم الواحد لأنه إمّا أن يكون غير أبيض وهو فيما إذا كان أسود أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأبيض، وإمّا أن يكون غير أسود وهو فيما إذا كان أبيض أو ذا لون من الألوان الأخرى غير الأسود.

٣. **مانعة الخلو**: وهي ذات فرعين ـ أيضًا ـ، هما:

مانعة الخلو الموجبة، وهي: ما حكم فيها بإمكان اجتماع طرفيها واستحالة ارتفاعهما. مثل:

(الجسم إمّا أن يكون غير أبيض أو غير أسود).

فيمكن أن يجتمع فيه الأبيض وغير الأسود وهو فيما إذا كان أخضر أو أحمر، ويستحيل ارتفاعهما عنه معًا فيكون غير أبيض وغير أسود ـ كما تقدّم ـ لأنه إمّا غير أبيض وهو فيما إذا كان متصفًا بلون من الألوان غير الأبيض، وإمّا غير أسود وهو فيما إذا كان متصفًا بلون من الألوان غير الأسود، وإمّا غير أسود وغير أبيض وهو فيما إذا كان متصفًا بلون من الألوان غير الأبيض والأسود كالأخضر والأزرق والأحمر وما شاكل.

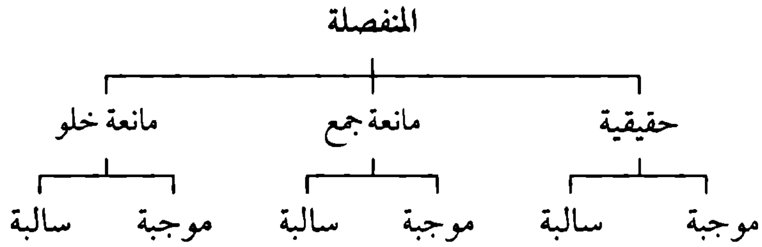
أمّا إذا ارتفع عنه غير الأبيض وغير الأسود فمعناه: أنه لا لون له وهو أمر مستحيل لأن كل جسم لا بدَّ له من لون.

ب. مانعة الخلو السالبة، وهي: ما حكم فيها باستحالة اجتماع طرفيها وإمكان ارتفاعهما. مثل:

(ليس إمّا أن يكون الجسم أبيض وإمّا أن يكون أسود).

لأنه قد يكون لا أبيض وقد يكون لا أسود .. إلا أن الأسود والأبيض لا يجتمعان فيه.

الخلاصة


المنفصلة
حقيقية
مانعة جمع
مانعة خلو
موجبة
سالبة
موجبة
سالبة
موجبة
سالبة

الاستدلال غير المباشر

تعريفه

الاستدلال غير المباشر هو إقامة الدليل على لازمة المطلوب لإثباته.

مجال استعماله

يستعمل الاستدلال غير المباشر في القضايا التي يصعب أو يمتنع الاستدلال المباشر عليها.

كيفيته

هي أن يعمد المستدل إلى قضية أخرى لازمة للقضية المطلوب البرهان عليها فيستدل بالاستدلال المباشر على الأولى.

ثم ينتقل إلى القضية فيثبت المطلوب على أساس من الملازمة بين القضيتين.

فيكون قد استدل عليها عن طريق غير مباشر.

مثاله

المطلوب إثبات القضية التالية (الروح موجودة).

ولما كانت هذه القضية لا يقتدر على إثباتها عن إحدى طرائق الاستدلال المباشر لا بدَّ من أن نلتجئ هنا ـ إلى لازمتها وهي (الروح غير موجودة) فنبرهن على صدقها أو كذبها لننتهي منه إلى إثبات المطلوب.

وحيث قد قام البرهان فلسفيًّا على كذب القضية الثانية إذن لا بدَّ من صدق القضية الأولى، لأن القضية الثانية نقيض الأولى وكذب أحد النقيضين يستلزم صدق الآخر لأن النقيضين لا يصدقان معًا ولا يكذبان معًا، وهكذا ـ كما سيأتي ـ.

التلازم بين القضيتين

إن أنواع التلازم بين القضيتين التي يقوم الاستدلال غير المباشر على أساس منها ما يلي:

١. لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) .. لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

٢. لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) .. لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

٣. لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) .. لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

٤. لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) .. لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

طرائق الاستدلال غير المباشر

للاستدلال غير المباشر ـ كما تقدّم ـ ثلاث طرائق، هي: التناقض ـ العكس المستوي ـ عكس النقيض.

١. التناقض

تعريفه

التناقض هو التلازم بين قضيتين يوجب صدق إحداهما وكذب الأخرى.

مجال استعماله

يستعمل التناقض في القضايا من النوعين الأول والثاني من أنواع التلازم بين القضيتين، وهما:

أ- لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) .. لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها).

ب- لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) .. لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

شروطه

يشترط في التناقض أن يكون بين القضيتين اتحاد في أمور واختلاف في أخرى وهي ما يلي:

شروط الاتحاد وتسمى (الوحدات الثمان):

١. الاتحاد في الموضوع

فلو اختلفت القضيتان في الموضوع لم تتناقضا، مثل:

(علي تلميذ ـ أحمد ليس بتلميذ).

٢. الاتحاد في المحمول

فلو اختلفت القضيتان في المحمول لم تتناقضا، مثل:

(زكي تلميذ ـ زكي ليس بمعلم).

٣. الاتحاد في الزمان

فلو اختلفت القضيتان في الزمان لم تتناقضا، مثل:

(الشمس مشرقة في النهار ـ الشمس ليست بمشرقة في الليل).

٤. الاتحاد في المكان

فلو اختلفت القضيتان في المكان لم تتناقضا، مثل:

(الأرض مخصبة في الريف ـ الأرض ليست بمخصبة في البادية).

٥. الاتحاد في القوّة والفعل[1]

فلو اختلفت القضيتان في القوّة والفعل لم تتناقضا، مثل:

---

(١) القوّة يراد بها (القابلية) فمثلًا: حينما يقال لطفل رضيع: (هذا طبيب) إنما هو لتوفره على القوة والقابلية لأن يكون في المستقبل طبيبًا. والفعل: يراد به (الزمن الحاضر) فمثلًا: حينما يقال: (سمير طبيب) يعني الآن هو طبيب.

(محمد ميت بالقوة ـ محمد ليس بميت بالفعل).

٦. الاتحاد في الكل والجزء

فلو اختلفت القضيتان في الكل والجزء لم تتناقضا، مثل:
(العراق مخصب بعضه ـ العراق ليس بمخصب كله).

٧. الاتحاد في الشرط

فلو اختلفت القضيتان في الشرط لم تتناقضا، مثل:
(الطالب ناجح إن اجتهد ـ الطالب غير ناجح إن لم يجتهد).

٨. الاتحاد في الإضافة

فلو اختلفت القضيتان في الإضافة لم تتناقضا، مثل:
(الأربعة نصف بالإضافة إلى الثمانية ـ الأربعة ليست بنصف بالإضافة إلى العشرة).

شروط الاختلاف

الاختلاف بالكم (الكلية والجزئية)
فلو اتفقت القضيتان في الكلية أو الجزئية لم تتناقضا، مثل:
(بعض المعدن حديد ـ بعض المعدن ليس بحديد).
فإن كلتا القضيتين صادقتان.
و(كل حيوان إنسان ـ ولا شيء من الحيوان بإنسان)
فإن كلتا القضيتين كاذبتان.
الاختلاف في الكيف (الإيجاب والسلب)
فلو اتفقت القضيتان في الإيجاب أو السلب لم تتناقضا، مثل:
(كل إنسان ناطق ـ بعض الإنسان ناطق).

لأن كلتا القضيتين صادقتان.

و(بعض الإنسان ليس بحيوان ـ كل إنسان ليس بحيوان).

لأن كلتا القضيتين كاذبتان[1].

نتائج الاختلاف

وفي ضوئه: تكون نتائج الاختلاف كالآتي:

الموجبة الكلية	نقيض	السالبة الجزئية
الموجبة الجزئية	نقيض	السالبة الكلية

النتيجة العامة

متى توفرت هذه الشروط المذكورة بأجمعها في قضيتين لا بدَّ من أن تتناقضا، مثل:

(كل إنسان حيوان ـ بعض الإنسان ليس بحيوان).

و(بعض الطلاب ناجحون ـ لا شيء من الطلاب بناجحين).

مع ملاحظة أن الشروط جميعها متوفرة في كل من القضيتين.

كيفية الاستدلال بالتناقض

هي أن يعمد المستدل إلى نقيض القضية (المطلوب البرهان عليها) فيبرهن على صدقها أو كذبها.

فإذا ثبت صدق القضية (النقيض) بالبرهان يطبق عليها قاعدة النقيضين، وهي: (النقيضان لا يصدقان معًا ولا يكذبان معًا).

وإذا ثبت كذب القضية (النقيض) ينتج بعد تطبيق قاعدة النقيضين صدق القضية المطلوب. مثال:

---

(١) هناك شرط ثالث، هو: (الاختلاف في الجهة) فيما إذا كانت القضيتان موجهتين ولقلة أهميته أعرضت عن ذكره.

(لا شيء من الأرواح بموجودة).

المطلوب: إثبات صدق القضية أو كذبها.

والمفروض: أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب صعب، فينتقل المستدل ـ هنا ـ إلى طريقة من طرائق الاستدلال غير المباشر وهي طريقة (التناقض) .. فيقول:

المطلوب: (لا شيء من الأرواح بموجودة).

النقيض: (بعض الأرواح موجودة).

الاستدلال: وقد ثبت بالبرهان ـ في محله ـ صدق النقيض، وهو (بعض الأرواح موجودة) فلا بدَّ وأن يكذب المطلوب، وهو (لا شيء من الأرواح بموجودة) لأن النقيضين لا يصدقان معًا ولا يكذبان معًا فإذا صدق أحدهما كذب الآخر، وقد صدق النقيض فلا بدَّ وأن يكذب المطلوب.

النتيجة: كذب (لا شيء من الرواح بموجودة).

الخلاصة

الخطوات التي تتبع في الاستدلال بالتناقض هي ما يلي:

١. تعيين المطلوب.
٢. تعيين النقيض.
٣. الاستدلال على صدق النقيض أو كذبه.
٤. تطبيق قاعدة النقيضين.
٥. النتيجة.

العكس المستوي

تعريفه

العكس المستوي هو: تبديل طرفي القضية مع بقاء الكيف والصدق.

شرح التعريف

المراد بالتبديل ـ هنا ـ هو تحويل موضوع القضية (المحكوم بصدقها) إلى محمول وتحويل محمولها إلى موضوع أو تحويل المقدّم تاليًا والتالي مقدّمًا .. مع المحافظة على بقاء الصدق وبقاء الكيف (الإيجاب والسلب).

وتسمى القضية الأولى بِـ (الأصل).

وتسمى القضية الثانية بِـ (العكس المستوي).

مجال استعماله

يستعمل العكس المستوي في القضايا من النوع الثالث من أنواع التلازم بين القضيتين، وهو:

لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

شروطه

يشترط في العكس المستوي ما يلي:

تبديل الطرفين: أي تحويل الموضوع محمولًا، والمحمول موضوعًا. أو تحويل المقدّم تاليًا والتالي مقدّمًا.

بقاء الكيف: أي إن كانت القضية الأولى موجبة يجب أن تكون القضية الثانية موجبة أيضًا .. وإن كانت القضية الأولى سالبة يجب أن تكون القضية الثانية سالبة أيضًا.

بقاء الصدق: أي يلاحظ أن لا يكون تبديل الطرفين موجبًا لكذب القضية الثانية.

نتائجه

ومع توفّر الشروط المتقدّمة تكون نتائج العكس المستوي هي ما يلي:

١. الموجبة الكلية	**تنعكس موجبة جزئية**	
(كل ماء سائل)	يصدق	(بعض السائل ماء)
(كل إنسان ناطق)	يصدق	(بعض الناطق إنسان)
٢. الموجبة الجزئية	**تنعكس موجبة جزئية**	
(بعض السائل ماء)	يصدق	(بعض الماء سائل)
(بعض الماء سائل)	يصدق	(بعض السائل ماء)
(بعض الطير أبيض)	يصدق	(بعض الأبيض طير)
(بعض الإنسان ناطق)	يصدق	(بعض الناطق إنسان)
٣. السالبة الكلية	**تنعكس سالبة كلية**	

(لا شيء من الحيوان بجماد) يصدق (لا شيء من الجماد بحيوان)

٤. السالبة الجزئية: لا عكس لها. وذلك لتخلّف إنتاج الاستدلال في بعض صورها، وهي: فيما إذا كان موضوع القضية السالبة الجزئية أعم من

محمولها، مثل: (بعض الحيوان ليس بإنسان) فإنه لا يصح أن يقال (لا شيء من الإنسان بحيوان) أو (بعض الإنسان ليس بحيوان)، لأنهما كاذبتان وتقدّم أن من شروط العكس المستوي بقاء الصدق.

كيفية الاستدلال بالعكس المستوي

هي أن يعمد المستدل إلى القضية المطلوب البرهان عليها، فيعكسها.

ويبرهن على صدق القضية الثانية.

ثم بعد أن يثبت صدقها يطبّق قاعدة العكس، وهي (إذا صدق الأصل صدق عكسه).

فينتج: صدق القضية المطلوب الاستدلال عليها لصدق أصلها.

مثال

(بعض السائل ماء)

المطلوب: إثبات صدق هذه القضية.

والمفروض أن استعمال طرائق الاستدلال المباشر لإثبات المطلوب ـ هنا ـ صعب.

فينتقل المستدل ـ هنا ـ إلى طريقة من طرائق الاستدلال غير المباشر، وهي طريقة (العكس المستوي) فيقول:

المطلوب (بعض السائل ماء).

الأصل: (كل ماء سائل).

الاستدلال: وقد ثبت بالبرهان ـ في محله ـ صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) فلا بدَّ من صدق العكس، وهو (بعض السائل ماء)، لأنه إذا صدق الأصل صدق عكسه، وقد صدق الأصل وهو (كل ماء سائل) فلا بدَّ أن يصدق عكسه، وهو (بعض السائل ماء).

النتيجة: صدق (بعض السائل ماء).

الخلاصة

الخطوات التي تتبع في الاستدلال بالعكس المستوي هي ما يلي:

١. تعيين المطلوب.
٢. تعيين الأصل.
٣. الاستدلال على صدق الأصل.
٤. تطبيق قاعدة العكس المستوي.
٥. النتيجة.

ملاحظة

لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس.

فمثلًا لو كانت نتيجة البرهان هي كذب الأصل لا يلزم منه كذب العكس لأنه قد يكذب الأصل ولا يكذب العكس.

عكس النقيض

تعريفه

عكس النقيض هو: تحويل القضية إلى قضية موضوعها نقيض محمول القضية الأولى ومحمولها نقيض موضوع القضية الأولى مع بقاء الكيف والصدق.

مثاله

(كل كاتب إنسان) تنعكس (كل لا إنسان هو لا كاتب).

مجال استعماله

يستعمل عكس النقيض في نفس المجال الذي يستعمل فيه العكس المستوي وهو النوع الثالث من أنواع التلازم، وهو:

لزوم صدق القضية الثانية (المطلوب) لصدق القضية الأولى (المبرهن عليها).

شروطه

يشترط في عكس النقيض ما يلي:

١. **تبديل طرفي القضية مع قلب الطرف إلى نقيضه**: أي تحويل نقيض محمول القضية الأولى موضوعًا للقضية الثانية ونقيض موضوع القضية الأولى محمولًا للقضية الثانية.

٢. **بقاء الكيف**: أي القضية الموجبة تبقى موجبة بعد التبديل، والسالبة تبقى سالبة كذلك.
٣. **بقاء الصدق**: أي يراعى أن لا يكون تبديل الطرفين موجبًا لكذب القضية الثانية.

نتائجه

مع توفر الشروط المذكورة تكون نتائج عكس النقيض كما يلي:

١. **السالبة كلية تنعكس سالبة جزئية**

(لا شيء من الإنسان بجماد) يصدق (بعض اللاجماد ليس بلا إنسان)

٢. **السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية**

(بعض المعدن ليس بحديد) يصدق (بعض اللاحديد ليس بلا معدن)

٣. **الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية**

(كل كاتب إنسان) يصدق (كل لا إنسان لا كاتب)

٤. **الموجبة الجزئية**: لا تنعكس، وذلك لتخلّف إنتاج الاستدلال فيها فمثلًا قضية (بعض اللاحديد معدن) لا تنعكس إلى (بعض اللامعدن حديد) ولا إلى (كل لا معدن حديد) لأنهما كاذبتان، وتقدّم أن من شروط عكس النقيض بقاء الصدق.

ملاحظة

كيفية الاستدلال هنا هي نفس كيفية الاستدلال في العكس المستوي مع مراعاة الفروق بينهما.

النوع الرابع من أنواع التلازم

وفي النوع الرابع من أنواع التلازم، وهو:

لزوم كذب القضية الثانية (المطلوب) لكذب القضية الأولى (المبرهن عليها) .. يستعمل من طرائق الاستدلال غير المباشر طريقة العكس المستوي وطريقة عكس النقيض أيضًا .. ولكن مع جعل العكس موضوع الاستدلال ثمّ تطبيق قاعدة العكس عليه، وهي:

(إذا كذب العكس كذب الأصل).

ملاحظة ـ ١

الخطوات التي يجب أن تتبع في الاستدلال ـ هنا ـ هي نفس الخطوات السابقة في العكس المستوي وعكس النقيض، مع مراعاة الفارق المذكور.

ملاحظة ـ ٢

لا يلزم من صدق العكس صدق الأصل.

فمثلًا لو كانت نتيجة البرهان هي صدق العكس لا يلزم منه صدق الأصل، لأنه قد يصدق العكس ولا يصدق الأصل.

الاستدلال المباشر

تعريفه

الاستدلال المباشر هو: إقامة الدليل على المطلوب لإثباته.

مجال استعماله

يستعمل الاستدلال المباشر في القضايا التي لا يمنع من استعماله فيها أي مانع.

وبعبارة أوضح: يستعمل الاستدلال المباشر في كل مجال لا يلتجأ فيه إلى استعمال الاستدلال غير المباشر.

كيفيته

هي أن يعمد المستدل إلى المطلوب فيقيم البرهان عليه مباشرة متبعة خطواته التي ستذكر فيما يلي:

طرائقه

للاستدلال المباشر ثلاث طرائق ـ كما تقدّم ـ وهي:

القياس، الاستقراء، التمثيل.

القياس

تعريفه

القياس هو: تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات.

مثاله

كتطبيق قاعدة (كل من يشرب الخمر فاسق) على (خالد)، لأنه يشرب الخمر لمعرفة الحكم الذي يترتّب عليه، وهو (الفسق) فيقال: (خالد يشرب الخمر + وكل من يشرب الخمر فاسق = فخالد فاسق).

وكتطبيق قاعدة (كل ما يتمدّد بالحرارة معدن) على (الحديد)، لأنه يتمدّد بالحرارة لمعرفة الحكم الذي يترتّب عليه وهو (المعدنية)، فيقال:

(الحديد يتمدّد بالحرارة + وكل ما يتمدّد بالحرارة معدن = فالحديد معدن).

فالقاعدة الكلية في المثال الأول (كل من يشرب الخمر فاسق)

وفي المثال الثاني (كل ما يتمدّد بالحرارة معدن).

والجزئي في المثال الأول (خالد).

وفي المثال الثاني (الحديد).

والحكم الذي استفيد من تطبيق القاعدة في المثال الأول (فسق خالد).

وفي المثال الثاني (معدنية الحديد).

مصطلحاته

للقياس مصطلحات خاصة به، وهي:

١ . (صورة القياس)، وهي شكل تأليفه وتركيبه.

والقياس يتألف من مقدّمتين ـ كما سيأتي، مثل: (الحديد معدن + وكل معدن عنصر بسيط).

فالمجموع بهذا الوضع من الترتيب ـ الذي سيتضح فيها بعد ـ يسمّى صورة القياس.

٢. (المقدّمة)، تسمّى (مادة القياس) أيضًا وهي كل قضية تتألف منها صورة القياس.

فقضية (الحديد معدن) في المثال المتقدّم وكذلك قضية (كل معدن عنصر بسيط) مقدّمة.

وتنقسم المقدّمة إلى قسمين، هما: الصغرى والكبرى.

٣. (الصغرى) وهي المقدّمة التي تشتمل على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس وتقع المقدّمة الأولى للقياس كالمقدّمة (الحديد معدن) في المثال.

٤. (الكبرى)، وهي المقدّمة التي تؤلف القاعدة الكلية التي يعمد إلى تطبيقها على الجزئي لمعرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس وتقع المقدّمة الثانية للقياس كالمقدّمة (وكل معدن عنصر بسيط) في المثال.

٥. (الحدود)، وهي مفردات المقدّمتين: الموضوع والمحمول أو المقدّم والتالي.

مثل: (الحديد ـ معدن ـ معدن ـ عنصر بسيط) في المثال.

٦. (النتيجة)، وهي القضية التي يُنْتَهى إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى.

مثل: (الحديد عنصر بسيط) في المثال.

٧. (المطلوب)، وهي النتيجة قبل مزاولة تطبيق الكبرى على الصغرى.

أقسامه

ينقسم القياس إلى قسمين، هما: الاستثنائي والاقتراني.

١. القياس الاستثنائي

وهو ما صرّح في مقدمتيه بالنتيجة أو بنقيضها.

مثاله:

أ- (إن كان محمد عالمًا فواجب احترامه + لكنه عالم = فمحمد واجب احترامه).

ب- (لو كان خالد عادلًا فهو لا يعصي الله + ولكنّه قد عصى الله = ما كان خالد عادلًا).

٢. القياس الاقتراني

وهو ما لم يصرّح به في مقدمتيه بالنتيجة ولا بنقيضها.

مثاله:

(العالم متغير + وكل متغير حادث = فالعالم حادث).

أقسام الاقتراني

وينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين ـ أيضًا ـ، هما: الحملي والشرطي.

١. الاقتراني الحملي

وهو المؤلَّف من قضايا حملية فقط.

(مثاله): (الحمامة طائر + وكل طائر حيوان = فالحمامة حيوان).

٢. الاقتراني الشرطي

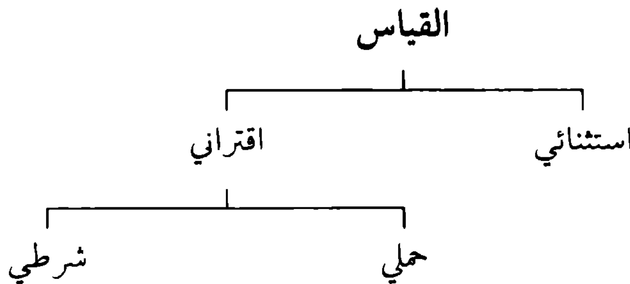
وهو المؤلَّف من قضايا شرطية فقط أو قضايا حملية وشرطية.

(مثاله):

أ- (الاسم كلمة + والكلمة إمّا مبنية أو معربة = فالاسم إمّا مبني أو معرب).

ب- (كلما كان الماء جاريًا كان معتصمًا + وكلما كان لا ينجس بملاقاة النجاسة = كلما كان الماء جاريًا، كان لا ينجس بملاقاة النجاسة).

الخلاصة



الاقتراني الحملي

حدوده

تنقسم حدود الاقتراني الحملي إلى ثلاثة أقسام، هي:

١. **الأوسط**، وهو: الحدّ المتكرّر في المقدمتين.

٢. **الأصغر**، وهو: الحدّ المذكور في الصغرى فقط.

٣. **الأكبر**، وهو: الحدّ المذكور في الكبرى فقط.

القواعد العامة له

لأجل أن يكون القياس الاقتراني منتجًا يجب أن يتوفّر على ما يلي:

١. تكرّر الحد الأوسط.

٢. ألاّ يتألف من سالبيتن.

٣. ألاّ يتألف من جزئيتين.

٤. ألاّ يتألف من صغرى سالبة وكبرى جزئية.

٥. أن تكون نتيجته تابعة لأضعف المقدّمتين.

ومعناه إذا كانت إحدى مقدّمتيه سالبة يجب أن تكون النتيجة سالبة لأن السالبة أضعف من الموجبة وإذا كانت إحدى مقدّمتيه جزئية يجب أن تكون النتيجة جزئية لأن الجزئية أضعف من الكلية.

كيفية الاستدلال به

هي أن يعمد المستدلّ إلى تأليف قضية أحد عنصريها هو الجزئي ويضعها صغرى القياس.

ثم يعمد إلى التماس القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكّد من أنها قد برهن على صدقها في ملحها.

مثلًا لو كانت القاعدة من القواعد العامّة في الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية فقبل أن يدرجها المستدلّ كبرى القياس عليه أن يتأكّد من صحتها وصدقها في محلها من الرياضيات أو الفيزياء أو الجغرافية الطبيعية.

وبعد التماس القاعدة الكلية والتأكّد من صدقها يدرجها كبرى القياس.

ثم يعمد إلى استخراج النتيجة وذلك بأن يؤلفها من الأصغر والأكبر بوضع الأصغر موضوعًا والأكبر محمولًا.

فلاستخراج النتيجة من المثال الآتي:

(الحديد معدن + وكل معدن عنصر بسيط).

نأخذ الأصغر وهو (الحديد) موضوعًا، ونأخذ الأكبر وهو (عنصر بسيط) محمولًا ونؤلف منهما قضية النتيجة، فنقول: (الحديد عنصر بسيط).

الخلاصة

والخطوات التي تتبع في الاستدلال بالقياس هي ما يلي:

١. تعيين المطلوب.
٢. تأليف صغرى أحد عنصريها الجزئي (المطلوب معرفة حكمه).
٣. تأليف كبرى من القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئي بعد التأكّد من صدقها.
٤. استخراج النتيجة بتأليفها من الأصغر موضوعًا والأكبر محمولًا.

تنبيه

نتيجة القياس دائمًا تتبع أضعف المقدمتين في الكم والكيف، كما سبقت الإشارة إليه ـ فإذا كانت إحدى المقدّمتين جزئية لا بدَّ وأن تأتي النتيجة جزئية، وإذا كانت إحدى المقدمتين سالبة لا بدَّ وأن تأتي النتيجة سالبة.

الأشكال الأربعة

ينقسم الاقتراني باعتبار كيفية وضع الحد الأوسط في مقدمتيه إلى أربعة أقسام تسمّى بِـ (الأشكال الأربعة)، وهي:

الشكل الأول

تعريفه

الشكل الأول هو: ما كان الأوسط فيه محمولًا في الصغرى موضوعًا في الكبرى.

شروطه

لأجل أن يكون الشكل الأول منتجًا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامّة المتقدّمة ما يلي:

١. أن تكون صغراه موجبة.

٢. أن تكون كبراه كلية.

أقسامه

إذا توفر الشكل الأول على شروط الإنتاج العامّة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة أربعة، هي:

الأول: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضًا.

وينتج: موجبة كلية.

مثاله: (كل خمر مسكر + وكل مسكر حرام = كل خمر حرام).

الثاني: وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة كلية.

مثاله: (كل خمر مسكر + ولا شيء من المسكر بنافع = لا شيء من الخمر بنافع).

الثالث: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من موجبة كلية.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله: (بعض المعدن حديد + وكل حديد يتمدّد بالحرارة = بعض المعدن يتمدّد بالحرارة).

الرابع: وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (بعض الطيور له أذنان + ولا شيء مما له أذنان يبيض = بعض الطيور لا يبيض).

الشكل الثاني

تعريفه

الشكل الثاني هو: ما كان الأوسط فيه محمولًا في المقدّمتين.

شروطه

لأجل أن يكون الشكل الثاني منتجًا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامّة ما يلي:

١. أن تختلف مقدّمتاه بالكيف .. أي أن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.
٢. أن تكون كبراه كلية.

أقسامه

إذا توفّر الشكل الثاني على شروط الإنتاج العامّة والخاصّة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي:

(الأول): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة كلية.

مثاله: (كل مجترّ ذو ظلف + ولا شيء من الطائر بذي ظلف = لا شيء من المجترّ بطائر).

(الثاني): وتتألف صغراه من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية.

وينتج: سالبة كلية.

مثاله: (لا طالب من الكسالى بناجح + وكل مجدٍّ ناجح = لا طالب من الكسالى بمجدّ).

(الثالث): وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (بعض المعدن ذهب + ولا شيء من الفضة بذهب = بعض المعدن ليس بفضة).

(الرابع): وتتألف صغراه من سالبة جزئية وكبراه من موجبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (بعض الجسم ليس بمعدن + وكل ذهب معدن = بعض الجسم ليس بذهب).

الشكل الثالث

تعريفه

الشكل الثالث هو: ما كان الأوسط فيه موضوعًا في المقدّمتين.

شروطه

لأجل أن يكون الشكل الثالث منتجًا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامّة ما يلي:

١. أن تكون صغراه موجبة.
٢. أن تكون إحدى مقدّمتيه كلية.

أقسامه

إذا توفّر الشكل الثالث على شروط الإنتاج العامّة والخاصة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي:

(الأول): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضًا.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله: (كل ذهب معدن + وكل ذهب غالي الثمن = بعض المعدن غالي الثمن).

(الثاني): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (كل ذهب معدن + ولا شيء من الذهب بفضة = بعض المعدن ليس بفضّة).

(الثالث): وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من موجبة كلية.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله: (بعض الطائر أبيض + وكل طائر حيوان = بعض الأبيض حيوان).

(الرابع): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة جزئية.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله: (كل طائر حيوان + وبعض الطائر أبيض = بعض الحيوان أبيض).

(الخامس): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة جزئية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (كل حيوان حسّاس + وبعض الحيوان ليس بإنسان = بعض الحساس ليس بإنسان).

(السادس): وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (بعض الذهب معدن + ولا شيء من الذهب بحديد = بعض المعدن ليس بحديد).

الشكل الرابع

تعريفه

الشكل الرابع هو: ما كان الأوسط فيه موضوعًا في الصغرى ومحمولًا في الكبرى.

شروطه

لأجل أن يكون الشكل الرابع منتجًا يشترط فيه بالإضافة إلى الشروط العامّة ما يلي:

١. أن لا تكون إحدى مقدّمتيه سالبة جزئية.
٢. أن تكون صغراه كلية إذا كانت مقدّمتاه موجبتين.

أقسامه

إذا توفّر الشكل الرابع على شروط الإنتاج العامّة والخاصّة به تكون أقسامه المنتجة هي ما يلي:

(الأول): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من موجبة كلية أيضًا.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله: (كل إنسان حيوان + وكل ناطق إنسان = بعض الحيوان ناطق).

(الثاني): وتتألف صغراه من موجة كلية وكبراه من موجبة جزئية.

وينتج: موجبة جزئية.

مثاله: (كل إنسان حيوان + وبعض الولود إنسان = بعض الحيوان ولود).

(الثالث): وتتألف صغراه من سالبة كلية وكبراه من موجبة كلية.

وينتج: سالبة كلية.

مثاله: (لا شيء من الإنسان بجماد + وكل ناطق إنسان = لا شيء من الجماد بناطق).

(الرابع): وتتألف صغراه من موجبة كلية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (كل سائل يتبخّر + ولا شيء من الحديد بسائل = بعض ما يتبخّر ليس بحديد).

(الخامس): وتتألف صغراه من موجبة جزئية وكبراه من سالبة كلية.

وينتج: سالبة جزئية.

مثاله: (بعض السائل يتبخّر + لا شيء من الحديد بسائل = بعض ما يتبخّر ليس بحديد).

الاقتراني الشرطي

تعريفه

تقدّم أن الاقتراني الشرطي هو الذي يتألف من شرطيتين أو من قضيتين إحداهما شرطية والأخرى حملية.

حدوده

أما حدوده فهي حدود الاقتراني الحملي ذاتها: (الأصغر والأوسط والأكبر) وبالتعريف المتقدّم لها هناك.

أقسامه

ينقسم الاقتراني الشرطي باعتبار ما يتألف من قضايا إلى الأقسام التالية:

١ . المؤلف من المتصلات

ويشترط في المتصلتين اللتين يتألف منهما أن تكونا لزوميتين «لأن الاتفاقيات لا حكم لها في الإنتاج، نظرًا إلى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية»[١].

مثل:

(١) المنطق ٢/ ٢٣٧.

كلما كان الإنسان عاقلًا قنع بما يكفيه + وكلما قنع بما يكفيه استغنى = كلما كان الإنسان عاقلًا استغنى.

وكما نرى ـ في المثال ـ لا يختلف هذا القياس في صورته عن قسيمه الاقتراني الحملي من اشتراك مقدّمتيه بالجزء المتكرر فيهما.

ومن هنا يمكن أن تأتي منه الأشكال الأربعة للاقتراني الحملي بشروطها في الكم والكيف، وعليه لا وجه للإعادة والتكرار كما يقول شيخنا المظفّر ﷺ[1].

٢. المؤلف من المنفصلات

ولتيسير جعل هذا القسم منتجًا وتسهيل الوصول إلى المطلوب يُحوَّل إلى القسم الأول أي إلى مؤلف من متصلتين متوفرتين على حد أوسط مشترك بينهما ليتسنّى للمستدل تأليف الأشكال الأربعة منه وبالتقرير المتقدّم.

ويتمّ هذا التحويل باتباع الخطوات التالية:

أ- تحويل مقدّمتيه المنفصلتين إلى المتصلات التي يمكن أن تتحول إليها بطريقة التحويل التي سنذكرها بعد إتمام ذكر هذه الخطوات.

ب- اختيار المتصلتين اللتين يمكن أن تؤلفا واحدًا من الأشكال الأربعة وذلك بتوافرهما على الحد الأوسط المشترك بينهما بوروده في كل منهما، من مجموع المتصلات التي تم تحويل المنفصلتين إليها.

---

(١) م. ن.

طريقة التحويل

١ . تحويل المنفصلة الحقيقية

تتحول هذه المنفصلة إلى أربع متصلات، هي: «متصلتان: مقدّم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر» و«المتصلتان مقدّم كل واحدة منها نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر». ومثاله:

المنفصلة الحقيقية: العدد إما زوج أو فرد.

المتصلات الأربع

أ- إذا كان العدد زوجًا فهو ليس بفرد.

ب- إذا كان العدد فردًا فهو ليس بزوج.

ج- إذا لم يكن العدد زوجًا فهو فرد.

د- إذا لم يكن العدد فردًا فهو زوج.

٢. تحويل مانعة الجمع

وتتحول هذه المنفصلة إلى متصلتين: «كل واحدة منهما عين أحد الطرفين والتالي نقيض الآخر». ومثاله:

المنفصلة مانعة الجمع: الشيء إمّا شجر وإما حجر.

المتصلتان:

أ- إذا كان الشيء شجرًا فهو ليس بحجر.

ب- إذا كان الشيء حجرًا فهو ليس بشجر.

٣. تحويل مانعة الخلو

تتحول هذه المنفصلة إلى متصلتين «مقدّم كل واحدة منهما نقيض أحد الطرفين والتالي عين الآخر». ومثاله:

المنفصلة مانعة الخلو: زيد إمّا في الماء أو لا يغرق.

المتصلتان:

أ- إذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق.

ب- إذا غرق زيد فهو في الماء[1].

وبعد هذا نأخذ للتطبيق المثال الذي ذكره شيخنا المظفّر، وهو:

«لو أن حاكمًا جيء له بمتهم في قتل وعلى ثوبه بقعة حمراء، ادّعى المتهم أنها حبر، فأول شيء يصنعه الحاكم لأجل التوصّل إلى إبطال دعوى المتهم أو تأييده أن يقول:

هذه البقعة إمّا دم أو حبر (مانعة جمع)

وهي إمّا دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

فتحول مانعة الجمع إلى المتصلتين:

١. كلما كانت البقعة دمًا فهي ليست بحبر.

٢. لكن كانت حبرًا فهي ليست بدم.

وتحول مانعة الخلو إلى المتصلتين:

٣. كلما لم تكن البقعة دمًا فلا تزول بالغسل.

٤. كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

وبمقارنة المتصلتين رقم (١)، (٢) بالمتصلتين (٣)، (٤) تحدث أربع صور:

اثنتان منهما لا يتكرّر فيهما حد أوسط وهما المؤلفتان من رقم (١)، (٣) ومن رقم (٢)، (٤).

أما المؤلفة من رقم (١)، (٤) فهي من الشكل الأول إذا جعلنا رقم (٤) صغرى» يعني هكذا:

(١) م. ن.

كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم + وكلما كانت البقعة دمًا فهي ليست بحبر = كلما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر.

«وأما المؤلفة من (٢)، (٣) فهي من الشكل الأول أيضًا» يعني هكذا:

كلما كانت البقعة حبرًا فهي ليست بدم + وكلما لم تكن البقعة دمًا فلا تزول بالغسل = كلما كانت البقعة حبرًا فلا تزول بالغسل.

٣. المؤلف من المتصلة والمنفصلة

لأجل أن يكون القياس منه منتجًا تحوَّل المنفصلة فيه إلى متصلة فيرجع إلى القسم الأول وينتج حينئذٍ أحد الأشكال الأربعة كما تقرر في القسم الأول المؤلف من المتصلتين.

٤. المؤلف من المتصلة والحملية

مثل:

كلما كان المعدن ذهبًا كان نادرًا + وكل نادر ثمين = كلما كان المعدن ذهبًا كان ثمينًا.

٥. المؤلف من الحملية والمنفصلة

مثل:

الثلاثة عدد + والعدد إما زوج أو فرد = الثلاثة إما زوج أو فرد.

القياس الاستثنائي

تعريفه

تقدّم الإلماح إلى تعريفه بأنه الذي تذكر نتيجته في أحد مقدّمتيه إمّا بعينها أو بنقيضها وسمي استثنائيًا لاشتماله على أداة الاستثناء وهي (لكن) ـ كما نتبيّن هذا من الأمثلة.

شروط إنتاجه

١. أن تكون إحدى مقدّمتيه كلية.

٢. ألاّ تكون الشرطية فيه اتفاقية.

٣. أن تكون الشرطية فيه موجبة.

تقسيمه

ينقسم القياس الاستثنائي باعتبار نوع الشرطية فيه إلى قسمين، هما: الاتصالي والانفصالي.

الاستثنائي الاتصالي

تعريفه

الاستثنائي الاتصالي هو: ما كانت الشرطية فيه متصلة.

مثاله

- كلما كان الماء جاريًا كان معتصمًا + لكن هذا الماء جارٍ = فهو معتصم.
- كلما كان الماء جاريًا كان معتصمًا + لكن هذا الماء ليس بمعتصم = فهو ليس بجارٍ.

طريقة استخلاص النتيجة

وكما رأينا في المثالين المذكورين أن استخلاص النتيجة في المثال الأول باستثناء عين المقدّم وهو (كان الماء جاريًا) ونتج عنه عين التالي، وهو (كان معتصمًا).

وفي المثال الثاني تم باستثناء نقيض التالي، وهو (ليس هذا الماء معتصمًا) ونتج عن هذا نقيض المقدّم وهو (الماء ليس بجارٍ).

والخلاصة: أن استخلاص النتيجة هنا يتم:

أ- باستثناء عين المقدّم فينتج عين التالي.

ب- أو باستثناء نقيض التالي فينتج عنه نقيض المقدّم.

<u>الاستثنائي الانفصالي</u>

تعريفه

الاستثنائي الانفصالي هو: ما كانت الشرطية فيه منفصلة.

مثاله

العدد إما زوج أو فرد + لكن هذا العدد زوج = فهو ليس بفرد.

وقد تمّ استخلاص النتيجة ـ كما رأينا في المثال الثاني ـ باستثناء عين أحد الطرفين الذي نتج عنه نقيض الطرف الآخر. ويأتي هذا في الشرطية المنفصلة

الحقيقية كما في المثال، وكذلك في المنفصلة مانعة الجمع، أما في المنفصلة مانعة الخلو فيتم باستثناء نقيض أحد الطرفين فينتج عنه عين الآخر.

أهمية القياس

مما تقدّم نستطيع أن ندرك الأهمية العظمى للقياس حيث يعرّفنا كيفية التطبيقات العلمية للحصول على النتائج المطلوبة.

وفي ضوئه: نستطيع أن ندرك أنّ القياس يشمل كل المجالات التي تتوفر على قواعد تطبيقية ـ علمية كانت أو غير علمية.

الاستقراء

تعريفه

الاستقراء هو: تتبع الجزئيات للحصول على حكم كلي (قاعدة عامّة).

شرح التعريف

يعني بذلك هو أن نتتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف الحكم الكلي الذي ينطبق عليها. فنؤلف منه قاعدة عامّة.

مثل: أن نستقرئ ونتتبع استعمال (الفاعل) في مختلف الجمل في اللغة العربية لنعرف حكمه الإعرابي، فنرى أن الكلمة التي تقع فاعلًا في مختلف الجمل التي استقرأناها تكون مرفوعة ننتهي إلى النتيجة التالية، وهي: إن الفاعل في لغة العرب «مرفوع» .. فنؤلف من هذه النتيجة قاعدة عامّة هي (كل فاعل مرفوع).

أقسامه

ينقسم الاستقراء إلى قسمين، هما: الاستقراء التام، والاستقراء الناقص.

١. الاستقراء التام

هو تتبع جميع جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه.

كما لو أردنا أن نعرف: هل أن من بين الطلبة الدينيين في النجف الأشرف طلابًا إفريقيين. فإننا نستقرئ كل طالب موجود في النجف استقراءً كاملًا حتّى نتهي إلى النتيجة.

هذا النوع من الاستقراء الكامل الشامل لجميع جزئيات الكلي والانتهاء إلى النتيجة منه يسمّى بـ (الاستقراء التام).

٢. الاستقراء الناقص

وهو تتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه.

كما لو أراد العالم الكيميائي معرفة مدى تأثير الضغط على الغازات فإنه يجري التجربة على بعض الغازات. وعندما يرى أنه كلما زاد الضغط على هذه الجزئيات موضوع التجربة قَلّ حجمها وكلما نقص الضغط زاد حجمها بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة، يتخذ من هذه الظاهرة الطبيعية التي لاحظها أثناء التجربة حكمًا عامًّا لجميع الغازات. فيضع ـ على ضوئه ـ قاعدته العامّة: (كل غاز إذا زاد الضغط عليه قَلّ حجمه وإذا نقص الضغط عنه زاد حجمه بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة).

وهكذا العالم الرياضي متى أراد معرفة: هل أن درجة زاويتي القاعدة في المثلث متساوي الساقين متساويتان أو لا؟ .. فإنه يقيم البرهان على مثال واحد أو مثالين، ومنه يعمم الحكم إلى جميع جزئيات المثلث متساوي الساقين، فيضع القاعدة العامّة التالية: (كل مثلث متساوي الساقين زاويتا القاعدة فيه متساويتان).

أقسام الاستقراء الناقص

وينقسم الاستقراء الناقص إلى قسمين ـ أيضًا ـ، هما: الاستقراء المعلل والاستقراء غير المعلل.

١. الاستقراء المعلل

هو ما يعمّم فيه الحكم على أساس من الإيمان بوجود علّة الحكم في كل جزئياته.

كما في مثالي الغاز والمثلث المتقدّمين. فإن العالم الكيميائي إنما عمم الحكم على جميع جزئيات الغاز لأنه يؤمن بأن تلك الظاهرة الطبيعية في الغاز التي شاهدها أثناء التجربة هي نوع من أنواع التغييرات الطبيعية، ويؤمن أيضًا بأن كل تغير طبيعي لا بدَّ وأن يستند إلى علّة وبملاحظة تكرار التجربة على أنواع مختلفة من الغازات انتهى إلى أن زيادة الضغط هي علة قلّة الحجم. وأن قلة الضغط هي علّة زيادة الحجم، وبما أنه يؤمن أيضًا بأن الغازات على اختلاف أنواعها ذات طبيعة واحدة من حيث هي غازات، وضع قاعدته العامّة.

فعلى أساس من إيمانه بوحدة العلّة وبوحدة الطبيعة في جميع الغازات وضع قاعدته العامّة المذكورة في أعلاه.

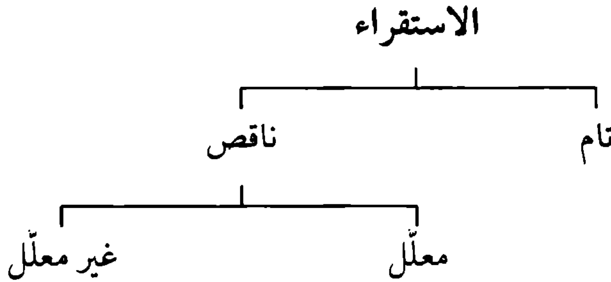
وهكذا العالم الرياضي .. ومثلهما غيرهما من العلماء في مختلف حقول العلوم الرياضية والطبيعية والاجتماعية وغيرها.

٢. الاستقراء غير المعلل

وهو الذي لا يعتمد في تعميم أحكامه على التعليل.

كما هو الأمر في أغلب الإحصائيات والتصنيفات العلمية.

الخلاصة



كيفية الاستدلال بالاستقراء

للاستقراء مراحل يمرّ بها المستقرئ، عند قيامه بعملية الاستدلال الاستقرائي تسمّى بـ (مراحل الاستقراء) وتتلخّص فيما يلي:

١. مرحلة الملاحظة والتجربة.
٢. مرحلة الفرض.
٣. مرحلة القانون.

أولًا: مرحلة الملاحظة والتجربة

وهي مرحلة توجيه المستقرئ فكره نحو المطلوب لمعرفة حقيقته أو تبيان معناه.

و(الملاحظة) هي: مشاهدة المطلوب في الطبيعة على ما هو عليه.

و(التجربة) هي: مشاهدة المطلوب في ظروف يهيئها المستقرئ حسبما يريد.

خطوات العملية

وخطوات العملية العقلية التي يتبعها المستقرئ في هذه المرحلة تتلخص بالآتي:

١. تركيز الانتباه حول المطلوب وحصره به فقط.
٢. فهم معنى الأثر الذي تنقله الحواس إلى العقل بسبب عملية تركيز الانتباه وتفسيره على ضوء خبرات العقل المخزونة فيه.
٣. استحصال النتائج في ضوء عملية الفهم والتفسير وما تنتهي إليه.

الفرق بين التجربة والملاحظة

تفترق التجربة عن الملاحظة بمزايا، أهمها ما يلي:

١. أن التجربة تدور في نطاق المطلوب فقط بسبب الظروف التي يهيئها المستقرئ لذلك. بعكس الملاحظة فإنها قد لا يتأتى فيها ذلك.
فمثلًا: إذا كان الشيء المشاهد مما يقتدر على عزله عمّا سواه إنما يعزل بالتجربة لا بالملاحظة وذلك كتجربة معرفة تأثير الجاذبية الأرضية على الأجسام الساقطة داخل نواقيس مفرغة من الهواء.
٢. بالتجربة يستطيع العلماء أن يوجدوا ظواهر طبيعية ومركبات مادية قد لا توجد في الطبيعة أو لا يمكن مشاهدتها عن طريق الملاحظة .. كالمركبات الكيميائية المستعملة في الطب والصباغة وأدوات الحرب.
٣. أن التجربة أسرع في الوصول إلى النتيجة من الملاحظة.
٤. في التجربة يستطيع العلماء تقدير العوامل التي تساعد على وجود الظواهر الطبيعية تقديرًا كميًا دقيقًا فيزيدون فيها أو ينقصون حسبما تتطلبه الوضعية.

مجال الملاحظة

يرجع إلى الملاحظة في المجالات التالية:

١. فيما يستحيل إجراء التجربة عليه، كحركة الفلك والمد والجزر وإعادة الحياة إلى الجسم الميت.
٢. فيما يحدث ضررًا بليغًا على الإنسان كمحاولة معرفة تأثير الغازات السامّة على الإنسان أو معرفة ما ينجم عن إتلاف بعض خلايا مخ الإنسان.
٣. فيما يتطلّب نفقات كبيرة تصرف على التجربة لا تتناسب وفائدتها العلمية.

شروط المرحلة

يشترط في القيام بالملاحظة أو إجراء التجربة ما يلي:
١. تركيز الانتباه وحصر الملاحظة أو التجربة في المطلوب دون ما عداه.
٢. الدقّة والضبط.
٣. تسجيل الظاهرة المشاهدة.
٤. تكرار العملية إلى القدر الذي ينهي إلى الاطمئنان بنجاحها.

ثانيًا: (مرحلة الفرض):

بعد أن ينتهي المستقرئ من مرحلة الملاحظة والتجربة وذلك عندما تتوفر لديه الأمثلة الكافية حول المطلوب، ينتقل إلى المرحلة الثانية من الاستدلال بالاستقراء وهي مرحلة الفرض.

و(الفرض) هو: الرأي الذي يضعه المستقرئ لتفسير أسباب الظاهرة المشاهدة أو آثارها على سبيل التخمين والظن.

فالفرض ـ في واقعه ـ تفسير مؤقت يفترضه المستقرئ بغية التوصّل عن طريق التأكد من صحته إلى القانون أو القاعدة العامّة المطلوبة.

شروط المرحلة

لا يعدّ الفرض فرضًا علميًا إلا إذا توفّر على الشروط التالية:

١. ألاّ يتعارض الفرض والقوانين العلمية الثابتة.

٢. أن يكون الفرض قضية قابلة للبرهنة على صحتها أو فسادها.

٣. أن يكون الفرض فيه قضية قابلة للتطبيق على جميع الجزئيات المشاهدة.

إثبات الفرض

لاختبار صحة الفرض العلمي والتأكد منها وضعت قواعد علمية، وهي: الطريقة القياسية والطرق الخمس التي وضعها (جون استيوارت مل) التي تسمّى بِـ (طرق الاستقراء) أو (قوانين الاستقراء)، وهي:

١. الطريقة القياسية

وهي: أن يفترض المستقرئ وجود (علاقة علمية) بين الأشياء موضوع البحث، ثم يستنتج من ذلك الافتراض نتائج، ويبحث عمّا يؤيد صحة هذه النتائج، فإن عثر على ذلك تيقن صحة فرضه، وإن لم يعثر على ما يؤيد تلك النتائج عدل عن فرضه إلى فرض آخر.

ويمكن أن نستعمل هذه الطريقة لإثبات مختلف الفروض العلمية وخاصة في العلوم الاجتماعية والعلوم التاريخية وعلم طبقات الأرض وعلم الفلك.

وباستخدام هذه الطريقة توصل علماء الفلك إلى معرفة حركة الأفلاك وحركة الأرض حول الشمس وكروية الأرض وحركة المدّ والجزر.

وبهذه الطريقة أيضًا يعلل علماء طبقات الأرض الأسباب التي أدّت إلى حدوث التغيرات في القشرة الأرضية.

وهكذا بالنسبة إلى الكثير من الحوادث التاريخية والتغيرات الاجتماعية.

٢. الطرق الخمس

أ. طريقة التلازم في الوقوع: وتقوم على الإيمان بتلازم العلّة والمعلول واتفاقهما في الوجود والواقع، بمعنى أنه متى وجدت العلة وجد المعلول.

فالمستقرئ ـ هنا ـ يدرس أكثر من حالة من الحالات التي تقع فيها الظاهرة ثم يقوم بتحليل ظروف كل حالة مستقلّة عن الحالات الأخرى، متى ما لاحظ اشتراك جميع الحالات في أمر واحد، استنتج أن من الراجح أن يكون ذلك الأمر المشترك بين جميع الحالات هو علة حدوث الظاهرة.

كإيمان عالم النبات بأن مادّة (الكلوروفيل) هي علة خضرة أوراق البرسيم لوجود الكلوروفيل في جميع الأوراق التي فحصها.

ب. طريقة التلازم في التخلف: وتقوم على الإيمان بتلازم العلة والمعلول في العدم. بمعنى أنه متى عدمت العلّة عدم المعلول.

والمستقرئ ـ هنا ـ يدرس حالتين تقع الظاهرة في إحداهما ولا تقع في الأخرى، ويحلل جميع ظروف الحالتين، فإن انتهى إلى أن الحالتين متفقتان في كل شيء سوى أمر واحد، ورأى أن هذا الأمر الواحد كان موجودًا في الحالة التي وقعت فيها الظاهرة وغير موجود في الأخرى استنتج أن من الراجح أن يكون هذا الأمر الموجود في حالة والمفقود في أخرى هو علّة وجود الظاهرة.

وبهذه الطريقة يستنتج ـ مثلًا ـ أن الأوكسجين علّة في الاحتراق لأن عدم وجوده يسبِّب امتناع الاحتراق. وأن الهواء علة في سماع الأصوات لأنه عند عدم وجوده يستحيل سماع الأصوات.

ج. طريقة التلازم في الوقوع والتخلف: وتقوم على الإيمان بأن العلة إذا وجدت وجد المعلول، وإذا عدمت عدم المعلول.

والمستقرئ ـ هنا ـ يهتدي إلى علة الظاهرة بوجود الظاهرة عند وجود عنصر معين مشترك بين حالتين وبعدم الظاهرة عند عدم ذلك العنصر المشترك، فإنه يستنتج أن من الراجح أن يكون هذا العنصر المشترك هو علّة وجود الظاهرة، كما لو لوحظ أن ظاهرة (ضعف التكوين العلمي) منتشرة في مدارس متعدّدة تشترك في نظام تعليمي خاص، وغير منتشرة في مدارس أخرى متعدّدة مشتركة في عدم أخذها بذلك النظام الخاص.

فإن المستقرئ ـ هنا ـ يستنتج أن من الراجح أن تكون علّة ضعف التكوين العلمي هو النظام التعليمي الخاص.

د. طريقة التلازم في التغير: وتقوم على الإيمان بأن أي تغير يحدث في العلة لا بدَّ وأن يحدث في المعلول.

وبهذه الطريقة انْتُهِيَ إلى معرفة أن حركة المدّ والجزر معلولة لجذب الشمس والقمر للأرض، وذلك لأن تغير المدّ والجزر يتبع بانتظام حركة الشمس والقمر طول السنة.

وانتهي بسببها أيضًا إلى معرفة أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسبًا عكسيًّا .. وإلى معرفة تحديد العلاقة بين العرض والطلب في الأسواق التجارية.

هـ. طريقة البواقي: وتقوم على الإيمان بأن علة الشيء لا تكون علة لشيء آخر يختلف عنه.

والمستقرئ ـ هنا ـ يلاحظ فيما إذا رأى علتين لمعلولين مختلفين وعلم بأن علة معينة من العلتين هي علة لمعلول معين من المعلولين استنتج أن من الراجح أن تكون العلة الباقية هي علة المعلول الباقي.

وبهذه الطريقة اهتدى (ليفرييه) إلى اكتشاف الكوكب (نبتون) وذلك حينما وجد انحرافًا في مدار الكوكب (يورانوس) ونسب ذلك الانحراف إلى وجود كوكب آخر قريب منه، لأن علل الظواهر الفلكية الأخرى المتصلة

بالكوكب (يورانوس) معروفة لديه سوى الظاهرة الباقية وهي ظاهرة انحراف مدار (يورانوس) فإذن من الراجح أن تكون علتها هو وجود كوكب آخر قريب منه.

ثالثًا: (مرحلة القانون):

وهي المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها المستقرئ وذلك بعد أن تثبت لديه صحة الفرض الذي افترضه، وينتقل إلى وضع القاعدة العامّة الثابتة التي تسمى: (القانون).

الخلاصة

والخطوات التي تتبع في طريقة الاستدلال بالاستقراء هي:

١. تعيين المطلوب.
٢. دراسة الجزئيات.
٣. استخراج النتيجة.
٤. وضع القاعدة العامّة.

تنبيه

قد تطلق كلمة (نظرية) في العلوم على (الفرض) كما يقال (نظرية التطوّر) و(نظرية الجاذبية).

وقد تطلق على (القانون) كما يقال (نظرية العرض والطلب) و(نظرية أرخميدس في الأجسام الطافية).

إلا أنه غالبًا ما تستعمل كلمة (نظرية) ويراد منها (القانون).

أهمية الاستقراء

للاستقراء أهمية كبرى في مناهج البحوث العلمية حيث يتوقّف عليه تأليف القواعد العلمية العامّة، والتوصل إليها.

فعالم الفيزياء لا يستطيع أن يتوصل إلى قواعد علم الفيزياء حول الظاهرة الطبيعية ما لم يدرس مختلف جزئيات كل ظاهرة من تلك الظواهر التي يحاول إعطاء قواعد عامّة حولها.

وكذلك عالم اللغة العربية لا يستطيع أن يعطي قواعد عامّة في اللغة العربية ما لم يستقرئ ويدرس مختلف المفردات والجمل في شتّى استعمالات العرب اللفظية.

وهكذا في كل علم من العلوم الأخرى.

فالاستقراء هو الذي يزودنا بالقواعد العامّة التي نستعملها في التطبيقات العلمية عن طريق القياس لمعرفة أحكام الجزئيات.

وفي ضوئه: نعرف أيضًا مدى علاقة الاستقراء بالقياس.

التمثيل

تعريفه

التمثيل هو: إثبات حكم جزئي لثبوته في جزئي مشابه له.

مثاله

كإثبات حكم حرمة الخمر للنبيذ لأنه يشبه الخمر في الإسكار.

أركانه

للتمثيل أركان لا يتمّ الاستدلال به إلا عند توفرها، وهي:

١. **الأصل**، وهو: الجزئي المعلوم ثبوت الحكم له، كالخمر في المثال المذكور.
٢. **الفرع**، وهو: الجزئي المطلوب إثبات الحكم له، كالنبيذ في المثال المذكور.
٣. **الجامع**، وهو: جهة المشابهة بين الأصل والفرع. كالإسكار في المثال المذكور.
٤. **الحكم**، وهو: الحكم المعلوم ثبوته للأصل الذي يحاول إثباته للفرع، كالحرمة في المثال المذكور.

كيفية الاستدلال به

هي أن يعمد المستدل إلى معرفة جزئي يشابه الجزئي الذي يطلب إثبات حكمه .. ثم يقوم بمحاولة حصر علة الحكم في النقطة أو الوصف الذي يشترك الجزئيان فيه والذي يصلح لأن يكون سببًا للحكم .. ثم يثبت الحكم.

مثل: أن يعمد المستدل وهو يريد معرفة (حكم النبيذ) إلى معرفة ما يشابهه في بعض أوصافه التي تصلح لأن تكون سببًا للحكم وهو (الخمر) ـ هنا.

ثم يقوم بمحاولة حصر سبب حرمة شرب الخمر بِـ (الإسكار) من بين الأوصاف المشتركة بين الخمر والنبيذ، لأن الإسكار يصلح لأن يكون سببًا للحرمة.

ثم ينتهي بعدها إلى أن الإسكار الذي هو سبب لحرمة شرب الخمر موجود في النبيذ ـ أيضًا.

فيرتب عليه: أن حكم شرب النبيذ هو الحرمة أيضًا لأنه مسكر كالخمر.

الخلاصة

والخطوات التي تتبع في الاستدلال بالتمثيل هي ما يلي:

١. تعيين المطلوب.
٢. تعيين الأصل.
٣. محاولة حصر سبب الحكم في نقطة مشتركة بين الأصل والفرع، تصلح لأن تكون سببًا للحكم.
٤. النتيجة.

أهمية التمثيل

تقدّم أن رأينا في موضوع (إثبات الفرض) من الاستقراء كيف أن التمثيل يتخذ أساسًا لكثير من الفروض العلمية في مختلف العلوم.

فعن طريق التمثيل توصّل (دارون) إلى وضع (نظرية تنازع البقاء) بين الأحياء، لأنه لاحظ وجه شبه بين الحياة الاجتماعية في قيامها على أساس من التنافس والتصارع وبين الحياة الطبيعية.

وعن طريق التمثيل أيضًا توصل (نيوتن) إلى وضع (نظرية الجاذبية) لأنه لاحظ وجه شبه بين سقوط الأجسام نحو الأرض وحركة القمر حول الأرض وحركة الكواكب جميعها حول الشمس.

والتمثيل هو (القياس الشرعي) الذي يعدّ في رأي بعض المذاهب الفقهية الإسلامية مصدرًا من مصادر التشريع الإسلامي.

بهذا وأمثاله نستطيع أن ندرك أهمية التمثيل في العلوم.

التحليل والتركيب

التحليل

تعريفه

التحليل هو: تقسيم الشيء إلى أجزائه من عناصر أو صفات أو خصائص، أو عزل بعضها عن بعض، ثم دراستها واحدًا واحدًا للوصول إلى معرفة العلاقة القائمة بينها وبين غيرها.

تقسيمه

ينقسم التحليل إلى قسمين، هما: التحليل المادّي (أو الطبيعي) والتحليل العقلي (أو المنطقي).

١ . التحليل المادّي

هو تقسيم الشيء إلى أجزائه أو عزل عناصره بعضها عن بعضها في الواقع الخارجي.

مثاله

كتحليل الماء ـ كيميائيًا إلى عنصر الأوكسجين وعنصر الهيدروجين بنسبة (٢) من الأوكسجين إلى (١) من الهيدروجين.

وتحليل حامض الكاربونيك إلى (١٦) جزءًا من الأوكسجين و(٦) أجزاء من الكربون.

٢. التحليل العقلي

هو عزل أجزاء الشيء أو صفاته أو خصائصه بعضها عن بعض في الذهن.

مثاله

كتحليل العالم الكيميائي الذي يبحث في الفضة وخواصها عندما يحللها إلى صفة اللون (البياض) ويعزل هذه الصفة في ذهنه ويتأكد من وجودها في أفراد أخرى من الفضة، ثم يحللها إلى خاصية (قبول الفضة للطرق) ويعزلها كذلك ويتأكد من وجودها أيضًا في أفراد أخرى من الفضة، ثم يحللها إلى خاصية (سرعة توصيل الفضة للحرارة والبرودة والكهرباء) ويعزلها ويتأكد منها كما فعل سابقًا .. وهكذا يعمل في بقية الصفات والخواص حتى ينتهي إلى مجموعة من الصفات والخصائص تعطي صورة كاملة للفضة.

التركيب

تعريفه

التركيب هو: جمع أجزاء الشيء أو ربط صفاته وخواصه بعضها ببعض للوصول إلى قوانين عامّة.

تقسيمه

ينقسم التركيب إلى قسمين ـ أيضًا، هما: التركيب المادّي والتركيب العقلي.

١. التركيب المادي

وهو جمع أجزاء الشيء مترابطة ترابطًا تظهره مؤلفًا تأليفًا كاملًا في الواقع الخارجي.

مثاله

كتركيب الكيميائي للماء الصناعي من عنصريه المذكورين سابقًا تركيبًا يشابه الماء الطبيعي بصفاته وخواصه.

٢. التركيب العقلي

هو ربط صفات الشيء أو خواصه بعضها ببعض في الذهن.

مثاله

كتركيب العالم الهندسي للمثلث من ثلاثة خطوط مستقيمة متقاطعة، وللمربع من أربعة خطوط مستقيمة متساوية متعامدة.

مجال استعمال التحليل والتركيب

يشمل استخدام هاتين الطريقتين جميع العلوم.

وتستعملان ـ غالبًا ـ معًا.

إلاّ طريقة التحليل يكثر استعمالها في علوم الطبيعة والكيمياء وعلم النفس الخاصّة.

وطريقة التركيب يكثر استعمالها في العلوم الرياضية خاصة.

مناهج البحث العلمي

مناهج البحث العلمي

تعريف المنهج العلمي

المنهج العلمي هو: الطريقة التي يتبعها العلماء في وضع قواعد العلم وفي استنتاج معارفه على ضوء تلك القواعد.

شرح التعريف

يعنى بالعلم ـ هنا ـ كل مجموعة منظمة من المعارف الإنسانية تدور حول موضوع خاص.

وفي ضوئه: يكون المنهج العلمي بمعناه العام: هو الطريقة التي ينتهجها الباحثون في دراسة أي موضوع من أي علم من العلوم للوصول إلى القواعد العامّة فاستنتاج المعارف على ضوء تلك القواعد.

تقسيمه

تنوع مناهج البحث العلمي إلى نوعين هما: المناهج المنطقية (أو المناهج العامّة) والمناهج الفنية (أو المناهج الخاصّة).

١- المناهج العامّة

تعريفها

المناهج العامّة (أو المناهج المنطقية): هي الطرق العامّة للبحث العلمي التي تشمل كل علم.

شمولها

تشمل هذه المناهج جميع العلوم بأسرها وذلك لأنها تضع بين يدي العلماء والباحثين القواعد العامّة لوضع العلم في هيكله العام وتنظيم عناصر بحثه تنظيمًا يربط بعضها ببعض وتأليف أجزائه تأليفًا متناسقًا حتى تأتي متكاملة ومطابقة لقوانين التفكير الصحيح التي تبعّد البحث عن العقم وتبعّد الفكر عن الوقوع في الخطأ.

وقد رأينا فيما درسناه من موضوعات التعريف والاستدلال وما إليهما من التقسيم والتصنيف والتحليل والتركيب: كيف أن جميع العلوم تشترك في استخدام هذه القوانين في وضع القواعد العامّة وفي استنتاج المعارف العلمية على ضوئها.

قواعدها

وأهم القواعد العامّة لمناهج البحث العامة التي وضعها علماء المنطق هي:

١. يجب الشك في كل قضية حتى يثبت صدقها، فإن كانت من القضايا البديهية لا بدَّ من التأكد من بداهتها، وإن كانت من غير البديهية لا بدَّ من الرجوع إلى الدليل الناهض بإثبات صدقها.
٢. يجب استخدام طريقة التحليل منظمة فيجزأ الموضوع إلى أكبر عدد من الأقسام.
٣. يجب أن تكون خطوات البحث منظمة ومترابطة يبدأ الباحث بالجزء الأصغر فالأكبر منه، وهكذا حتى ينتهي إلى المركب.
٤. يجب أن تكون الدراسة مستوعبة لكل أطراف الموضوع والأمثلة مستوفية لكل شؤونه.
٥. يجب أن تكون غاية البحث واضحة.
٦. لا تتناقض أجزاء البحث بعضها مع بعض.
٧. يجب أن يلم البحث بكل مسائله وتبعّد عنه غير مسائله.

٢- المناهج الخاصّة

تعريفها

المناهج الخاصّة (أو المناهج الفنية) هي: الطرق الخاصة للبحث العلمي التي تختص بعلم معين.

والمناهج الفنية متعددة بتعدد العلوم ومتنوعة بتنوعها فلكل علم طريقة، بل لكل فرع من فروع العلم الواحد طريقة.

خصوصيتها

ومنشأ خصوصية واختلاف هذه الطرق هو أن كل علم ـ بطبيعته وبالإضافة إلى حاجته لاستخدام الطرق العامّة ـ يتطلّب أسلوبًا معينًا في البحث ووسائل معينة تستعمل في البحث بمقدار ما يختلف ويتميز به عن العلوم الأخرى.

وتستعمل الطرق الخاصة في جمع مادة العلم وإعدادها وتصنيفها واستعمال وسائل البحث وما إليها.

أنواعها

نظرًا لتنوّع هذه المناهج بتنوع العلوم وتعددها بتعددها ـ كما تقدّم ـ لا تستوعبها إحصائية كاملة أو مدونة وافية وإنما تستعرض في مواضع ومجالات مختلفة.

والذي يستعرض منها في المنطق ـ عادة ـ الشيء القليل، ومنها:

مناهج العلوم الرياضية

العلوم الرياضية

يعنى بالعلوم الرياضية ـ هنا: الحساب والهندسة.

موضوعها

موضوع العلوم الرياضية ـ بصورة عامّة ـ هو (الكم).

وموضوع الحساب ـ بصورة خاصة ـ هو (العدد).

وموضوع الهندسة ـ بصورة خاصة ـ هو (الشكل).

ويدور كل واحد من الحساب والهندسة حول خواص كل من العدد والشكل.

منهجها

تعتمد البحوث العلمية الرياضية في منهجها على الأمور التالية: الأوليات والتعاريف والقياس.

١. **(الأوليات)**: وهي القضايا البديهية التي يصدق بها العقل بمجرد تصور مفرداتها.

ويشترط فيها:

أ- ألا تكون مستنتجة من غيرها.

ب- ألا تكون تعريفًا.

ومن القضايا الأولية في الهندسة.

أ- الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية.

ب- أجزاء الأشياء المتساوية متساوية.

٢. **(التعاريف)**: وهي القضايا التي تحدد أو توضح معاني المصطلحات الرياضية، مثل:

أ- الاثنان هي: (١ + ١).

ب- المثلث: هو الشكل المؤلف من ثلاثة خطوط مستقيمة ومتقاطعة.

٣. **(القياس)**: وهو القياس المنطقي.

خطوات العملية

أما خطوات العملية فهي:

١. يبدأ العالم الرياضي بالمفاهيم الأولية البسيطة.
٢. عن طريق الأوليات يصل إلى تعاريف لمفاهيم أكثر تعقيدًا.
٣. يبرهن بطريقة القياس المنطقي على خواص الأعداد أو الأشكال فيصل إلى بعض النظريات الرياضية.
٤. عن طريق النظريات التي أفادها يبرهن بطريقة القياس فيصل إلى نظريات أخرى أكثر تعقيدًا.

وهكذا.

مناهج العلوم التاريخية

تبحث العلوم التاريخية في الإنسان من حيث حياته الفردية والاجتماعية وما نتج عنها من حضارة أو مدنية.

مصادرها

والمصادر العامّة للعلوم التاريخية هي:

- الوثائق المكتوبة.
- الآثار الباقية.

منهجها

أما منهج البحوث التاريخية فيتلخّص بالخطوات التالية:

١. جمع المصادر.
٢. تحقيق المصادر.

ولتحقيق المصادر يقوم المؤرخ بعمليات كثيرة منها:

أ- تحقيقات لمعرفة تاريخ المصدر ونسبته إلى مؤلفه.

ب- تحقيقات لتصحيح متون الوثائق بمقابلتها مع الأصول المختلفة لها.

ج- فحص مادّة الوثائق بتحليل حقائقها وترتيب موضوعاتها وتصنيف حوادثها أو شخصياتها تصنيفًا زمانيًا أو مكانيًّا لتتضح قيمتها من بين الوثائق الأخرى وتظهر منزلة مؤلفها بين المؤلفين.

٣. التعليل، وهو: تفسير الحقائق التاريخية للوصول إلى النتائج المطلوبة.

وهو الخطوة الأخيرة.

(والحمد لله رب العالمين)

ملحق

حوار مع العلاّمة الدكتور عبد الهادي الفضلي

حول تحديث نظام الدراسة الدينية(*)

أعدَّ وأجرى الحوار: حسين منصور الشيخ

حينما يُذكر العلاّمة الشيخ الدكتور عبد الهادي الفضلي ـ حفظه الله ـ لا بدَّ وأن يذكر التجديد في المناهج ـ الحوزوية منها خاصّة ـ، وحينما يذكر التجديد في المناهج لازم ذلك أن يُذكر العلاّمة الفضلي. هذا التلازم ولّدته فاعلية حضور الشيخ الدكتور في مسألة التجديد الحوزوي منهجًا وأسلوبًا؛ وذلك من خلال ممارسته لعملية التجديد المنهجي في جانبه النظري والتطبيقي.

فالشيخ الفضلي من أبرز الداعين الأوائل إلى تطوير النظام الدراسي الحوزوي أو نظام الدراسة الدينية بشِكْلٍ عام، يضاف إلى ذلك أنه من أوائل من خاضوا هذه التجربة في النجف الأشرف، وذلك من خلال:

- دراسته ـ وبعد ذلك تدريسه ـ في كلية الفقه في النجف الأشرف، الكلية التي كانت تجربة رائدة في تحديث الدراسة الحوزوية وتحويلها إلى دراسة نظامية أكاديمية.

(*) نشر في مجلّة الكلمة في عددها ٥٥ السنة الرابعة عشرة عن ربيع ٢٠٠٧ م/ ١٤٢٨ هـ.

- تأليفه المقرّرات الدراسية الحوزوية، التي اعتمدت في كثير من المعاهد الدينية وحلقات الدراسة الحوزوية بديلًا للكتب القديمة.

وكان الشيخ الفضلي رائدًا في تأليفه للمقرّرات الدراسية، من حيث تعدّد العلوم التي تناولتها مؤلّفاته، وكذلك من حيث الأسلوب المنهجي الذي تميّز به، وفاق به من جايله في هذا الدرب.

ومن باب هذه الريادة ولما يتمتّع به سماحة العلاّمة من بعد وشمولية في الرؤية للماضي والحاضر الإسلامي وحضور هذه الرؤية في مؤلّفاته الدراسية، التي كانت المنطلق الذي ينطلق منه سماحته في وضع وتقسيم هذه المقرَّرات، رأينا أن يكون لنا معه هذا الحوار، الذي قسّمناه إلى قسمين: نظري، نحاوره فيه عن التجديد في المناهج ورؤيته في هذه المسألة. وآخر تطبيقي، نحاول فيه أن نسلّط الضوء على تجربتين علميتين للشيخ الفضلي في تأليف المقرّرات الدراسية، تمثلان التجربتين الأوليين للشيخ، وهما: كتاب «التربية الدينية» و«خلاصة المنطق»

وذلك ليدرك القارئ مدى البعد التجديدي الذي يضيفه العلاّمة الدكتور الفضلي في تأليفه للمقرّر الدراسي من خلال هذين النموذجين.

وهذا هو نص الحوار:

القسم الأول «النظري»

التساؤلات المنهجية الأولى

دمجتم بين الدراسة الحوزوية في صغركم والدراسة النظامية، هل كان لديكم بعض الملاحظات على المقرّرات الحوزوية في ذلك الوقت؟ وهل يمكن أن تذكروا لنا بعض هذه الملاحظات؟

في الدراسة الحوزوية أول ما نبدأ بدراسة المقدّمة الآجرومية في النحو، وفي دراسة المقدمة نبدأ بإعراب البسملة، فنتعلّم ـ ولّما نتعرّف على مفردات علم النحو بَعْدُ باعتبار هذه المقدّمة أول ما يدرس في النحو ـ أن الباء حرف جرّ، و«اسم»: اسم مجرور وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، الرحمن: صفة

أولى، الرحيم: صفة ثانية وهكذا ... وربما كانت هذه أول مفارقة يصطدم بها طالب الحوزة.

هذا بالنسبة للنحو، وعندما ندرس المنطق، حيث كنّا ندرس كتاب حاشية ملاّ عبد الله، كانت كثيرًا ما تمرُّ علينا عبارات مثل: «إشكال حول التعبير» و«إشكال أمكنت» و«إشكال امتنعت» ـ حسب تعبير المناطقة، ونحن لما نعرف بعدُ ما المقصود بِـ «أمكنت» و«امتنعت»، ومن يدرس هذا المقرّر وهو لا يزال مبتدئًا لا يعرف بهذه الإشكالات ولا كيفية حلّها.

وشيئًا فشيئًا لاحظنا أن المقرّرات الحوزوية ـ وخصوصًا ما هو للمبتدئ منها ـ لا تتمشّى مع مدارك الطالب التي تحتاج إلى تدرّج في إعطاء المعلومة ومواد العلم.

هل كان لهذه الملاحظات دور في أن تقرّروا ـ مبكرًا ـ التفكير في إيجاد البديل؟

قبل محاولاتي في إيجاد مقرّرات بديلة كان هناك مَنْ بَدَأَ بمحاولات جادّة في طرح البديل، فالحركة العلمية التجديدية في النجف كانت واعية لمسألة ضرورة تغيير المناهج، وكان هناك من يعمل بهذا الاتجاه، فالشيخ المظفّر وضع مقرّرًا لعلم المنطق وآخر في أصول الفقه، وآخرون كذلك كانت لهم بعض المحاولات.

التجديد موهبة ذاتية بالدرجة الأولى

هل يمكن القول بأن لدراستكم النظامية ومن ثَم التحاقكم بالتدريس النظامي في الثانويات وكلية الفقه دور في المفاضلة بين القديم والجديد؟

مسألة التجديد جزء مهم منها يتعلّق بشخصية الإنسان نفسه وما يمتلكه من موهبة، وإلاّ فهناك الكثيرون ممن دمجوا بين الدراستين الحرزوية والنظامية ولم يفكّروا في مسألة التغيير.

وأودّ أن أشير إلى أني من البدايات كنت أتأمل الآية القرآنية: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ؟!﴾[١] التي يمكن اعتبارها قانونًا وسنّةً إلهية، حيث تفيد هذه الآية أن هناك خطًّا وهدفًا يمشي نحوه الإنسان، ولا يوجد ما هو عبثي في هذه الحياة، بل هناك ما يتوخّاه الإنسان من حياته التي يعيشها، وهذه الغاية ـ بالاستفادة من النصوص الأخرى ـ تكون لمصلحة الإنسان، وهذا أمر جعلني أضع أمامي هذا السؤال في كل كتاب أدرسه وكل موضوع وباب فيه، بحيث أضع نصب عيني الفائدة من دراسته وموقع هذه الفائدة داخل العلم وفي كل باب منه.

وتجد هذه النقطة واضحة جدًّا في كتاب خلاصة المنطق، حيث كنتُ أكتب في نهاية كل موضوع الفائدة من البحث. وهذه النقطة كانت مفقودة في المقرّرات القديمة، وللأسف أن هذا الأمر لا زال قائمًا في كثير من المقرّرات الدراسية التي تظهر مؤخَّرًا، فطالب الحوزة يبدأ دراسته الحوزوية بغرض الدراسة، ولا تجد لديه هدفًا وراء ذلك، غير أن بعضهم يتّخذها كأنها أمر وراثي، إذ يكون ابنًا لأحد طلاّب العلم، فيتبع والده ويرث عنه مسجده ودوره الاجتماعي من تزويج وتطليق ووعظ وإرشاد تقليديين. من غير أن يدرك هؤلاء أن الهدف من الدراسة الحوزوية هو التبليغ، الأمر الذي يقتضي أن يعي كل طالب أهمية هذه النقطة والآليات الصحيحة لتحقيق هذا الهدف.

العوامل البيئية المساعدة في مسألة التجديد

يفهم من هذا أن العوامل التي ساعدت في اتجاهكم لتأليف المقرّرات ترجع في جانب كبير منها لشخصيتكم وكذلك لتوجهكم للتدريس في كلية الفقه، هل نستطيع أن نقول بأن تلمذتكم على الشيخ المظفّر كان لها دور أيضًا؟

---

(١) المؤمنون: ١١٥.

ربما يكون العامل المساعد في أن أتوجّه أنا وغيري للاهتمام بمسألة التجديد في الحوزة هو الجوّ العام في النجف في ذلك الوقت، حيث كان هناك عوامل كثيرة تحفّز بهذا الاتجاه، فهناك من يعملون ويحاولون تطوير الدراسة أو الوضع الدراسي الديني في النجف حتّى يصبح أكثر فائدة، فكان من هؤلاء: الشيخ عبد الحسين الرشتي رحمه الله. والشيخ عبد الحسين الحلي كذلك. ومنهم أيضًا الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، الذي أنشأ مدرسة نظامية لتدريس المقرّرات الحوزوية، ولكن لم يكتب لها النجاح. وكان منهم كذلك السيد محسن الحكيم.

وكان على خطاهم الشيخ محمد رضا المظفّر، الذي خطا خطوات جادّة في هذا الاتجاه، فأنشأ جمعية منتدى النشر، وفتح مدارس تابعة لها، وأنشأ كلية الفقه.

في هذا الجوّ الذي عاصرتُ فيه أكثر من تجربة للتجديد نشأتُ، كما أني التحقتُ مع بعض زملائي في الحوزة بكلية الفقه التي أنشأها الشيخ المظفّر، حيث درستُ فيها الموادّ الإضافية التي لم نكن ندرسها في الحوزة، فكنتُ مع بقية زملائي أول دفعة نتخرّج في هذه الكلية، ثم مارستُ التدريس فيها ورئاسة قسم اللغة العربية، وفي هذه الظروف أمكنني أن أفاضل بين نمط الدراسة النظامية الجامعية والدراسة الحرّة الحوزوية حيث يجد الإنسان بعض ما هو إيجابي وما هو سلبي في كل من هذين النمطين من الدراسة.

ما أول ما ألّفه الشيخ من مؤلفات دراسية؟

التربية الدينية.

وأين اعتمد كمقرّر دراسي؟

في متوسطات جمعية منتدى النشر.

ومتى كان ذلك؟

في الستينات الميلادية، حيث أذكر أني ألفته بعد سقوط الملكية في العراق، أي بعد انقلاب عام ١٩٥٨ م.

كلية الفقه البيئة الأولى للتجديد الحوزوي

لم يكن الشيخ الفضلي المنتمي الوحيد لكلية الفقه، هل كان للمنتمين لهذه الكلية دور مشابه لدوره في إيجاد المناهج الجديدة؟

لم يكن هناك من أساتذة الكلية وطلابها مَن اتجه نحو تأليف المقرّرات والمناهج الدراسية باستثناء السيد محمد تقي الحكيم والشيخ المظفر، ثم حاولتُ أن أتبع خطاهما في ذلك، ولا أذكر من مجايليَّ من طلاب الكلية وأساتذتها ـ بعد ذلك ـ من خطى في هذا الاتجاه.

ولكن هناك من استفاد من جوّ التطوير السائد في النجف الأشرف في تلك الفترة ومن التحاقه بكلية الفقه، ولكن ليس في جانب التأليف، وهو الشيخ الوائلي رحمه الله حيث طوّر منبره، واستفاد من الدراسة الحوزوية والجامعية بحيث شكّل منبرُهُ مدرسة خطابية متميّزة، وهذا واضح عندما تستمع إلى مجالسه ومحاضراته، فترى الجانب الجامعي حاضرًا فيها بقوّة كما تجد الجانب الحوزوي حاضرًا أيضًا.

هل هناك أساتذة في كلية الفقه بحيث يكونون هم الذين أبدعوا في مسألة تطوير المناهج ثمّ جاء مَن يكمل بعدهم المسير؟

السيد محمد تقي الحكيم كان أستاذًا في الحوزة قبل أن يكون أستاذًا في الكلية، ولكن عندما أنشأ الشيخ المظفّر كلية الفقه قام (الشيخ المظفّر) بخطوات عملية بإيجاد المناهج البديلة فألّف المنطق وأصول الفقه، ومشى على خطاه وأكمل مشروعه في تأليف كتاب أصول الفقه السيدُ محمد تقي الحكيم فألف الأصول العامّة في الفقه المقارن، ليكمل الحلقة التي بدأها الشيخ المظفّر.

وهل تضعون نفسكم في هذه الحلقة؟

إلى حدٍّ مّا حاولتُ أن أنتمي إليها ولكني حاولتُ أن أبدأ مع الطالب من البداية، فألفت خلاصة المنطق ليكون مقدّمة لكتاب المنطق للشيخ المظفّر، ومبادئ أصول الفقه كمقدّمة لأصول فقه المظفّر أيضًا.

مؤلفات العلامة الفضلي ومحاور التجديد

مما تتميّز به كتابات الشيخ التجديدُ في هيكلة العلم وفي مضمونه .. كيف تحصّلتم على هذا الوعي التجديدي في ذلك الوقت؟

هذا يأتي مع الممارسة، فقد ذكرتُ لك أني أتبع في مسألة تدوين كتب المقرَّرات الدراسية طريقة أبدأ فيها في كل علم وفي كل باب بالتساؤل التالي: لماذا أدرس هذا العلم؟ ولماذا وُجِدَ هذا الباب في هذا العلم؟

وفي هذا الجانب أتذكَّر ـ عندما طلبت مني الوالدة ـ رحمها الله ـ أن أدرس المقدّمة الآجرومية عند والدي ﷺ، فامتثلتُ لطلبها، بدأنا دراسة المقدّمة الآجرومية، وفي هذه المقدّمة كنّا نبدأ بدراسة علم النحو مباشرة دون وعي منّا أو من قبل المقرَّر الذي كنّا ندرسه للغاية من دراسة هذا المقرَّر أو هذا الكتاب بالذات. وهذا أمر ينطبق على مادّة المنطق أيضًا، التي كان يلقننا أساتذة الحوزة بأن الإنسان يدرس هذه المادّة لأنها تعصم الفكر من الوقوع في الخطأ، وهذا أمر لم يقنعنا، لأنّنا كنّا ندرسها وغيرنا يدرسها، ونقع في الأخطاء، فهذا جعلني أفكّر في السبب الحقيقي لوضع هذا العلم ودراسته في الحوزة بالذات.

وهكذا عندما بدأتُ ألتحق بالدراسة الحوزوية لم يكن أحد من أساتذة الحوزة يوضح لنا سبب اختيار هذه المادّة في سلك الدراسة الحوزوية، أو سبب وضع باب معيّن في كتاب مقرَّر، وإنما نبدأ مباشرة في دراسة العلم.

فكنتُ أحاول فهم السبب الذي من أجله ندرس كل مادّة كاجتهاد مني.

وربما تكون هذه التساؤلات وهذا التفكير هو الذي دفعني لمحاولة التجديد في المناهج الدراسية، بالإضافة إلى أنني عشتُ في الوقت الذي كانت النجف تعيش موجة من دعوى تجديد المناهج وأسلوب الدراسة الحوزوية.

ولكن الكتابة المنهجية بهذه الطريقة المتقدّمة لا بدَّ وأن تسبقها بدايات جيدة؟

تلمذتُ على السيد محمد تقي الحكيم، وقد كان يتمتّع بكتابة منهجية متميّزة، مع أنه لم يدرس بالجامعة ولا حتّى في مدارس نظامية، بل درس كل علومه بالحوزة، ولكنه كان موهوبًا في خصوص ترتيب العلم والمنهج، أي أنه موهوب من ناحية المنهجية، وكان قد قرأ في الكتب الحديثة التي تبحث في كتابة المناهج، وكذلك اطّلع على نماذج من تلك الكتب الحديثة الممنهجة والمكتوبة بالطريقة العلمية الحديثة، واطلاعه هذا صقل موهبته التي كان يتمتّع بها، وقد أجد نفسي متوفِّرًا على شيء من هذه الموهبة التي أشرتُ إليها عند أستاذنا السيد التقي الحكيم.

الشمولية شرط أساس في المقرَر الدراسي

في كتبكم المنهجية تحاولون ألا تقصوا رأيًا دون آخر؟

في الكتب الدراسية ـ بالذات ـ من المفترض بالكاتب لهذه المقرَّرات أن لا يركّز على ذاته. نعم، من المفترض أن تبرز شخصيته العلمية في الكتاب، ولكن ليس عن طريق التركيز على ذاته، بل عن طريق ما يمتلك من علم وموهبة في إبراز الفكرة، فأصحاب أي علم ـ وإن كان المؤلِّف يختلف معهم ـ كلهم ساهموا في إبراز أفكاره وعناصره وتقسيماته، فلا يصحّ من المؤلِّف ـ لأنه لا يرتضي رأيًا معينًا ـ أن يقصي هذا الرأي أو ذاك، فقد يأتي من يرى صوابية ما يرى المؤلف خطأه. فالمفترض بالكتب العلمية التعليمية ألاَّ تبخس حق أحد، لتتيح للطالب حين دراسته أن يدرس كل ما يحيط بالفكرة.

ما تذكرونه ربما لا ينكره أحد، وقد يتّخذه المؤلف كقرار داخلي، ولكن محيطه قد لا يساعد على ذلك إمّا من ناحية معلوماتية بحيث تقل أو تشحّ فيه المصادر لجميع الأطراف حول القضية التي يعالجها هذا المؤلف، أو بسبب حالة عصبية يعيشها ذلك الجوّ إزاء جهة معينة، فكيف توفقتم للوصول إلى هذه النقطة؟

مما يؤسف له أن أغلب جامعاتنا العربية تفتقد مقرَّراتُها ومراجعُها الناحية التربوية، فلا تربي الطالب علميًّا، بعكس الجامعات في الغرب، حيث تهتمّ بتنشئة الطالب وتربيته علميًّا بحيث تهيئ ذهنيته بطريقة علمية. فالطالب الذي ينشأ في الجوّ العلمي يدرك أن الشمولية في المعرفة مطلوبة في مجال العلم والدراسة.

ولكنكم شيخنا العزيز لم تعيشوا مثل هذا الجوّ أيضًا؟

ربما أكون قد استفدتُ هذه النقطة من كتابات الآخرين، فحينما تقرأ كتابات الألمان ـ مثلًا ـ في علم اللغة تدرك أن هؤلاء علماء لغة حقيقة، وتدرك أنهم علماء ليسوا لأنفسهم، وليسوا للألمان فقط، بل للعالم أجمع، وهكذا هم البقية.

لذلك حينما تحاول أن تعرض العلم الذي يمثّل طائفتك أو أمتك عليك أن تعرضه ليس كعلم فرد أو طائفة أو أن يكون موجّهًا لفرد أو طائفة أو فئة وإنما تعرضه بالمقارنة مع ما قدَّم الآخرون في المجال نفسه. وهذا ما حاولت إبرازه في كثير من المؤلَّفات التي قمتُ بإعدادها، مثل مبادئ علم الفقه ودروس في فقه الإمامية.

ولكن كمبتدئ في التأليف والبحث العلمي ألا يكون هناك صعوبة في الحصول على جميع الآراء، فهكذا بحث بهذه الشروط التي تضعونها متعب ومضنٍ للباحث والمؤلِّف؟

قد يصعب على المبتدئ ذلك إذا كان ما يبحث فيه من موضوعات كُتِبَ فيها بكثرة وتعدَّدتْ حولها الآراء لدرجة كبيرة، ولكن إذا كانت المسألة تحتوي على ثلاثة أو أربعة آراء أو أكثر بقليل فهذا بالإمكان إدراكه وتحصيله من خلال البحث.

وهذا موجود في الكتب القانونية حيث تتعدّد الأوجه والآراء والتحليلات القانونية، فالقانون أكثر ما يعتمد فيه على مسألة الحفظ، باعتبار كثرة المواد القانونية وتفريعاتها وفقراتها.

تجارب التحديث الحوزوي ما لها وما عليها

ظهرت في الآونة الأخيرة محاولات للتجديد، مثل محاولات الشيخ جعفر السبحاني والشيخ باقر الأيرواني والمركز العالمي للدّراسات الإسلامية في قم المقدّسة. كيف تقيّمون هذه التجارب؟ وما هي أبرز المؤاخذات التي تجدونها على هكذا تجربة؟

كنتُ قد كتبتُ عن هذه التجربة، وقد نشر ذلك في حوار مع مجلّة فقه أهل البيت الصادرة عن مركز الغدير للدراسات الإسلامية في العدد (٣٥)، وما ذكرتُه هناك ألخِّصُه هنا، فأقول:

التفكير في التجديد ـ بحدّ ذاته ـ أمر جيد، وأن يُقدِم الإنسان على تحقيق هذا الأمر ويحاول، فهذه خطوة ثانية إلى الأمام. ولكن الأمر الذي أرى أن ما يفتقده الكثيرون هو الاقتصار على ما لديهم في الحوزة، بينما من المفترض أن ينفتحوا على المؤسسات الأخرى والمؤلّفين الآخرين من الاتجاهات الأخرى ويروا ما لديهم ويحاولوا أن يستفيدوا منهم، لأن الطريقة الحوزوية هي طريقة موروثة لأكثر من ٥٠٠ عام، بينما نحن نحتاج الآن إلى الطرق والأساليب الحديثة للتعبير، ولذلك فإن أهم ما يؤخذ على هذه التجارب أنها تفتقد الاستفادة من التجارب الحديثة في تطوير المناهج الحوزوية.

وهل ترون مَنْ بدأ يخطو هذه الخطوة؟

بشِكْل جيّد لا أرى.

غالبًا ما تكون محاولات التجديد هذه قائمة على مجموعة من الأفراد، ما العائق أن تنشأ مؤسسات ترعى هذه المشاريع؟

هذا يتحقَّق فيما لو حاولنا أن نطوّر في الحوزة، أو ننشئ جامعات إسلامية (أي جامعات تتبنّى الخطّ الإسلامي)، أما الحوزة بوضعها الحالي لا تستطيع أن تعطي بالشِّكْل المؤسسي المطلوب، وستبقى هذه الجهود تتركّز على الأفراد.

ولكن في الاتجاه الآخر هناك محاولات لفتح جامعات وكليات في مدينتي النجف الأشرف وقم المقدّسة، ونتمنّى لها أن تتطوّر مع الزمن، لأن ذلك سيفسح المجال لظهور مقرَّرات حديثة تتناسب والجوّ الجامعي الأكاديمي.

ولكن الفترة التي بدأت معها محاولات التجديد إلى الآن فترة طويلة وإلى الآن لم يظهر ذلك المشروع المتكامل، لماذا؟

هذا أمر طبيعي، لأن مجتمعاتنا مجتمعات بدائية، والتغيير فيها بطيء وصعب جدًّا، بخلاف المجتمعات المتحضِّرَة حيث التغيير فيها سهل وسريع، لأن الأفراد فيها يفكِّرون، بحيث لو دعا شخص إلى فكرة تجديدية معينة فإن أفراد تلك المجتمعات يفكرون في الأسباب الداعية للتغيير الذي يدعو إليه هذا الشخص، فإذا رأوا فيه الفائدة قبلوه وأيدوه في هذه الدعوة، بينما لا يحتكم الأفراد في مجتمعاتنا إلى عنصر التفكير المتواصل، بل يندفعون خلف أشخاص وقيادات ويتعصّبون لها دون تفكير متروٍّ، فهذا هو السبب.

المختصرات الدراسية

في كتابتكم للمقرَّرات الدراسية تميلون كثيرًا لكتابة المختصرات الدراسية، لماذا؟

في البدء يحتاج الطالب إلى هذه المختصرات، لأن غالبية هذه المقرَّرات التي دوِّنت كمختصرات هي المقرَّرات التأسيسية في كل مادّة، فهي أول ما يدرسه الطالب في هذه العلوم.

ومن المفترض أن تكون هذه البدايات عبارة عن مختصرات دراسية، تكون حلقة في سلسلة المقرّرات التي تراعي مسألة التدرّج في إعطاء الطالب للمعلومة، إلى أن يصل الطالب إلى مرحلة التخصُّص حيث بالإمكان التوسُّع.

مواصفات المقرَر الدراسي مؤلَفا ومؤلِفا

ما هي الشروط التي تشترطونها في مؤلِّف المقرَّر الراسي؟

بالدرجة الأولى لا بدَّ أن يكون موهوبًا في وضع المقرَّر الدراسي وفق المنهج العلمي الحديث الذي يتدرَّج فيه مع الطالب من المعلوم إلى المجهول وفق ترتيب منطقي متسلسل.

وثانيًا: أن يكون لديه اطلاع عملي على المناهج الأخرى حتى يستفيد من الجيّد منها.

وثالثًا: أن ينظر نظرة إلى المستقبل لا إلى الحاضر .. أي أن تكون نظرته أبعد من الحاضر.

وما هي الشروط المطلوبة في المقرَّر الدراسي؟

ما كرّرناه مرارًا خلال مناسبات عدّة، وهو أن يحتوي المنهج على عنصرَي: الجانب العلمي والجانب التربوي. والتربويون يذكرون أن المناهج يجب أن يتوزّع فيها هذان الجانبان (العلمي والتربوي) بما يتلاءم والمرحلة العمرية، وذلك على النحو التالي:

- في مقرَّرات المرحلة الابتدائية يركّز المؤلِّف فيها على العنصر التربوي أكثر، بنسبة ٧٥ ٪ لصالح الناحية التربوية، بينما يترك الـ ٢٥ ٪ لصالح الجانب العلمي.

- والمرحلة المتوسّطة يتوزّع هذان الجانبان النسبةَ بينهما، بحيث يكون لكل منهما ٥٠ ٪ من المقرّر.
- وفي الثانوية يكون للجانب العلمي ٧٥ ٪ والجانب التربوي ٢٥ ٪.
- بينما المقرّرات الجامعية يتركّز المنهج التعليمي فيها بحيث يكون الجانب العلمي فيه ١٠٠ ٪.

ربما لا يفهم القارئ مقصودكم من مصطلح «الجانب التربوي» في المقرَّر الدراسي، هل بالإمكان أن توضحوا لنا هذه النقطة كعنصر أساس في المنهج؟

سأضرب لذلك مثالًا، إذا أراد شخص أن يكتب مقرَّرًا في اللغة العربية، فالمطلوب منه في البداية ـ ليتدرّج مع الطالب ـ أن يلقّن الطالب تلقينًا، لأن ذهنيته لا تتحمّل أن تكون ذهنية علمية، لكن مع ذلك يحاول أن يحرّك هذا المقرَّر ذهنيته شيئًا فشيئًا عن طريق التمرينات في طيّات الكتاب، ويُراعي في هذه التمرينات أن تكوّن لدى الطالب الذهنية العلمية التي تحاكم ما يطرح لديه من مادة علمية.

فالمطلوب من كل الدراسات في المرحلة المتوسّطة والثانوية قبل الجامعة ـ وكذلك الأمر في الحوزة في مرحلتي المقدّمات والسطوح قبل البحث الخارج ـ أن تكون الغاية من المقرّر الدراسي فيها: تكوين الذهنية العلمية لدى الطالب.

وما يكوّن الذهنية العلمية لدى الطلاّب ليس العلم والمادّة العلمية فيه، وإنما التربية والممارسة، فالمدرّس يستطيع أن يعلّم الطالب فقهًا وأصولًا وعلم رجال وعلم حديث، ولكن هذه العلوم ـ منفردةً ـ لا تكوّن ـ داخل الحوزة مثلًا ـ المجتهد أو الفقيه دون أن يمارس هذه العلوم أثناء الدراسة من خلال كتابة البحث ـ مثلًا ـ أو من خلال الأسئلة التطبيقية في كل مادّة منها.

القسم الثاني «التطبيقي»

«التربية الدينية» .. البداية الأولى

ذكرتم أن أول ما ألفتم من مقرّرات دراسية كتاب «التربية الدينية»، كيف كانت هذه البداية؟

التربية الدينية يُعَدُّ أول ما ألفت من الكتب الدراسية، وقد كان ذلك استجابة لطلب من «جمعية منتدى النشر»، وذلك عندما بدأت هذه الجمعية بتأسيس مدارسها الابتدائية والمتوسطة الأهلية، حيث طلبوا مني أن أضع كتابًا للتربية الدينية للمرحلة المتوسطة.

فقد كانت الطريقة المتبعة والمألوفة في العراق بالنسبة للمدارس الأهلية ـ في ذلك الوقت ـ أن يدرس الطالب المقرر الوزاري للمادّة كاملًا بما في ذلك مادّة التربية الدينية، فإذا أرادت المدرسة الأهلية أن تضيف على هذا المقرّر فلها الحق في ذلك، فالمدارس التابعة لإخواننا أهل السنة لهم الحق في أن يدرسوا طلابهم مادّة التربية الدينية وَفْقَ مذهبهم السنّي، وكذلك المسيحيون لهم الحق في أن يدرسوا مادّة التربية الدينية وَفْق الديانة المسيحية .. وهكذا.

وتطبيقًا لهذا القرار أضافت مدارس جمعية منتدى النشر كتاب التربية الدينية الذي قمتُ بوضعه لهذه المادّة.

وقد أُخضع الكتاب للتجربة فترة من الزمن قمتُ خلالها بتدريسه، وسجلتُ ملاحظاتي التي ظهرت لي أثناء عملية التعليم، ثم قام معلمون آخرون بتدريسه وسجلوا عليه ملاحظاتهم، وبعد هذه التجربة قمتُ بصياغته صياغة نهائية وتعديله وَفْق الملاحظات التي ظهرت أثناء قيامنا بتدريسه.

وكانت أول طبعة منه بمساعدة من السيد محسن الحكيم ﵀، وبعد ذلك تكررت طبعات الكتاب. فالسيد الحكيم ﵀ قام بطبعه عدّة مرات ليبعثه مع الرسالة العملية ككتاب مبسّط عن أصول الدين، حيث كانت الطريقة المتبعة قديمًا أن يُقدَّم للرسالة العملية بمقدّمة بسيطة عن أصول الدين، ليشرع الفقيه بعد ذلك بتناول فروع الدين التي تمثّل مجمل أبواب الفقه.

كما أن السيد الشهيد محمد باقر الصدر ﵀ ساهم في طبعه ونشره. وبعد ذلك أخذ الكتاب طريقه إلى النشر من قبل الناشرين دون علم أو متابعة من قبلي.

وفي الفترة التي اعتمد الكتاب كمقرّر دراسي في متوسطات جمعية منتدى النشر سلك طريقه أيضًا في حلقات الدراسة الحوزوية، بجانب ما يدرسه الطالب في مرحلة المقدّمات، حيث يدرسه كمقدّمة لدراسة علم الكلام فيما بعد.

على أي أساس تمّ اختياركم لكتابة وإعداد هذا المقرّر؟

ربما كان القائمون على جمعية منتدى النشر يقدّرون بأني الأكثر معرفة وخبرة في مسألة الكتابة المنهجية، لأن الكتاب الدراسي لا بدَّ أن يكون منهجيًّا يجمع بين عنصرَي التعليم والتربية، وعلى هذا الأساس تمّ اختياري، لما يعتقدونه من أني الأقدر على تحقيق هذين العنصرين.

ربما كان مسمّى «التربية الدينية» باعتباره مقرّرًا دراسيًّا في المدارس المتوسطة لهذه المادّة؟

فعلًا لقد اخترت هذا الاسم للكتاب باعتبار أن المادّة المقرّرة كانت بهذا المسمّى في ذلك الوقت.

وهل لازال الاسم صالحًا للمضمون باعتبار أن محتوى الكتاب في غالبيته حول العقيدة الإسلامية ومبادئها؟

ربما يكون تغيير الاسم الآن صعبًا، وذلك لانتشاره في الأوساط الدينية والحوزوية به، وأخذ يطبع عدّة مرّات في كثير منها دون علمٍ منّي، ممّا ساهم في انتشاره بشِكل واسع، كما أني لا أجد انحرافًا كبيرًا بين الاسم ومضمونه حتى يستدعي الأمر ضرورة تغيير الاسم.

هل كان كتاب «التربية الدينية» يدرّس في النجف الأشرف فقط أم امتدّ تدريسه في بقية مناطق العراق؟

كان مقرّرًا دراسيًّا ـ في البدء ـ لمدارس جمعية منتدى النشر فقط، ثم أخذ طلبة الحوزة المبتدئون دراسته كمقرّر من مقرّرات مرحلة المقدّمات بجانب

المقدّمة الآجرومية وغيرها من الكتب الأولى التي يدرسها طالب الحوزة في هذه المرحلة.

هذا بالإضافة إلى اعتهاده في الدورات التي كانت تفتح للتعليم الديني في فترة الصيف في مكتبات السيد الحكيم المنتشرة في مناطق العراق، وذلك لسهولة تناول المادّة العلمية فيه بالمقارنة مع غيره من المقررات.

عندما اعتمدت جمعية منتدى النشر كتاب «التربية الدينية» كمقرّر لهذه المادّة وصغتموه صياغة نهائية بعد التعديلات التي أجريت عليه نتيجة إخضاعه للتجربة احتجتم لاستصدار إذن بطباعته، ألم تواجهكم بعض العقبات أثناء استصدار هذا الإذن؟

جميع المقرّرات الدراسية كانت تخضع للرقابة قبل الإذن بطباعتها، ولذلك أثناء استصدار الإذن لطباعة «التربية الدينية» أبدى الموظّف المسؤول تحفظه على بعض فقرات الكتاب، فلمّا راجعته فيها تراجع عن ملاحظاته ما عدا ما يقارب سطرين كانا بخصوص الإصلاحات التي قام بها أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، والتي كانت فيها إشارة إلى جانب من الفساد في عهود الخلفاء السابقين، وكان هذا أمرًا من الممكن تجاوزه أثناء عملية التعليم، حيث بالإمكان إضافتها بالقلم. لذلك يمكن القول بأن الكتاب فسح بشكل طبيعي تقريبًا، ولم تكن هناك عقبات تذكر.

ألم تواجهكم عقبات في تدريس الكتاب في حلقات المساجد بسبب تغييركم في منهجة وتقسيم أصول العقيدة الإسلامية، إذ إنكم لم تدرجوا العدل كأصل من أصول الدين؟

لم يكن ذلك مثيرًا للغرابة ولم يثرْ جوًّا من المواجهة أو الغضب لدى العلماء وطلبة العلوم الدينية حينها، وذلك لأني وجدتُ هذا التصنيف والتقسيم موجودًا عند المتقدّمين من علماء علم الكلام، حيث كانوا يعدون أصول الدين أربعة.

مثل ..؟

لا أذكر الآن، ولكنه أحد العلماء الكبار، فقد كانوا يذكرون في كتبهم أصول الدين دون أن يشيروا إلى العدل كأصل ستقل، وإنما أفرد في بعضها للخلاف بين العدلية من جهة والأشاعرة في الجهة المقابلة.

«التربية الدينية» والمنهج التكاملي في دراسة العقيدة

في هذا الكتاب كانت لكم طريقتكم المبتكرة في مسألة دراسة أصول العقيدة الإسلامية، حيث كانت وَفْق المنهج الذي وصفتموه في مقدّمة كتابكم «خلاصة علم الكلام» بالمنهج التكاملي الذي يدمج في دراسة أصول الدين بين العقل والنقل. وهو منهج ربما يكون في ذلك الوقت ـ بل وحتى في الوقت الراهن ـ ربما يكون نادرًا من يتناول أصول العقيدة وفقه، ألم يكن مستغربًا أن تتبعوا هذا المنهج رغم قلة سالكيه من جهة وعدم تقبّل الوسط الديني له من جهة أخرى؟

يوجد من القدماء من تناول أصول الدين وفق هذا المنهج، الذي جمع فيه بين العقل وما يوافقه من النقل، مثل السيد عبد الله شبّر في كتابه «حق اليقين»، وكذلك الملا صدرا في «الحكمة المتعالية»، ففي الوقت الذي يستدل فيه الفيلسوف الإسلامي صدر الدين الشيرازي على أصول العقيدة بالقواعد العقلية يساند ذلك بما يوافق هذه القواعد من الآيات والروايات، وهذه الطريقة التي أسميتها بالمنهج التكاملي في دراسة علم الكلام موجودة ولكنها لم تكن بشِكْل شائع.

هل كان لدراسة المقرر في المدارس النظامية دور في اتخاذ هذه الطريقة في تعليم العقيدة، حيث يُنتقى في مناهج المدارس النظامية ما هو أقرب إلى سن الطالب وأسهل في تناول المادّة العلمية، وربما يكون المنهج التكاملي أسهل وأقرب إلى عقلية الطالب من الاقتصار على المنهج العقلي؟

لم يكن لذلك علاقة، لأن مقرّرات المادة الدينية التابع لوزارة المعارف في العراق كان يتناول قضايا تاريخية ترتبط بالخلفاء وبعض الصحابة وقصص من القرآن وبعض الأحاديث الأخلاقية، وكذلك تعليم الصلاة بشكل مبسّط جدًّا والإشارة إلى بعض العبادات الفردية.

ولكن ما يلاحظ أن المدارس تنحو إلى اتخاذ الأسلوب التربوي في عرض مادّتها العلمية، وهذا لا يتناسب والمنهج العقلي الجافّ؟

بالإمكان عرض العقيدة الإسلامية وَفْق المنهج العقلي ومراعاة الأمور التربوية، حيث يمكن عرضه بالتمثيل بالقضايا العقلية البسيطة، فهذا لا يتنافى والجانب التربوي.

الاختصار في بحث أصل المعاد

من الملاحظ في كتابكم هذا «التربية الدينية» وكذلك «خلاصة علم الكلام» أنكم لم تطيلوا الحديث كثيرًا في أصل المعاد، وهناك وجهة نظر حول مسألة مناقشة كثير من القضايا التفصيلية في المعاد من قبيل روحانية البعث أو جسمانيته، ومسألة منطقة الأعراف وتجسّم الأعمال، ومَنْ يدخُل الجنّة ومن يدخل النار، فالبعض يُعرِض عن الدخول فيها لكونها من الغيبيات التي مِنْ غير الممكن الجزم فيها بنتيجة محدّدة، وليس من الضروري البحث فيها، والبعض الآخر يصرّ على البحث فيها، هل كان الشيخ يميل للرأي الأول فلا يفضّل البحث فيها؟

ربما يرجع ذلك إلى أن شؤون ومسائل المعاد عُرِضت في القرآن بشكل واسع وتفصيلي، فالقرآن تطرّق إلى كل شؤون المعاد من القبر إلى الجنة والنار كاملًا، ولو أردتُ أن أعرض لهذه التفاصيل لاحتجتُ إلى كتاب مستقل، وكان غرضي من عرض أصل المعاد في هذين الكتابين هو الإشارة إلى الآيات كدليل على المعاد واستقيت منها بعض التفاصيل.

ومسألة روحانية أو جسمانية البعث لا تدخل ـ في الواقع ـ في الأمور الاعتقادية، لأن هذا البحث قائم على أساس نظرية فلكية فيزيائية قديمة، وهو أن الإنسان مكوّن من أربعة عناصر: النار والتراب والهواء والماء، وهذه العناصر الأربعة موجودة في طبقات الفضاء ـ كما تقول النظرية ـ، فإذا وصل الإنسان أثناء صعوده إلى عنصر الماء يأخذ منه الماء قسمًا، وإذا وصل إلى الهواء يأخذ منه قسمًا آخر، فإذا وصل إلى القسم الرابع أخذ منه ما تبقّى، فلا يبقى منه إلا الروح. وهي نظرية غير ثابتة، فلا العلماء قديمًا أقرّوها كحقيقة علمية ثابتة، وبطبيعة الحال فإن علماء العصر الحديث لا يقبلون هذه النظرية، كما أن مسألة آلية البعث وكيفيتها بكل تفاصيلها أمور غيبية تتعلّق بقدرة الله سبحانه ولا توجد تفاصيلها في ما هو ثابت قطعيًّا في القرآن أو السنّة، فالعلم الحديث يثبت أن بعض طبقات الفضاء إذا وصلها الإنسان يتلاشى، فكيف عُرِجَ برسول الله ﷺ وكيف سيُحْشَر الناس بعد ذلك، هناك احتمالات عدّة بهذا الشأن، ولكن لا يقطع بها الإنسان حتّى تكون أمورًا اعتقادية وتدخل في صلب أصول الدين.

وهذه نقطة مهمّة من المفترض أن يُلِمَّ بها من يكتب في علم الكلام، ولا أرى أن الدخول في كثير من التفاصيل الخاصّة بالمعاد التي لا تكون مثبتة في القرآن أو في السنّة مجدٍ. نعم، ما ذكره القرآن من تفاصيل يجب الاعتقاد به، لأنه صادر عن الله سبحانه.

«خلاصة المنطق» .. بين الإضافة والحذف والتغيير

ربما يكون كتاب «خلاصة المنطق» هو أكثر كتبكم انتشارًا، وربما يكون ذلك من البدايات، أي منذ صدور الكتاب، ما السبب الذي دعا لانتشاره هذا الانتشار الواسع؟

ربما أُرجِعُ سبب انتشاره إلى سهولة تناول المادّة العلمية فيه من حيث التعبير ومن حيث تنظيم المادّة، فالمنطق كان يدرّس ولا يذكر في المقرّرات السابقة الغاية من دراسة المنطق إلا على نحو مجمل أو غير واضح، كأن يذكر في البداية أن الغاية من دراسة المنطق هو التصوّر والتصديق، من غير أن يشار إلى المقصود من هذه العبارة، ولذلك عندما قمتُ بتأليف «خلاصة المنطق» أوضحتُ أن المنطق يبحث في نقطتين أساسيتين، هما: التعريف والاستدلال، حيث يمثلان القسمين الرئيسين في المنطق، فالغاية من دراسة المنطق أن يتمكّن الدارس له من التعريف والاستدلال وَفقًا للقواعد المنطقية الصحيحة.

في تنظيمكم لأبواب الكتاب أضفتم البابين التاليين: «التحليل والتركيب» و«مناهج البحث العلمي»، ولم يكونا ضمن أبواب المنطق، كيف أدخلتم هذين البابين إلى علم المنطق وعلى أي المصادر كنتم تعتمدون في إضافة أو حذف بعض الأبواب؟

استفدتُ إضافة هذين البابين من كتب المنطق الحديثة، التي كانت تُدرَّس في ثانويات مصر والبلاد العربية الأخرى، وقد لجأتُ إلى كتب المنطق الحديثة لأنها تحاول أن تجمع ـ إلى حدٍّ ما ـ بين المنطق القديم والحديث، حيث تأخذ قدرًا بسيطًا من المنطق القديم، فتأخذ بمبادئ القياس والاستقراء وتطعّمها بالمصطلحات والأبواب الحديثة، مثل باب مناهج البحث العلمي. وقد حاولتُ أن أطعّم كتابي «خلاصة المنطق» بما هو سائد في الحوزة، ومما هو في كتب المنطق الحديثة، حيث استفدتُ من كتاب عفيفي: المنطق التوجيهي الذي كان يدرّس في ثانويات مصر.

في هذا الكتاب كما قمتم بإضافة بعض الأبواب تصرّفتم في هذا العلم فحذفتم منه كذلك بعض الأبواب، ولعل أبرز الأبواب التي حذفتموها «باب الصناعات الخمس»، لماذا؟

الصناعات الخمس ما عادت من المنطق الآن، وأصبح لكل صناعة منها المناهج الخاصة التي تتناولها، ولا أرى من داعٍ لإدراجها ضمن أبواب المنطق.

لم تكن هذه هي التغييرات فقط، فقد غيرتم في كثيرٍ من مصطلحات العلم وأبدلتموها بمصطلحات حديثة، فبدلًا من التعبير بِـ «القول الشارح» أو «المعرِّف» عبرتم بقولكم «التعريف»، وغيره من المصطلحات ..

يمكن تلخيص ما قمتُ به من تغييرات في هذا الكتاب في: تغيير التبويب من إضافة بعض الأبواب وحذف بعضها، وكذلك تغيير كثير من مصطلحات المنطق القديمة، وجعلها أكثر عصرية، وتوضيح الغاية من دراسة المنطق.

وأظن أن هذه التغييرات أثرت كثيرًا في قبول الكتاب واعتماده كمقرّر أساس في تدريس هذه المادّة.

مجاراة القوم ومخالفتهم في وضع مقرّرات العلوم

ذكرتم في كتابكم «خلاصة المنطق» أن المناطقة في بحثهم للدلالة عدّدوا الدلالة العقلية والطبعية والوضعية اللفظية منها وغير اللفظية، وكان الأجدى بهم أن يقصروا بحثهم على الوضعية اللفظية، وذلك من ناحية منهجية لارتباطها ـ وحدها ـ بالألفاظ دون البقية التي لا صلة لها بالبحث، ولكنكم جاريتموهم باعتبار أن مجاراة أكثر القوم في سلوكهم تكون مغتفرة أحيانًا، إلى أي درجة يجاري فضيلة الشيخ الدكتور القوم في المقرّرات الدراسية وإلى أي درجة يخالفهم؟

في الكتب القديمة يخصصون موضوعًا مستقلاً بعنوان «مباحث الألفاظ» يقصدون منه مصطلحات العلم، وكل من يدرس كتب المنطق القديمة لا يدرك أنهم يقصدون بذلك المصطلحات، وعندما أشرتُ إلى هذه النقطة في كتاب «خلاصة المنطق» ذكرتُ أنه من المفترض أن يُقتَصَر ـ لفهم المصطلح ـ على دراسة الدلالة الوضعية اللفظية فقط دون بقية الأقسام، لأنها تعني وضع

الألفاظ لمعانٍ، ومصطلحات كل علم هي عبارة عن وضع ألفاظ معينة لمعانٍ اصطلاحية جديدة داخله غير تلك المعاني المتداولة عرفيًّا.

ولكني عندما جاريت القوم كان بغرض أن لا تنفصل مقرّرات الحوزة عن القديم تمامًا، خصوصًا عندما يكون الإبقاء على بعض القديم لا يضرّ كثيرًا بفهم العلم والاستفادة الحقيقية منه، هذا بالإضافة إلى أنني أشرتُ إلى المخالفة المنهجية في الكتاب، وهذا بحدّ ذاته إلفاتة جيدة للطالب.

ولكنكم جاريتم المناطقة في بعض النقاط التي لا ترون صحّتها في المنطق، ومع ذلك أثبتموها في كتابكم «خلاصة المنطق»، من ذلك أنكم ذكرتم نفس الغاية التي يذكرها المناطقة من دراسة المنطق، وهو: عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر، لماذا؟

في كتاب خلاصة المنطق لم أُشِرْ إلى هذه النقطة (عصمة الفكر عن الوقوع في الخطأ) تحت عنوان الغاية من دراسة العلم، وإنما ذكرتها كأحد القيود التي يضعها بعض المناطقة في تعريفهم للمنطق. ومن الجيّد الالتفات إلى هذه نقطة حيثُ يُغفل الإشارة إليها في تدريس المنطق، فالمناطقة في تعريفهم لعلم المنطق يعرّفونه بأنه: «آلة قانونية تعصم مراعاتها الخطأ في الفكر»، وفي مجال التطبيق نجد أن هذه النقطة غير متوفّرة من أكثر من جهة: **الأولى**: أن المنطق علم يدرس كيفية تعريف المفردات والاستدلال على القضايا، ولكنّه يدرسها شكلًا لا مضمونًا، بمعنى أن علم المنطق لا يدرس صحّة مضمون كل عبارة في التعريف، وكذلك لا يدرس صحّة مضمون كل عبارة في الاستدلال، وإنما يدرس الآلية الشكلية للتعريف أو الاستدلال، وما دام الأمر لا يطال صحّة المضمون لا يمكن أن يعصم المنطقُ الإنسانَ من الخطأ.

والثانية: أن من يدرس المنطق لا يُعْصَم فكره من الخطأ في الواقع العملي.

ومن جهة ثالثة: كان المفترض من علماء المنطق أن يتبينُوا الغاية من علم المنطق من خلال تتبّع مفردات العلم نفسه، ومن الواضح أن علم المنطق يركّز في دراسته على نقطتين أساسيتين، هما: التعريف والاستدلال.

ولكنكم في تعريف علم المنطق وكأنكم جاريتم القوم في التعريف مع تغيير يسير؟

في تعريفي لعلم المنطق اتخذتُ طريقًا وسطًا بين ما يذكره القدماء وبين واقع العلم، فعرّفته بقولي: «**المنطق**: دراسة قواعد التفكير الصحيح»، فهذا التعريف لعلم المنطق يتوافق بشِكْل قريب مع التعريف القديم، وكذلك يتوافق بشِكْل غير صريح مع واقع العلم، لأن تعلُّم تعريف المفردات والاستدلال على القضايا بصورة صحيحة يشكّل قاعدة مهمّة من قواعد التفكير العلمي الصحيح.

بعض المصطلحات التي تعترضون عليها أبقيتموها كما هي، فأنتم لا توافقون على مصطلحات مثل: «الصغرى» و«الكبرى» و«الحدّ الأوسط»، لاعتبارات لغوية، ومع ذلك بقيت كما هي في كتابكم «خلاصة المنطق»؟

لا يمكن التغيير بشكل جذري دفعة واحدة، لأن هذه المصطلحات الخاصّة بعلم المنطق ـ مثل: الصغرى والكبرى والحدّ الأوسط والنتيجة ـ أخذت طريقها من المنطق إلى علم الأصول والفقه وكذلك إلى الرياضيات، فليس من السهل أن يأتي فرد ويغير كل هذا التراكم الذي حصل نتيجة عقود وتناثر في مئات الكتب وتردّد على آلاف الألسنة، إن المجامع اللغوية لو أرادت ذلك لن تستطيع؛ لأنه يحتاج إلى وقت، ولكن ما أقوم به في بعض الأحيان هو الإشارة فقط إلى هذه الأخطاء، وهو أمر جيّد بحدّ ذاته.

المراجع

أ. المباشرة

١. تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب، محمد لطفي جمعة المتوفى ١٩٥٣ م (المكتبة العلمية).

٢. تجريد المنطق، نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي المتوفى ٦٧٢ هـ، (بيروت: مؤسسة الأعلمي ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م ط١).

٣. تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، قطب الدين محمود بن محمد الرازي المتوفى ٧٦٦ هـ، (سيهات: مكتبة أحمد عيسى الزواد = تصوير الطبعة المصرية القديمة).

٤. تعليق السيد مصطفى الحسيني الدشتي (المعاصر) على حاشية ملا عبد الله (بهامشها).

٥. تهذيب المنطق، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى ١٣٨٩ م، (مع حاشية ملا عبد الله).

٦. حاشية الشريف الجرجاني: علي بن محمد المتوفى ٨١٦ هـ على تحرير القواعد المنطقية (بهامشه).

٧. حاشية ملا عبد الله (اليزدي المتوفى ١٠١٥ هـ) على التهذيب، تعليق السيد مصطفى الحسيني الدشتي (بيروت: مؤسسة أهل البيت (ع) ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٦ م).
٨. الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكابتي المتوفى ٤٩٣ هـ (مع تحرير القواعد المنطقية).
٩. المعجم الفلسفي، الدكتور جميل صليبا (بيروت: دار الكتاب اللبناني ١٩٨٢ م).
١٠. المنجد في اللغة، الأب لويس معلوف اليسوعي (ت ١٩٤٦ م، ط ٢٣).
١١. المنطق، الشيخ محمد رضا المظفر المتوفى ١٣٨٤ هـ (بيروت: دار التعارف ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م).
١٢. منطق المشرقين، الشيخ الرئيس ابن سينا المتوفى ٤٢٨ هـ، تقديم شكري النجار (بيروت: دار الحداثة ١٩٨٣ م ط١).
١٣. الموسوعة العربية الميسرة.
١٤. النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعة والإلهية، ابن سينا، نقحه وقدم له الدكتور ماجد فخري (بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م ط١).

ب. غير المباشرة

١. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني.
٢. كشاف اصطلاحات الفنون، محمد بن علي التهانوي ت بعد ١١٥٨ هـ.

المحتويات